

الهام وحيد دحام

العوامل الاقتصادية والأجتماعية والمالية وأثرها على التنمية الأقتصادية

اربيل ٢٠١٢

العوامل الأقتصادية والأجتماعية والمالية واثرهاعلى التنمية الأقتصادية

الهام وحيد دحام

مدرس المالية العامة المساعد

جامعة سوران



وزارة الثقافة والشباب

المديرية العامة للاعلام والطباعة والنشر

مديرية الطبع والنشر – أربيل

اسم الكتاب: العوامل الأقتصادية والأجتماعية والمالية واثرهاعلى التنمية الأقتصادية

المؤلف: الهام وحيد دحام

تنضيد وتصميم الداخلي: المؤلف

تصميم الغلاف: آمانج أمين

الطبعة الأولى، مديرية مطبعة الثقافة – أربيل/ ٢٠١٢

رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة

(٧٩٦) لسنة (٢٠١٢)

الاهداء

الى كل من علمني أو تعلم أو سيتعلم مني

الفهرس

مبحث تمهيدي

سوف نتناول في بحثنا هذا مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمالية واثرها على التنمية الاقتصادية ،ولا يقل عامل اهمية عن العامل الاخر بدءاً من هجرة الكفاءات العلمية العربية التي تعتبر من اخطر ما تعاني منه الدول العربية واحد اهم المعوقات الرئيسة لعملية التنمية والتقدم العملي والتكنولوجي العربي .مما يسهم في استمرار تخلف الدول العربية،وفي الوقت نفسه تزويد الدول الغربية بطاقة بشرية منتجة ومتجددة .كما تؤدي هجرة الكفاءات العلمية الى استمرار التبعية التكنولوجية العربية نحو الخارج واتساع الفجوة العلمية والتكنولوجية بين الدول العربية والمتقدمة،بسبب ضياع الجهود والطاقات الانتاجية والعلمية لهذه العقول العربية المهاجرة وكذلك تبديد الموارد المالية التي انفقت في تعليمها وتدريبها وهذه الخسارة للدول العربية تتحول الى فائدة ومردود اقتصادي مباشر للدول المتقدمة دون ادنى مساهمة في تكاليف الاعداد والتدريب ، فالهجرة تقف حاجزاً كبيراً في طريق التنمية العربية اذ تسبب خسائر مادية للدول العربية بالاضافة الى استنزاف الثروة البشرية التي لاتقدر بثمن ، بل الثروة الاغلى من بين العوامل الضرورية للنهوض بتنمية

حقيقية متينة الاسس قابلة للتطور والاستمرار .كما وسوف يتم تسليط الضوء على مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية لما لها من دور كبيرفي الحياة الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وكونها تساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية للبلد ولان دورها لازال يعاني من تهميش في اغلب البلدان النامية ،ولأن عملية التنمية تحتاج الى تسخير كل الطاقات البشرية والمادية ولعل اهم عملية تقوم بها اية دولة نامية هي تنمية مواردها البشرية ولأن المرأة تكون نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية ،لذاأنطلق الاهتمام بقضايا المرأة ومساهمتهافي تنمية مجتمعاتها من مقولة تنموية مؤداها ان الثروة البشرية هي صانعة الثروات ،وان التنمية البشرية ينبغي ان تتمحور حول تمكين المرأة بأعتبارها الركيزة الاساسية لبناء الثروة البشرية .كذلك سنسلط الضوء على مشكلة المخدرات وما يترتب على تعاطيها من اثار بدنية واجتماعية مباشرة وغير مباشرة والتي تعد من اكثر الظواهر الاجتماعية خطورة على

الصحة النفسية والبدنية للفرد والمجتمع ،وقد أنتشرت ظاهرة المخدرات في المجتمعات على مر العصور والأزمنة ، فدمرت الأنسان أجتماعيا وصحيا ونفسيا وأنعكس أثرها على المجتمع ككل ومن جميع النواحي لاسيما الأقتصادية والقانونية،فساد الكساد والتخلف وعمته الفوضى واصبح خطرا على الأقتصاد ،كما أن المخدرات فضلا عن كونها جريمة بحد ذاتها فأنها تفقد الوعي لدى الفرد ،فيرتكب جرائم أخرى مما يزيد من عدد الجرائم وبالتالي يتعرض الى المسؤولية الجنائية فضلا عن أنه سيترك عائلته بدون معيل .كما وسنتطرق الى الوعي الضريبي لما للضريبة من من اهمية بأعتبارها اداة مهمة من ادوات الاصلاح الاقتصادي ولأنها من اهم الوسائل المتوفرة لدى الدولة لتحقيق سياستها الاقتصادية ،حيث يؤدي فرض الضرائب وتحصيلها الى معالجة بعض المشاكل الاقتصادية واستخدامها كأداة لتحقيق الاستقرار عبر الدورات الاقتصادية عن طريق امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الافراد في اوقات التضخم ،وخفضها لزيادة انفاقهم في فترات الانكماش .كما استخدمت كأداة لفرض نوع من الادخار الاجباري لأغراض التنمية الاقتصادية عن طريق امتصاص جانب من الدخل القومي ووضعه لخدمة الانتاج او اداة لتشجيع الاستثمار في المجالات المرغوبة عن طريق اعفاء ارباحها كلياً او جزئياً .لذا يجب ان يتوفر لدى المكلف بدفع الضريبة احساس وطني بأنه حينما يقوم بسداد الضريبة المفروضة عليه وفقاً للقانون فأنه يشترك في جانب وطني هو المساهمة في جزء من ميزانية الدولة لتواجه الاعباء العامة التي تقود فائدتها بدورها في مجموع افراد الامة ،وهذا يعتمد على مقدار الوعي الضريبي وفي الواقع لايوجد في العراق مقاييس معينة لدافع الوعي الضريبي فيها والذي يمكن من خلالها تحديد درجة معينة للوعي الضريبي بسبب عدم اتجاه الدولة الى اعتماد الضرائب كمورد مالي يعول عليه في تغطية النفقات العامة بل كرست اعتمادها على الثروات الطبيعية (كالنفط) كذلك ادت الظروف الاقتصادية المتدهورة التي مر بها العراق الى تدهور مستويات الدخل الحقيقي بسبب التضخم مما انعكس على تدني مستويات معيشة غالبية المكلفين ولهذا لم يدركوا ماهية الضريبة واهدافها الانسانية والاجتماعية ،واصبح ينظر الى الضريبة على انها سلب حق من حقوقه واصبح التهرب منها نوع من الذكاء وحسن التصرف .كما وسنتطرق الى الازمة المالية العالمية من حيث ماهيتها

واسبابها والازمة المالية التي حدثت مؤخراً واثرها على الدول العربية ،حيث يرتبط مفهوم الازمة المالية بالذعر المالي ويقصد به حالة الهلع التي يثيرها المستثمرون بعد ان ادركوا حالة الوضع المالي وان حالة الادراك تحتاج الى فترة قد تكون قصيرة وامدها ساعات معدودة وقد تكون اطول من هذا بقليل كأن تكون اياماً معدودة وبالتالي تخلق نمطاً لسلوك جماعي اتجاهاته عشوائية ومساراته غير محدودة وفجائية وهي ما تسمى بحالة الذعر المالي، فأذا كانت هذه الحالة في سوق الاوراق المالية حدثت الازمة في تلك الاسواق ،واذا كانت في المصارف حدثت الازمة في المصارف ،وبعد ذلك تتفاقم وتتداخل الامور وتعم حالة الذعر المالي في كل او معظم القطاعات .اي بعبارة اخرى ان ضعفاً معيناً في النظام المالي او المصرفي او في ادواتهما او عملياتهما يمكن ان تؤدي الى حالة الانهيار الكامل او حالة الازمة المالية. كما وسنتعرف على تأثير كل عامل من العوامل السابقة الذكر على التنمية الاقتصادية ، فالتنمية مفهوم معياري تشتمل على عوامل توزيعية وهيكلية كما تشتمل على دخل فردي اعلى و تتضمن ارتفاع في مستوى حياة عدد كبير من السكان في دولة ما بما في ذلك هولاء الذين يعيشون دون الحد الانى لمستوى المعيشة .وتتمثل العقبات الاساسية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية في:

١.معدل استثمار منخفض ،وهو انعكاس للدائرة الخبيثة للتخلف .

٢.نمو سكاني سريع

٣.عدم استقرارسياسي،وهو يخفض من ضمان حقوق الملكية ومن ثم يعوق الاستثمار.

٤.الضياع وعدم الكفاءة.وهو ينتج عن ميول القوة العاملة لتحقيق تقدم مادي.ويرجع ذلك الى ضعف هياكل الحوافز او النماذج والمعتقدات التقليدية.

ولقد تغير مفهوم التنمية خلال عقد الستينيات أذ ان مظاهر التخلف الأقتصادي استمرت حتى بعد نيل البلدان النامية استقلالها، وبعد ان حققت معدلات عالية نسبياً في الناتج القومي فقد كشفت التجارب العملية قصور مفهوم التنمية التقليدي والذي ظهر في البلدان المتقدمة والذي حصر مفهوم التنمية في مجرد النمو الاقتصادي السريع وذلك بسبب استمرار مشكلات البطالة والفقر وسوء توزيع الدخل .كما ان النمو السريع الحاصل في بعض البلدان لم يساعد على تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي هذا من

ناحية ، ومن ناحية اخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في نمو الدخل ان تحقق تقدماً في عدد من المجالات المتصلة بأشباع الحاجات الاساسية وقد اختلف الباحثون في النظر للتنمية فمنهم من ينظر اليها بأنها تعني التطور وهناك من ينظر اليها بأنها عملية متعددة الجوانب تشمل تغيرات اساسية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والاتجاهات التي تتبناها المؤسسات القومية في مجال الانتاج وترمي لزيادة النمو الاقتصادي والتقليل من عدم المساواة والتخلص من الفقر المطلق ومن ثم فقد لا يحقق النمو الاقتصادي التنمية في كل الحالات[1] كما تعرف بانها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية ، الحياة وتغير هيكلي في الانتاج[2] وهكذا تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب الى الحد من التفاوت في الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وازالة الفقر وتوسيع فرص العمل واشباع الحاجات الاساسية الى جانب النمو الاقتصادي وادى كل ذلك الى قيام عدد متزايد من الاقتصاديين وصانعي السياسات الى التخلي عن التاكيد والتركيز على نمو الناتج القومي والتوجه نحو معالجة الفقر وتوزيع الدخل ومعالجة البطالة وبذلك اعيد تعريف التنمية في السبعينيات ليعني تقليل الفقر وعدم المساواة والقضاء على البطالة ضمن اقتصاد يتسم بالنمو وهكذا فالتنمية ليست قضية اقتصادية فحسب بل انها مرتبطة بالافكار السياسية وشكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع[3] ، فالتنمية تتطلب حكومة قادرة على توجيه ودعم رئيسي لجهود النمو الاقتصادي وناس يستطيعون

العمل بفاعلية في المشروعات وفي ادارتها والمنظمات الاخرى التي تنشأ في سياقات عمل التنمية[4]

---

[1] علي ابراهيم ،فتحي عبد العزيز ابو راضي ،جغرافية التنمية والبيئة ، دار النهضة العربية ،ط١،٢٠٠٤ ،ص١٠ .

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ،٢٠٠٠،ص١٧ .

[3] . مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ،٢٠٠٧ ،ص١٢٧ .

[4] محمد صالح تركي القريشي ، علم اقتصاد التنمية ، دار اثراء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،٢٠١٠، ص٤٣ .

الفصل الاول

هجرة الكفاءات العلمية وأثرها على التنمية الاقتصادية

المقدمة :

الهجرة ظاهرة قديمة فبالرغم من وجود العديد من الاسباب التي تدفع بالمهاجرين الى الانتقال من الدول الفقيرة الى الدول الغنية ، الا ان هجرة العقول أو الكفاءات كانت ولا تزال تسبب الازمات الاقتصادية لبلدان العالم الثالث وبعبارة اخرى فهجرة العقول تعني انتقال رأسمال اقتصادي من البلدان العربية الى الخارج والذي يعد من اثمن مورد الا وهو رأس المال البشري المثقف .ولقد انطلق البحث من مشكلة مفادها ادى انعدام الموائمة والانسجام بين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل مع مخرجات التعليم الى ازدياد حدة البطالة بين اوساط حملة الشهادات، لهذا اضطر الافراد للهجرة خارج بلدانهم واهدار المزيد من الطاقات، وبالتالي التاثير سلباً على عملية التنمية في العالم العربي. **ولقد أنطلق البحث من فرضية:**

١- ان هجرة الكفاءات العلمية العربية تمثل واحدة من ابرز معوقات التنمية الاقتصادية.

٢- ان هجرة الكفاءات العلمية العربية مرتبطة بانعدام الحرية الاكاديمية وقلة الاهتمام بالبحث العلمي والباحث العربي.

ويهدف البحث الى:-

أ- دراسة وتحليل ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية واثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية .

ب- دراسة وتحليل اسباب هجرة الكفاءات العلمية العربية وعوامل الجذب التي تقدمها الدول المتقدمة.

ت- أظهار سبل الحد من هجرة الكفاءات العلمية العربية

وتنبع اهمية البحث من اهمية الكفاءات العلمية العربية، حيث يعول عليها القيام بدور مهم واساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهجرة هذه الكفاءات يشكل خسارة للبلدان العربية ويؤثر سلباً على تنميتها وتقدمها العلمي والتكنولوجي لان هذه الكفاءات العلمية المهاجرة تعتبر القاعدة الاساسية لتطوير وتقدم العلوم والتكنولوجيا العربية، وكان يعول عليها في فهم التكنولوجيا ونقلها من مصادرها الاساسية وتطبيقها لتحقيق التقدم التكنولوجي في البلدان العربية

المبحث الأول: ماهية هجرة الكفاءات العلمية

اولاً : نبذة مختصرعن هجرة الكفاءات ومعناها

يُعد البريطانيون اول من ابتدع عبارة هجرة الكفاءات العلمية (هجرة العقول او الادمغة) لوصف خسارتهم خلال السنوات الاخيرة من العلماء والمهندسين والاطباء بسبب الهجرة من بريطانيا الى الخارج ، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية الا ان العبارة الان اصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الاصلية الى بلدان اخرى . فيما اعتبرت منظمة اليونسكو ان (هجرة العقول) هي نوع شاذ من انواع التبادل العلمي بين الدول يسهم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) او مايعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا ، لان هجرة العقول هي فعلاً نقل مباشر لاحد اهم عناصر الانتاج وهو العنصر البشري [1] ان هجرة الكفاءات العلمية تعد من اهم واخطر المشاكل التي تواجه البرامج التنموية في العالم الثالث ، وتعني انتقال اهم رأسمال اقتصادي للبلد الا وهو راس المال البشري المثقف ، اذ في الوقت الذي استفادت فيه كثير من الدول الغربية من امكانات هذه العقول لدفع عجلتها العلمية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية الى الامام استنزفت الدول العربية من كفاءاة مثل هذه العقول، ويقصد بالهجرة من الناحية اللغوية هي الخروج من بلد الى اخر ويسمى الشخص مهاجراً أي هجر من البلد وعنه فيترك الشخص البلد ليكون مهاجراً يعيش في ارض اخرى بفعل ضلم ظالم لايعرف الرحمة او المغادرة الى ارض ثانية

---

[1] خضير عباس النداوي ،هجرة العقول العربية ، مجلة كتابات، ٢٠٠٥، منشور على شبكة الانترنت www.google.com ص١.

طلباً للامن والسكينة والعدل والعدالة [١] وهجرة العقول اوظاهرة نزيف الادمغة (Brain Drain) تعني نزوح حملة الشهادات الجامعية والعلمية والتقنية كالاطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين واصحاب المهارات والمخترعين.......الخ. الذين كان يعول عليهم ولم يزل في فهم التكنولوجيا الحديثة ونقلها من مصادرها الاصلية وبعد استيعابها وتطبيقها للافادة منها في تنفيذ الخطط التنموية وتحقيق تقدم ذاتي للدول النامية وان هجرة الكفاءات العلمية تنطوي على سلب مادي لشريحة عالية من اثمن مورد وهو الانسان[٢] وظاهرة هجرة العقول المفكرة قديمة حيث تعود بدايتها الى المراحل الاولى لتطور العلم فلا يخلو زمان من هجرة العلماء على شكل فردي احياناً وجماعي احياناً اخرى لاسباب كثيرة ، **ويمكن تقسيم مراحل االهجرة العالمية على مرحلتين**[٣]

الاولى : بدأت منذ عام ١٩٤٥ واستمرت حتى عام ١٩٧٣ بسبب حاجة اوربا الغربية الى العمالة لتنشيط برامجها الاعمارية وانتهت هذه المرحلة عام ١٩٧٣ بسبب ازمة النفط وانقطاعه عن اوربا بعد الحرب العربية الاسرائيلية في رمضان (اكتوبر) من ذلك العام.

---

[1] منذر الفضل،عراق ما بعد صدام .. بناء مؤسسات دولة القانون الفيدرالية وترسيخ ثقافة التسامح وتسهيل عودة العراقيين، ص٥،بدون سنة، شبكة الانترنت www.google.com

[2] محمد رشيد الفيل، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا ندار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،ط٢،عمان ،ص٢٩، ٢٠٠٠.

[3] جمال السميطي ،هجرة العقول ،بدون سنة،ص١، شبكة الانترنت www.google.com

الثانية : بدأت منذ منتصف السبعينيات حيث شهدت الدول الصناعية نوعاً جديداً من الهجرة الغير مبرمجة أي ان تلك الدول لم تدع علناً للهجرة الا ان اعداد المهاجرين اليها لاسباب اقتصادية وسياسية ازداد بشكل غير مسبوق.

اما ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية العربية فقد بدأت بشكل محدود منذ القرن التاسع عشر وخاصة من سوريا ولبنان والجزائر حيث اتجهت الكفاءات العلمية السورية واللبنانية الى فرنسا ودول امريكا اللاتينية ، فيما اتجهت الهجرة من الجزائر الى فرنسا وفي بداية القرن العشرين ازدادت هذه الهجرة خلال الحربين العالميتين الاولى والثانية . وفي السنوات الخمس الاخيرة هاجر من الوطن العربي ما بين ٢٥ — ٥٠ ٪ من حجم الكفاءات العربية لذا فان ظاهرة هجرة الادمغة اصبحت من اهم العوامل المؤثرة على الاقتصاد العربي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية واكتسبت هذه الظاهرة اهمية متزايدة عقب مضاعفة اعداد المهاجرين وبخاصة الكوادر العلمية المتخصصة وانعكاسات ذلك على خطط التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .

ثانياً : انواع هجرة الكفاءات [1] وسماتها :.

تخضع المجموعات البشرية (المجموعات السكانية) لحركات كبيرة او صغيرة تعبر عن نفسها بالانتقال من مكان لاخر ، وقد تنمو احياناً وتتراجع احياناً اخرى ، خاصة ما يتعلق منهم بمجموعة السكان الناشطين وهذا يسمى بالهجرة ولكن عندما

---

[1] جهينة العيسي في جلسة عصر الهجرات الكبرى منتدى الدوحة السادس،١٤/ابريل/٢٠٠٦،ص٢،شبكة الانترنت www.google.com

تتعلق الهجرة بفئة معينة من المجتمع مثل الاطباء والمهندسين والعلماء فتسمى بـ(هجرة الادمغة) .

وهناك عدة اشكال للهجرة، وذلك حسب اتجاه الهجرة او حسب الوقت الذي تستغرقه او حسب مؤهلات المهاجر ، او حسب اسباب الهجرة نذكر منها :.

أ- حسب اتجاه الهجرة

١. الانتقال من الدول النامية الى الدول المتطورة او العكس .

٢. الانتقال ضمن الدول المتطورة

٣. الانتقال ضمن الدول النامية

٤. الانتقال من الدول النامية للعمل في المنظمات الدولية (الامم المتحدة) .

ب- حسب الوقت الذي تستغرقه الهجرة : وهي اما ان تكون مؤقته او دائمة

ج- حسب ظروف الهجرة وهي اما ان تكون حرة وصاحب القرار في الهجرة هو المهاجر نفسه دون ان يؤثر على هذا القرار أي مؤثر خارجي او تكون هجرة ارغاميه حيث يكون المهاجر مرغما على الهجرة إلى بلاد أخرى .

د- حسب الكفاءات والمؤهلات

١. هجرة عمال عاديين غير مهرة .

٢.هجرة الكفاءات العالية (مهندسين ، اطباء ، علماء) .

هـ- حسب اسباب الهجرة : وهي اما ان تكون اقتصادية او اسياسية او اجتماعية .

و- الهجرة الاستيطانية .

كانت الهجرات تتم في الماضي بصورة اعداد كبيرة من العمال غير المؤهلين اذ كانوا يهاجرون كقوة عاملة من منطقة لديها فائض الى مناطق تعاني من نقص في القوى العاملة اذ يرتبط المهاجرون اقتصادياً بالمناطق التي هاجرو إليها ، ولكننا

بدأنا نلاحظ ظاهرة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل في هجرة القوة العاملة المؤهلة ذات الكفاءات العالية مثل (العلماء ، المهندسون ، الأطباء) من الدول المتخلفة إلى الدول المتطورة اقتصادياً إلى الدول الغنية

وتعد هجرة الأدمغة من اهم المشاكل التي تعاني منها أقطار الوطن العربي حيث إن عدد كبير من الخبراء والعلماء و الاقتصاديين العرب يعملون خارج الوطن العربي إما لأنهم درسو هناك واستقروا في البلدان التي حصلو فيها على الخبرة والعلم أو لأنهم بعد الحصول على الكفاءات والخبرات عادو الى أوطانهم ولكنهم لم يجدو المكان المناسب الذي يستطيعون من خلاله ان يتابعوا ، البحث العلمي الذي بدأووه ولذلك هاجرو مرة ثانية إلى البلدان التي قدمت لهم الإغراءات المادية والمعنوية ومشكلة هجرة الأدمغة هذه اخطر المشاكل التي تواجه عملية التنمية في الدول العربية حيث لايمكن الاعتماد على الخبرة الأجنبية التي لن تكون مخلصة إلا لبلادها ، ولايمكن ان تعوض الخبرات الوطنية العربية أو ان تكون بديلاً عنها

وقد يكون هروب الأدمغة إلى الداخل ايضاً عندما نلاحظ إن بعض الدول العربية والدول النامية يفضل أصحاب المهن الإدارية عن مجال البحث والعلم لذلك يترك كثيراً من العلماء مجال البحث العلمي عندما تعرض عليهم مناصب إدارية أو سياسية وهذا يعود طبعا الى ان الاداري او السياسي يلقى من التقدير اكثر مما يلقاه العالم ، اضافة الى التمييز في المعاملة بين الخبراء المحليين والخبراء الاجانب عندما يلاقي الخبراء التقدير اكثر مما يجده اقرانهم من الخبراء المحليين والعرب الذين يساوونهم مكانة ومؤهلات. ولاشك ان الكفاءات العالمية والخبرات العلمية الوطنية دور مهم جداً في عملية التنمية والتقدم في الدول النامية وهي عامل مهم من عوامل التخلص من التخلف واعراضه وبناء عملية التنمية الشاملة والتجارب التاريخية في العالم تؤكد ذلك

، أذ كانت تجربة اليابان اشد التجارب لفتاً للنظر . اذا اننا نجد ان ثقافة غير اوربية تتفاعل بنجاح بثقافة العرب ، فقد " استهلكت " اليابان مابين عامي (١٨٧٢ – ١٨٩٢) حوالي ١٩٠٠٠ فرد / سنه من الأساتذة والمهندسين والكتبة والحرفيين وغيرهم من الأجانب لإحداث تغيير جذري في مؤسساتهم التعليمية والحكومية الخاصة[1] واستطاعت اليابان من خلال الاستفادة من التقدم التقني في أوربا الغربية والتكنولوجيا الحديثة أن تبني اقتصاداً وطنياً متيناً تنهض باليابان من مراحل التخلف الى مصافي الدول المتطورة ، بل جعلها احدى الدول التي تخشاها الدول العظمى اقتصادياً مثل الولايات المتحدة الامريكية (المنافسة الاقتصادية) في الوقت الذي نلاحظ فيه استعانة اليابان بالخبرات والكفاءات الاجنبية لبناء اقتصادها وتقدمها نجد ان العقول العربية تهاجر خارج حدود الوطن العربي لتسهم في تقدم الدول المتقدمة تاركة دولها وشعوبها تعاني من مظاهرالاستعمار والتخلف.

اذن كيف اصبحت اليابان من الدول الصناعية والمتطورة ؟ وكيف اصبحت المنتجات اليابانية من السلع والالكترونيات تغزو اسواق العالم وتزاحم المصنوعات الامريكية والاوربية وتفوز عليها ؟

ولماذا بدات الولايات المتحدة الامريكية ودول السوق الاوربية باتخاذ الاجراءات للحد من المنافسة اليابانية لبضائعها التي باتت تغزوها في عقر دارها ، مما ادى الى كساد منتجاتها ومصنوعاتها .

ان اليابان بعد ان انتهت الحرب العالمية الثانية وتدمير البلاد قد بدأت من نقطة الصفر حينذاك اوفدت الحكومة اليابانية الى اوربا الغربية مركز التكنولوجيا

---

[1] أنطوان زحلان واخرون، هجرة الكفاءات العربية ،بحوث ومناقشات الندوة التي نضمتها اللجنة الأقتصادية العربية اسيا (اكوا) ،مركز دراسات الوحدة العربية ،ط٤، ١٩٩٦، ص٢٨.

الحديثة والعلوم المتطورة مجموعات كبيرة من الموفدين في بعثات علمية للحصول على الخبرات والكفاءات والتقنيات الحديثة واسرار الصناعات المتطورة والعودة الى اليابان للاستفادة منها في تطور وتقدم البلاد. اما الموفد الذي يعود فاشلاً في دراسته ، دون ان يحصل على شئ جديد يفيد بلاده يعتبر ذلك جريمة وطنية في حق اليابان وعقوبتها الاعدام وتم فعلا اعدام ، بعض الذين فشلو في دراستهم حين عادوا الى وطنهم [1] وبالنتيجة أصبحت اليابان خلال سنوات معدودة من الدول الصناعية الكبرى التي يحسب لها الف حساب لم تعد من الدول النامية بل من الدول الصناعية المتطورة مثل امريكا والدول الاوربية واخذت منتجاتها تغزو اسواق العالم .وهذا يوضح لنا دور الكفاءات العالية في بناء تطور وتقدم اوطانهم وفي صنع الحضارات الانسانية .

اما ابرز سمات هجرة الكفاءات هي [2]

١.**انتقائية** : أي ان افضل العناصر البشرية هي التي تهاجر اما لانها غير قادرة على الهجرة او ان الطلب عليها في الخارج يتجه الى انتقاء العناصر الجيدة .

٢.**تلقائية** : بمعنى انها غير منظمة رسميا فلا توجد مؤسسة دولية او اقليمية دائمة تعمل على تنظيم انتقال الموارد البشرية بين الدول .

ثالثاً : اسباب هجرة الكفاءات العلمية العربية :

١. تعاني اغلب البلدان العربية اضطرابات سياسية وحروب اهلية تطول اهل العلم والمعرفة ولان المفكر والعالم محتاج الى استقرار يمكنه من الانتاج فقد نجمت عن

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري ، هجرة الكفاءات العربية والتنمية ،مصدر سبق ذكره،ص٦.

[2] جهينة العيسي في جلسة عصر الهجرات الكبرى نمصدر سبق ذكره ،ص٥.

حالة الاضطراب خلال العقود الاخيرة موجات هائلة من نزوح الادمغة وخاصة في بلدان مثل مصر ، العراق ، الجزائر ، ولبنان وهو نزيف يتجه بالتصاعد بالنظر الى تواصل هذا الاضطراب السياسي[١].واذا كان البعض قد اختار الهجرة للتحصيل العلمي فان هجرته في حقيقة الامر اضطرارية لانها تعبر عن عدم ارتقاء هذه البلدان الى اكتفاء ذاتي على مستوى البحث العلمي كما تعبر عن ضعف حركة التعاون العلمي وتبادل الكفاءات العلمية بين هذه البلدان المنتمية للمنظومة الحضارية نفسها رغم مالهذا التبادل من اهمية،والحاجة الية في ظل وجود نسبة من خريجي الجامعات في البطالة فتضطر هذه العقول الى الهجرة الى بلاد وتنتمي إلى منظومة حضارية أخرى[٢]

من الاسباب الرئيسية لهجرة الكفاءات .

١- قلة الامكانيات العلمية والاستهانة بطاقة وابداع تلك العقول وعدم تهيئة الجو المناسب لها علمياً والاهم من هذا غياب الحريات والتعبير عن الراي في كثير من البلدان العربية ادى الى هجرة تلك الطاقات بحثاً عن الرزق والتعبير عن نفسها [3]

٢- عدم اتاحة الفرصة المناسبة داخل القطر ان كان بمتابعة الدراسة او بفرص عمل مناسبة . وكذلك عدم توفر فرص عمل مناسبة لمن يملكون ادمغة مميزة والذين

---

[1] خالد غزال، نتائج تداعيات هجرة الادمغة العربية ،بدون سنة ،ص٥،شبكة الانترنت www.google.com

[2] محمد الغمقي ،الكفاءات المهاجرات طلائع لحضارة الأسلام ،مجلة الوحدة الأسلامية ،٢٠٠٤/١/١٠،ص١،شبكة الانترنت www.alwihdah.com.

[3] سهير الجبرتي ،العقول المهاجرة ..ضياع للقيم وتراجع في النهضة ،ص٣، ٢٠٠٤/١/٣١،شبكة الانترنت www.google.com

اذا تم الاهتمام بهم يُصنع منهم كوادر مهمة وفعالة تساعد في بناء المجتمع وفي بناء جيل قوي ومثقف[١].

٣- أنعدام التخطيط الواقعي في مجال القوى البشرية ، ومن ميدان التخطيط التربوي او عدم ايجاد التكامل والتنسيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل .[2]

٤- ايلاء اهتمام ومكانة ارفع لرجال السياسة والادارة بمقارنتهم بالعلماء .

٥ – عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب والاحباط الناتج عن نقص التسهيلات العلمية الكافية .[٣]

---

[1] كنان خضور ،الفرق بين هجرة العقول وتهجيرها،ص١، ١٩/تشرين الثاني /٢٠٠٧،شبكة الانترنت www.google.com

[2] محمد محمود يوسف،الطيور العربية المهاجرة والمستقبل المجهول ،نشرة الجسر، بدون سنة ،ص٢، شبكة الانترنت www.google.com

[3] مصطفى العبد الله الكفري ،هجرة الكفاءات العربية والتنمية ،٢٠٠٣،ص ٣،٤،شبكة الانترنت http://www.ahewarory.com

المبحث الثاني : اثر هجرة الكفاءات العلمية على التنمية الاقتصادية

ولادراك جانبا من ابعاد هذه الظاهرة ، وتلمس بعضاً من تأثيراتها على واقع الدول العربية ومستقبل عملية التنمية فيها لابد من ذكر بعض المعطيات الاحصائية المتاحة عنها طبقاً لاحصائات جامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومنظمة اليونسكو ، وبعض المنظمات العربية والدولية المهتمة بهذه الظاهرة وكما ياتي [1]

١.يهاجر حوالي (١٠٠٠٠٠) من ارباب المهن وفي مقدمتهم العلماء والمهندسين والاطباء والخبراء ، كل عام من ثمانية اقطار عربية هي : لبنان ، سوريا ، العراق ، الاردن ، مصر ، تونس ، المغرب ، الجزائر ، كما ان (٧٠٪) من العلماء الذين يسافرون للدول الراسمالية للتخصص لايعودون الى بلدانهم .

٢.منذ عام ١٩٧٧ ولحد الان هاجر اكثر من (٧٥٠٠٠٠) عالم عربي للولايات المتحدة الامريكية .

٣.ان ٥٠٪ من الاطباء و ٢٣٪ من المهندسين و١٥٪ من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون الى اوربا والولايات المتحدة الامريكية وكندا .

٤.يساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية خاصة وان (٥٤٪) سن الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لايعودون الى بلدانهم .

٥.يشكل الاطباء العرب العاملون في بريطانيا نحو (٣٤٪) من مجموع الاطباء العاملين فيها.

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري ،هجرة الكفاءات العربية والتنمية،مصدر سبق ذكره،ص٧.

٦.تجتذب ثلاث دول غربية غنية هي : الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وكندا نحو ٧٥٪ من العقول العربية المهاجرة .

تدل الارقام اعلاه على ان المجتمعات العربية اصبحت مناخاً طارداً للابداع والكفاءات العلمية العربية وليست جاذبة لها وبفعل هذه الهجرة فقد حرم الوطن العربي من الاستفادة من خبرات ذوي الكفاءات ومعارفهم في الوقت الذي تشتد فيه حاجة العرب الى مثل هذه الخبرات والكفاءات والكوادر المهاجرة القادرة على تطوير الدول العربية علمياً واقتصادياً .

اولاً: الاثار السلبية (عوامل الطرد)

تعد مشكلة هجرة الكفاءات العلمية احد اهم التحديات التي تمر بها منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا واصبحت تحتل مكان الصدارة من بين الاهتمامات الوطنية والدولية وبحسب احصاءات الجامعة العربية فان هجرة الكفاءات العربية تكلف نحو ٢٠٠ بليون دولار.وتلحق الهجرة مزيداً من الضرر باقتصاديات الدول العربية بداءً من نزيف الطاقة البشرية وضعف القدرة على المنافسة العالمية وانتهاءاً باضعاف قوى التنمية في المجتمع .

وبناءً على الاحصاءات المتوافرة فان قيمة تحويلات العاملين في الدول المستضيفة الى الدول العربية المستقبلة بلغت عام ٢٠٠٤ نحو (٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول . كما ان نسبة المهاجرين وصلت في دول الخليج الى (٣٥٪) من مجموع السكان وهناك تقارير تؤكد ان في الدول المتقدمة نو (٤٥٠) الف عربي من حملة الشهادات العليا يعملون على اراضيها . وان (٤,٥٪) فقط يدرسون ومن ثم يعودون الى بلادهم كمان ان الدول الغربية الرأسمالية استقطبت في عام ٢٠٠٤

مالايقل عن (٤٥٠)الفا من العقول العربية . اما عن عدد المهاجرين في العالم فقد بلغ في بداية عام ٢٠٠٦ نحو (٣٪) من اجمالي سكانه[1] .

ومن اهم الاثار السلبية لهجرة الكفاءات العلمية العربية (العقول العربية) [2]

١.ضياع الجهود والطاقات الانتاجية والعلمية لهذه العقول العربية التي تصب في شرايين البلدان الغربية بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقني .

٢. تبديد الموارد الانسانية والمالية العربية التي انفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية دون مقابل .

٣.ضعف وتدهور الانتاج العلمي والبحثي في البلدان العربية بالمقارنة مع الانتاج العلمي للعرب المهاجرين في البلدان الغربية .

٤.أن هجرة الكفاءات العربية الى الدول المتقدمة تؤدي الى توسيع الفجوة التكنولوجية فيما بين هذه الدول لان هذه الكفاءات المهاجرة تقدم للدول المتقدمة فائدة ومردوداً اقتصادياً مباشراً . كما ان التكنولوجيا التي اسهم في اختراعها العلماء العرب المهاجرون تعتبر ملكا للدول الجاذبة وخسارة للدول العربيه . هذا من جهة ومن جهة اخرى تشكل خسارة للبلدان العربية لان هذه الكفاءات العلمية المهاجرة تعتبر

---

[1] حسان فوزي بيدس، هجرة الادمغة... نزيف أقتصادي ،ص٢، ١٥/كانون الاول ،٢٠٠٧، شبكة الانترنت www.google.com

[2] . مصطفى التحضيتي، العقول المهاجرة ودورها في التنمية في العالم العربي ،(دول المغرب العربي نموذجاً) مركز الدراسات والابحاث حول حركات الهجرة المغاربية ،ص٣، بدون سنة www.google.com،

القاعدة الاساسية العريضة لتطوير وتقدم العلوم التكنولوجيا العربية التي كان يعول عليها في فهم التكنولوجيا ونقلها من مصادرها الاساسية وتطبيقاتها لتحقيق التقدم التكنولوجي في البلدان العربية .

ثانياً :- الاثار الايجابية (عوامل الجذب) [1]

بعد ان عرضنا اسباب هجرة الكفاءات العلمية العربية يجب ان لاننسى الحوافز او ما يسمى بعوامل الجذب التي تقدمها الدول المتقدمة لهذه الكفاءات للهجرة اليها :

١- حرية ممارسة المهنة في بلاد المهجر وتوافر ما يحتاجه الباحث من استقرار وما يحتاجه البحث العلمي من مواد مختلفة واجهزة وجو علمي .

٢- مستوى الدخول المرتفعة في الدول المتقدمة التي تدفع بالكفاءات العلمية العربية بالهجرة الى الخارج لتحقيق مستوى معيشي لائق ومقبول لها ولأسرتها .وهنا لابد من الاشارة الى ان بعض الدول العربية مثل الدول الخليجية تتوافر فيها دخول مرتفعة الا ان الكفاءات تهاجر لاسباب اخرى نذكر منها الحرية الاكاديمية والديمقراطية وحرية الرأي والاهتمام بالباحث والبحث العلمي .

٣- التقدم العلمي والاستقرار السياسي والجو الديمقراطي وحرية الرأي

٤- وجود امال في استخدام المعدات الحديثة والمتطورة ومتابعة اخر التطورات في مختلف المجالات العلمية .

٥- التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة للبحث والابتكار وتوفر المناخ الملائم للعمل والبحث العلمي.

---

[1] مصطفى العبد الله الكفري ،هجرة الكفاءات العربية والتنمية ،مصدر سبق ذكره ،ص٨.

الخاتمة :

بعد ان تطرقنا في بحثنا الى هجرة الكفاءات العلمية التي تعد من اهم وا خطر المشاكل التي تواجه البرامج التنموية في العالم الثالث توصلنا الى النتائج التالية:-

اولاً : النتائج

1.وجود علاقة ذات تأثير متبادل بين التنمية وهجرة الكفاءات العلمية ففي حال استمرار عجز الدول العربية عن خلق الظروف الكفيلة بوقف هجرة كفاءاتها العلمية والفكرية الى الخارج فان مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ستظل معطلة ومتعثرة وكلما تأخر تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فسوف يؤدي ذلك الى مزيد من هجرة الكفاءات وحرمان الوطن العربي من الكفاءات والكوادر القادرة على تطويره .

٢.ان احد اهم الاسباب التي تدفع الكفاءات العلمية العربية للهجرة هو عدم الاهتمام بالباحث العربي وعدم توفر الحرية الاكاديمية وعدم الاهتمام بالبحث العلمي وانخفاض المبالغ المخصصة للبحث العلمي وهذا يؤدي الى عدم توفر البيئة العلمية والاقتصادية الملائمة والمستلزمات الضرورية للباحث للقيام بالابحاث مما يدفعه للهجرة الى الخارج .

٣.رغم تزايد هجرة الكفاءات العلمية العربية الى الخارج فان الاجراءات التي اتخذتها الدول العربية لوقف هذه الهجرة او الاستقطاب الكفاءات العربية الموجودة في المهجر لم تجد نفعاً وسيستمر نزيف الادمغة العربية الى الخارج .

ثانياً : التوصيات

١- اشاعة جو من التفاهم والاحترام والتقدير للعلماء ، وايلاء الاهتمام المناسب للعلم والانجازات العلمية حتى لايصابو باليأس مما قد يدفعهم الى الهجرة .

٢- تحقيق الملائمة والانسجام بين مخرجات التعليم والاحتياجات الوطنية وتحقيق العدالة في توزيع المنح الدراسية او تحسين ظروف العمل مما سيكون له الاثر الفعال في ايقاف هجرة العقول الوطنية.

٣- توعية المجتمع بصورة عامة والاداريون بصورة خاصة باهمية دور العلم والتكنولوجيا والاهتمام بالكفاءات واعتبارهم اعظم رأسمال واحترام انسانيتهم وتحريرهم من كافة الضغوطات التي من الممكن ان يتعرضو لها فالعقول المتحررة هي التي تخطط لعملية التنمية الاقتصادية .

٤- اطلاق حرية السفر للعلماء لحضور المؤتمرات والندوات والدورات بغية التعرف على احدث الاكتشافات العلمية لمواكبة عملية التطور التي تمر بها البلدان المتقدمة ، اذ ان السفر لحضور المؤتمرات بات ضرورة من ضروريات الحياة العلمية .

٥- خلق بيئة علمية مناسبة للعلماء في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وضرورة اشراكهم في عملية التخطيط الانمائي واتخاذ القرارات على الصعيد الوطني.

مصادر الفصل الاول:

١.انطوان زحلان واخرون ،هجرة الكفاءات العربية ،بحوث ومناقشات الندوة التي نضمتها اللجنة الاقتصادية العربي اسيا (اكوا) مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الرابعة ،١٩٩٦.

٢.جمال السميطي ،هجرة العقول ،شبكة الانترنت ،بدون سنة www.google.com،

٣.جهينة العيسي في جلسة عصر الهجرات الكبرى منتدى الدوحةالسادس، www.google.com،٢٠٠٦

٤.حسان فوزي بيدس، هجرة الادمغة نزيف اقتصادي ،٢٠٠٧، www.google.com.

٥.خضير عباس النداوي ،هجرة العقول العربية، مجلة كتابات، www.google.com،٢٠٠٥.

٦.خالد غزال ،نتائج تداعيات هجرة الادمغة العربية،بدون سنة www.google.com،.

٧.سهير الجبرتي ،العقول المهاجرة ... ضياع للقيم وتراجع في النهضة ،٢٠٠٤، www.google.com.

٨.كنان خضور ،الفرق بين هجرة العقول وتهجيرها، ٢٠٠٧، www.google.com

9.منذر الفضل ،عراق ما بعد صدام.. بناء مؤسسات دولة القانون الفيدرالية وترسيخ ثقافة التسامح وتسهيل عودة العراقيين ،بدون سنة www.google.com.

١٠.محمد رشيد الفيل ،الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل المعاكس للتكنولوجيا ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،الطبعة الثانية،عمان،٢٠٠٠.

١١.مصطفى العبدالله الكفري،هجرة الكفاءات العربية والتنمية، ٢٠٠٣،،http://www.ahewarory.com.

١٢.محمد الغمقي ،الكفاءات المهاجرات طلائع لحضارة الاسلام ،مجلة الوحدة الاسلامية،٢٠٠٤،www.alwihdah.com

١٣.محمد محمود يوسف،الطيور العربية المهاجرة والمستقبل المجهول،نشرة الجسر،بدون سنة ،www.google.com.

١٤.مصطفى التحضيتي ،العقول المهاجرة ودورها في التنمية في العالم العربي (دول المغرب العربي نموذجاً)،مركز الدراسات والابحاث حول حركات الهجرة المغاربية ،بدون سنة ،www.google.com.

الفصل الثاني

مساهمة المرأة واثره على التنمية الاقتصادية

المقدمة

لقد انطلق الاهتمام بقضايا المرأة و مشاركتها و اسهاماتها في تنمية مجتمعاتها من مقولة تنموية مؤداها ان الثروة البشرية هي صانعة الثروات، وان التنمية البشرية ينبغي ان تتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية، و دعم نفوذها و تنظيم قدراتها و اعلاء مكانتها و تغير ادراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار، و ان يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها و قدراتها على المشاركة في اتخاذ القرار و احداث التغيير.

ان قضية المرأة لا يمكن حلها بمساواتها بالرجل. انما القضية الاساسية تتمثل في القضاء على الاستغلال ضد المرأة بكافة صوره و اشكاله وان من الصعوبة ان يتغير أي مجتمع من المجتمعات كما يشير الى ذلك معظم علماء الاجتماع اذا استمرت المرأة فيه على تخلفها وضعفها .ان وضع المرأة و مكانتها هو انعكاس لدرجة التقدم التي وصل اليها المجتمع ، وبرغم ذلك نلاحظ دورها في المجتمع و خصوصا في البلدان النامية ،لا زال يعاني من تهميش، و من حضور ضئيل في جميع نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و تعاني كذلك من فقدانها للتعليم نتيجة الحروب تارة و نتيجة الفقر تارة اخرى، لذا تعمل المرأة جاهده و بكافة الوسائل لكي تكون مساهمتها ايجابية و فعالة حتى تحتل مكانة مرموقة في المجتمع و تنزع عنها النظرة الدونية و ان يكون لها دور قيادي فعال. وقد تمثلت مشكلة البحث في " ادى تهميش دور المرأة و أعطاها مكانة غير مرموقة في المجتمع لا تتوافق وطموحاتها و تأخر فرص تعليمها ،فضلا عن التردد في تعينها في مراكز

قيادية ،الى تقليص فرص مساهمة المرأة في التنمية". وتنطلق فرضية البحث من ان الاعداد العام للمرأة كإنسانه واعية و مثقفة في كافة مجالات الحياة و خاصة الاقتصادية و الاجتماعية، و توعيتها بأهمية الدور الذي يمكن ان تلعبه في المجتمع، و انها لا تقل اهميه عن الرجل سيؤدي الى ان تاخذ المرأة دورها الحقيقي في عملية التنمية.**ويهدف البحث الى :**

أ- بيان الدور الذي يمكن ان تضطلع به المرأة في المشاركة بعملية التنمية الاقتصادية.

ب- بيان الاليات المعتمدة لتعزيز مكانة المرأة في عملية التنمية.

جـ - بيان العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في عملية التنمية.

د- توضيح دور المرأة المحتمل في عملية التنمية في العراق.

المبحث الاول :– المساهمة الاقتصادية للمرأة في عملية التنمية

تحتاج عملية التنمية الى تسخير كل الطاقات المادية و البشرية ،ولعل اهم عملية استثمارية تقوم بها اية دولة نامية على الأخص هي تنمية مواردها البشرية، ولاشك ان المرأة في المجتمع تكون نصف الموارد البشرية التي يعتمد عليها في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،فضلا عن دور المرأة في تكوين شخصية اطفال المجتمع او بمعنى اخر في تنمية الموارد البشرية الصغيرة و يقصد بالمشاركة التنموية " تلك الجهود الاسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي و الاجتماعي حتى تؤدي الى احداث التغيير الاجتماعي و تسهم في تحقيق درجة ما من التقدم الاجتماعي" [١]

أولاً: واقع المرأة في التعليم:

تعد مشكلة الامية من اهم المشكلات التي تعاني منها المرأة في المجتمع ،و حل هذه المشكلة يعني حل لجميع المشكلات التي تعاني منها المرأة اذ لازالت كثير من دول العالم الثالث تعاني من تفشي الامية حيث ان نسبة النساء من الأميات في هذه البلاد هي عادة ضعف نسبة الذكور، وذلك لعدم اعطاء الاهتمام الكافي لتعليم الفتيات ،و بسبب الامية و نقص الثقافة فان النساء اذا ما اشتغلن فانهنّ يقمنّ بالأعمال الدنيا و بأجور زهيدة، اذ من النادر ان نجد نساء ذوات قدرة مالية او في مناصب ادارية عالية، فضلا عن قلة نسبة النساء العاملات و الاديبات فيهن[٢] .و كانت المرأة احدى ضحايا الجمود والجهل في مجتمعاتنا المعاصرة ،فلقد تم عزلها و الحط من

---

[1] موزة غباش ،واقع المرأة ومتطلبات التنمية البشرية في الوطن العربي،ص١ ،مقال منشور على شبكة الانترنت http:// www.bal.com

[2] احسان الامين ،المرأة ازمة الهوية وتحديات المستقبل ، دار الهادي للطباعة والنشر،٢٠٠١،ص١٧.

كرامتها و مكانتها السامية باسم الاصالة تارة،وباسم التقدم والمدنية تارة اخرى، فاحالها اصحاب الجمود الى كتلة مهملة، بينما
احالها أصحاب الجهل الى سلعة متداولة[1].

فتعليم المرأة هو الطريق نحو تأكيد مكانتها و ابراز لفعالية دورها في الاسرة والمجتمع في مشاركتها الفعالة في الانتاج و مساهمتها في شؤون التنمية، فارتفاع مستوى التعليم من شانه ان يخلق قي المجتمع الاسري وعياً سليماً بمقتضيات الانفاق و تنظيمه ،و رغم ان التعليم بحد ذاته يتطلب مقتضيات اضافيه في الانفاق الا انه يحرر الاسرة من قيود العرف و التقاليد و المعاناة في حدود معينة ،كما انه يبعث عادات سليمة كالادخار او تنمية الدخل عن طريق رفع مستوى افراد الاسرة، بما ان التعليم احد المداخل التي تعالج مشاكل السكان فالمتعلمون يحددون دائما من ذريتهم حتى يتمكنوا من العنايه بهم سواء في الاسرة، او المدرسة كما ان التثقيف العام يحقق هذا الهدف سواء عن طريق اجهزة الاعلام او عن طريق الجامعات[2]و للاسف فان واقع المرأة في التعليم في غالبية الدول العربية و الدول النامية هو واقع اليم رغم الجهود التي تقوم بها معظم هذة الدول في هذا المجال و تدل الارقام الاحصائية على تأخر المرأة عن الرجل في التعليم و ان نسبة الامية لدى الاناث تفوق نسبة الامية لدى الذكور. ويمكن ايضاح ذلك من خلال الجدول (١)

---

[1] حسين درويش العادلي ،رسالة في قضايا المرأة ،دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر ،بدون سنة ،ص٤

[2] سامية محمد فهمي ،المرأة في التنمية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩١ ،ص٧٧.

جدول(١)

معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ومجموع نسب الالتحاق الاجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (٪) للسنوات (٢٠٠١-٢٠٠٢)

البلد	معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ سنو فما دون		مجموع نسبة الالتحاق الاجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ٪	
	اناث	ذكور	اناث	ذكور
مصر	٤٣,٦	٦٧,٢	٧٢	٨٠
سوريا	٧٤,٢	٩١	٥٧	٦٢
الامارات	٨٠,٧	٧٥,٦	٧٢	٦٥
لبنان	٨١	٩٢,٤	٧٩	٧٧
الكويت	٨١	٨٤,٧	٨١	٧١
الاردن	٨٥,٩	٩٥,٥	٧٧	٧٦
البحرين	٨٤,٢	٩١,٥	٨٢	٧٧

المصدر : تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤، دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة، ص ص ٢١٧- ٢١٩.

يتبين من خلال الجدول (١) ان ادنى مستوى للتعليم للاناث هو في مصر ، اذ يبلغ (٤٣,٦٪) مقارنة مع نسبة الذكور التي بلغت (٦٧,٢٪) في حين ان اعلى مستوى للتعليم للاناث هو في الاردن اذ بلغ (٨٥,٩٪) مقارنة مع نسبة الذكور التي

بلغت (٩٥,٥٪) . ونلاحظ كذلك انخفاض نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا بالنسبة للاناث في الدول العربية خاصة في سوريا اذ بلغت (٥٧٪) مقارنة مع نسبة الذكور البالغة (٦٢٪) والتي تكون اما بسبب العادات والتقاليد او بسبب الزواج المبكر الذي كثيراً ما اعاق الفتيات عن اكمال الدراسة ، في حين نلاحظ ان اعلى نسبة لالتحاق البنات في المدارس هي في البحرين اذ بلغت (٨٢٪) مقارنة مع نسبة الذكور البالغة (٧٧٪).

ان هذا النقص في تعليم المرأة يزداد في المستويات العليا من التعليم اذ تكتفي المرأة في الاختصاصات النظرية و قلما تتجه الى المجالات العلمية و الاختصاصات التطبيقية حيث بلغ التحاق البنات في التعليم الابتدائي (٩٠٪) اعلى من التحاق الاولاد في جميع الدول العربية ما عدا جزر القمر و المغرب و اليمن ،و ان جهود الحكومات أثمرت في تقليل الفجوة بين الجنسين في التعليم، و بلغت النسبة الصافية لتسجيل الاناث في المدارس (٥٤٪)عام ٢٠٠٣،لكنها نسبة قليلة مقارنة ب(٨٣٪)وسط أوربا و شرقها و (٦٨٪) في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي،كما ان نسبة الفتيات تقل كثيرا كلما ارتفع مستوى التعليم العالي مقارنة بنسبة الرجال[١] .

[1] نادر فرجاني ،تحسين طفيف لمؤشرات المرأة العربية في تقرير التنمية البشرية في العالم العربي لعام ٢٠٠٥، ص٢ ،منشور على شبكة الانترنت www.yahoo.com

ثانياً: سبل تمكين المرأة

تمتلك المرأة القدرة في تنشيط العمل التنموي في المجتمع و اشاعة المفاهيم الحضارية في الامة و القيام بالاعمال التي من شانها تثقيف الجماهير و توعيتهم فالمرأة عضو فعال في المجتمع وهذا يمكنها من اشاعة مفاهيم التنمية في الحياة الاجتماعية[1]، فمثلا تعد وظيفة ربة المنزل اكثر الوظائف انتشارا رغم عدم تحديد حجمها في النشاط الاقتصادي ،و مجموع ساعات العمل التي تقضيها ربات البيوت في الاعمال المنزلية تتراوح ما بين (١٢–١٤)ساعة يوميا حتى انها تفوق ساعات العمل المبذولة في أي صناعة من الصناعات وقد اكدت الإحصاءات العالمية في فرنسا و انكلترا و بلجيكا و الولايات المتحدة ان للأعمال التي تؤديها الزوجة في البيت اثر فعال بصورة غير مباشرة في زيادة الانتاج و تحسين نوعيتة كما يدل على اهمية المرأة في اسرتها وكيف يتاثر كل فرد في تنظيمها وتصرفها و حالتها الصحية والمعنوية ينعكس تاثيرها على عملهم وانتاجهم.كما وتدل الاحصاءات على ان حوالي (٨٥٪)من الدخل القومي لأية دولة يمر في أيدي ربات البيوت وينفق بمعرفتـــهن[2] ومنـــذ تكويـــن المجتمعات اضطلع كل شخص في العمل الذي يلائمه، فالنساء اضطلعن بمسولية تربية الاطفال و تدبير شؤون البيت، و الرجال اضطلعوا بمسولية البناء و الاعمال الزراعية التي تتطلب مجهودا عضليا لذ كان لابد للمرأه ان تهتم بخلق البيت و رعايتة بأسلوب مناسب، و ذلك عن طريق اعدادها و تدريبها على الواجبات المنزلية وبقصد دفع مشاركة المرأة و خصوصا (ربة البيت)في التقدم الاقتصادي لابد من تعليمها فأعدادها يبعث عادات مفيدة كالادخار و تنمية دخلها

---

[1] عادل علي عجيان ،المرأة والمشكلات الأجتماعية ،دار النخيل للطباعة والنشر ، ط١، ١٩٩٤ ،ص١١٠ .

[2] سامية محمد ، المرأة في التنمية ،مصدر سبق ذكره ،ص٥٧ .

عن طريق رفع مستوى انتاج الاسرة لذلك لابد من دفعة قوية للحركات الهادفة للقضاء على الامية و اتاحة الفرصة للتدريب الحرفي .

و تتجلى أهمية مساهمة المرأة في البناء الاقتصادي و الاجتماعي في تحقيق التنمية فيما يأتي [1]

١–زيادة الدخل الوطني و بالتالي زيادة تراكم راس المال الضروري لإنجاح برامج التنمية .

٢–التقليل الى حد كبير من نسبة السكان الذين يعيشون كمستهلكين فقط أي عالة على المنتجين و بذلك تزداد نسبة رأس المال الموجه الى البناء الاقتصادي والاجتماعي على حساب راس المال المستهلك من الدخل القومي

٣–رفع انتاجية العمل الاجتماعي ،و هو الركن الاساسي لتحقيق التنمية ،وقد تنبهت الى هذه الحقيقة جميع البلدان المتقدمة و راحت تزج بالنساء بالعمل كما ان الدول النامية تسعى الى زج الطاقة النسائية في العمل المنتج.

و من المثير الى الاهتمام ان معدلات مساهمة الاناث في القوة العاملة من المناطق الريفية اعلى من تلك السائدة في المناطق الحضرية مع ان المفهوم العام ان هذه المناطق محافظة جدا فيما يخص دور المرأة و يمكن تفسير هذة الظاهرة من خلال عاملين :

---

[1] محمد ادم ،مساهمة المرأة في التنمية الأقتصادية على ضوء المعطيات الاحصائية في التخطيط ، مجلة النبأ ،العدد ٦٠ ،ص٧ ، منشور على شبكة الانترنت http//www.annabaa.org

اولاً- إن الدخل الاقل في المناطق الريفية قد يدفع النساء للعمل أي تتعاون الاسرة لتفي باحتياجاتها .

ثانياً- قد يكون من السهل على النساء في المناطق الريفية ان ينجزن كثيرا من الاعمال المتعلقة بالانتاج الزراعي في منازلهن و هو امر مقبول اجتماعياً.

ويمكن بيان مساهمة المراة في النشاط الاقتصادي لبعض البلدان العربية حسب القطاع من خلال الجدول (٢)

(جدول ٢)

مساهمة المراة في النشاط الاقتصادي لبعض البلدان العربية حسب القطاع للسنوات (١٩٩٥-٢٠٠٢)

البلد	معدل النشاط الاقتصادي للاناث (٪من عمر ١٥سنة فما فوق)	معدل المساهمة في القوى العاملة كنسبة مئوية من معدل الذكور			عدد السكان الناشطين اقتصادياً	
		الزراعة	الصناعة	الخدمات	النساء	الرجال
المغرب	٤١,٨	١٠٧	١٢٥	٨٦	١٩	٨١
فلسطين	٩,٥	٢٨١	٣٤	١٠٧	٤٦	٥٤
مصر	٣٥,٧	١٤٤	٢٨	١١٢	٣٣	٦٧
اليمن	٣٠,٨	٢٠٤	٢١	٢١	٢٦	٧٤

المصدر : تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٤ ، اللامساواة بين الجنسين في النشاط الاقتصادي ص٢٣١.

نلاحظ من الجدول السابق ان معدلات مساهمة المراة في القوى العاملة تقل عن معدلات مساهمة الرجل في العراق بشكل ملحوظ ، اذ يلاحظ ان اعلى نسبة لمساهمة المراة في القوى العاملة هي (٤٦٪) في حين ان اعلى نسبة لمساهمة الرجل هي (٨١٪) من مجموع عدد السكان الناشطين اقتصادياً ، وتبلغ اعلى مساهمة للمراة في القطاع الزراعي في فلسطين (٢٨١) كنسبة مئوية من معدل الذكور ، وان اعلى مساهمة لها في القطاع الصناعي هي في المغرب اذ تبلغ (١٢٥) كنسبة مئوية من معدل الذكور ، في حين ان اعلى مساهمة لها في قطاع الخدمات هي في مصر اذ تبلغ (١١٢) كنسبة مئوية من معدل الذكور . وتشير الارقام الى ان مساهمة المراة في النشاط الاقتصادي في العالم تختلف من منطقة الى اخرى ومن دولة الى اخرى، حيث تعمل المراة حوالي (٤٤٪) من اجمالي ساعات العمل في افريقيا عموماً ، وذلك راجع لعملها الرئيسي في الزراعة مع الخدمات ، كما ان المراة في افريقيا لا تسهم سوى بنسبة (١٧٪) من اجمالي ساعات العمل في الصناعة ، اما في امريكا اللاتينية فان مساهمة المراة اقل كثيراً حيث لا تتجاوز نسبة (٢٨٪) من اجمالي ساعات العمل وان اكبر مساهمة لها في قطاع الخدمات . اما في اسيا فان المراة تسهم بحوالي (٣٦٪) من مجموع ساعات العمل او تساوي مساهمتها في الصناعة والخدمات والزراعة مع مساهمة الرجل.وتشير الارقام كذلك الى ان المساهمة الاقتصادية للمراة العربية لاتزال منخفضة مقارنة ببقية مناطق العالم ، حيث تبلغ مساهمة المراة العربية في ساعات العمل في المتوسط حوالي (٢٠٪) .الا ان هذة البيانات لا تعكس المدى الحقيقي لمشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي و ذلك لسببين[1] :

---

[1] مغاوري الشلبي ،المرأة العربية ..اجور نقدية ام تنمية حقيقة ،اسلام اون لاين –نماء ،ص١، منشور على الانترنت

online.net/:iol-arbie/dowalia/namaa33/namaazasnwww.islamhttp//

١-اثبتت الدراسات التي اجريت لمعرفة مدى مساهمة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي ان حوالي (٦٠٪)من اجمالي الايدي العاملة النسائية في الريف العربي يعملن في الزراعة لحساب اسرهن العربية بدون اجر و ان هذة النسبة ترتفع في دول مثل المغرب لتصل الى (٨٤٪)، و في تونس (٧٤٪)، اما في سوريا فان ما يقارب من (٤٠٪) من النساء العاملات في القطاعين الريفي و الحضري عاملات بدون اجر مباشر .

٢-ان طبيعة عمل المرأة في الدول النامية عامة ،و في الدول العربية خاصة تختلف عنها في الدول الصناعية و التي تتوفر لدى المرأة فيها الاجهزة التي تسهل عليها الاعمال الشاقة و كثير من الخدمات التي يتعين على المرأة العربية ان تؤديها بنفسها فيما يعرف (بالتصنيع المنزلي و الصناعات اليدوية) ،إذ تشير دراسة اجريت بالتعاون مع جامعة الدول العربية ان معدل مشاركة المرأة العربية في الانشطة الاقتصادية و خاصة في الريف تصل الى حوالي (٧٠٪)اذا اخذنا بالحسبان كل الاعمال التي تقوم بها المرأة سواء بأجر مباشر او غير مباشر يذهب لصالح الاسرة كلها

المبحث الثاني : اثر مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية

اولاً : العقبات التي تعترض مشاركة المرأة في عملية التنمية:

رغم إدراك المجتمع الدولي و العربي لدور المرأة في عملية التنمية الا ان هناك عقبات واضحة تعرقل قيام المرأة بهذا الدور بسبب تقاليد موروثة، او قوانين العمل ،او بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول و في البلدان العربية تتجلى صورة هذة العرقلة في عدد من المجالات أهمها[1] :

١.ارتفاع نسبة البطالة بين النساء

على الرغم من ان البطالة ظاهرة عامة في السوق العمل العربي، الا ان واقع هذة الظاهرة اكثر حدة على النساء منه على الرجال حيث ان معدلات البطالة بين النساء العرب ارتفعت من١٧٪عام ١٩٧٧ الى ما يزيد على ٢٥٪،حاليا في حين انها تبلغ في المتوسط العام (الرجال و النساء) حوالي ٩٪، و يرجع هذا الى ان معظم اصحاب الاعمال في العالم العربي حتى في بعض الاماكن الحكومية يفضلون توظيف الرجال اكثر من النساء، بسبب ظروف النساء الخاصة بالاجازات والرضاعة و غيرها ،و بسبب هذا فان تاثير البطالة على المرأة العربية اكثرمنه على الرجال،كما ان فترة البطالة بين النساء تكون اطول منها بين الرجال, لان النساء يعتمدن في الغالب على الجهات الرسمية مثل مكاتب التوظيف او القوى العاملة للحصول على فرصة عمل في حين ان الرجال يسعون للحصول على فرصة عمل بطرق عديدة .،و يتمكنون من الجمع بين اكثر من عمل في نفس الوقت اما غالبية النساء فلا يعملن الا في عمل واحد بسبب مسولياتهن في المنزل .

---

[1] مغاوري شلبي المرأة العربية اجور نقدية ام تنمية حقيقية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢٠٣.

٢.تدني اجر ومزايا العمل للمرأة:

على الرغم من وجود نظام اجري نمطي في القطاعات الرسمية في العالم العربي، الا انه بسبب تركز النساء في ادنى سلم العمل وعدم التحاقهن بالوظائف الاشرافية الا نادرا، فان مستوى متوسط أجورهن يتدنى حوالي ثلثي نظيرة بين الرجال، فضلا عن محدودية فرص الترقي بالنسبة للنساء او الحصول على فرصة سفر بصفة عامة.و ياتي ذلك بسبب دعاوي كثيرة تقوم على اساس ان اذا كانت المرأة تحصل بموجب القانون على الاجازات الخاصة، و على مزايا لا يحصل عليها الرجل مثل اجازة الوضع و فترات الراحة للرضاعة، فكيف تتساوى معه في المزايا النقدية او المعنوية و لكن الملاحظ ان هذا الادعاء يغفل ان دور المرأة في عملية رعاية الاطفال، وا لتنشئة الاجتماعية ،دوراً مهماً و له مردود اقتصادي كبير.

٣.تدني ظروف عمل المرأة:

رغم ان قوانين العمل العربية تحمي المرأة من الاعمال الشاقة كالعمل ليلا، و توفر لها سبل الراحة إذا قامت بمثل هذة الاعمال، كتوفير وسيلة مواصلات سهلة، و توفير حضانة لطفلها بالقرب من محل عملها على حساب جهة العمل. الا ان هذا لايحدث في الواقع العملي و قد يكون ذلك دافعا لاصحاب الاعمال لعدم توظيف النساء و الى جانب ذلك فان المرأة العربية تتعرض لتحيز ضدها قد لا يدركه القانون ،مثل .تحيز بعض العاملين من الرجال ضد النساء العاملات معهم و كذلك تعرضهن لمضايقات من الجمهور الذي تتعامل معه المرأة العربية العاملة .

ثانياً :- سبل الارتقاء بتشغيل المرأة:

بهدف بناء مجتمع اقتصادي ناجح لابد من دعم مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما يلي[1]:

١-انشاء جهاز قادر و مؤهل لتنفيذ المقترحات المقدمة في الندوات المختلفة لكي نتعدى مرحلة الدراسة و التوجيه الى مرحلة التنفيذ.

٢- ضرورة مشاركة المرأة في كل اللجان التي تشكل لدراسة او تنظيم أي نشاط اقتصادي يكون للمرأة اهتمام به او مشاركة فيه.

٣-مشاركة المرأة في كافة القرارات الاقتصادية التي تؤثر على الاعمال التي تمارسها المرأة بشكل خاص و على كافة الاعمال بشكل عام .

٤-ضرورة التركيز بشكل واسع على القوى العاملة الوطنية بما في ذلك تدريب تلك القوى لتكون قادرة على اداء مهماتها بالشكل المطلوب على احسن المستويات. و بذلك نتمكن من تلبية متطلبات القطاع الخاص بسائر اختصاصاته مما سيساهم الى حد كبير في ايجاد فرص العمل لأعداد كبيرة من الخريجات للواتي يبحثن عن العمل في سائر انحاء البلد.

٥-زيادة مراكز التدريب المهني المخصص للنساء و خاصة العائدة منها للدولة لانها غير كافية في الوقت الحاضر لتلبية متطلبات القوى العاملة النسائية، و لابد من تطويرها و زيادة عددها لتتمكن من استيعاب عدد خريجات المتزايد سنويا مع

---

[1] لمى العقاد ، ضرورة مشاركة المرأة في جميع اللجان الأقتصادية ،مقترحات لتفعيل دور النساء في قطاع الاعمال ، الرياض ، ص١ ،منشور على الانترنت http://www.arabiyat.com

ضرورة توجيه و تشجيع الخريجات للعمل في القطاع الخاص ،و ان يكن على استعداد لتدريب و تقبل التوجيهات اذ ان الدراسة الاكاديمية لا تكفي بمفردها ان تكون مؤهلا لممارسة العمل المتوفر.

٦–تأسيس مكتب مختص بالتنسيق بين الخريجات و الباحثات عن العمل، و بين المؤسسات و الشركات في القطاع الخاص التي تبحث عن عاملات لإشغال الوظائف المتوفرة لديها

٧–تشجيع عمل المرأة في كافة أنشطة القطاع الخاص شرط أساسي لتنمية الموارد العامة و الخاصة، و الاستفادة من الامكانيات الكبيرة المتوفرة ،لتصل المرأة الى كل منصب تؤهل له دون اعتبار لكونها مالكة او مساهمة في المؤسسة المعنية، فهي بطبيعة الحال مؤهلة لأتخاذ كافة القرارات و الاجراءت اللازمة لتسيير العمل و تطويره باستقلالية تامة ،و ذلك باستخدام الصحيح لكافة الموارد البشرية و المادية المتوفرة

٨–مراعاة الظروف الاجتماعية للمرأة طالبة العمل ،و محاولة تكييف العمل المتوفرة لملائمة تلك الظروف .

٩–العمل على نشر ثقافة مشاركة المرأة العاملة في القطاع الخاص، و توسيع الانشطة الاقتصادية التي تساهم فيها سواء كانت في حقل التجارة، او الصناعة، او الخدمات، و تشجيعها على ذلك وفقا للشرع و الاعراف السائدة بالبلاد عن طريق عقد الندوات و المؤتمرات و نشر اخبارها في وسائل الاعلام .

المبحث الثالث :– المرأة في العراق[1]:

كانت اول خطوة باتجاه توظيف المرأة مقابل اجر في العراق مع افتتاح معهد تدريب المعلمين عام (١٩٢٣)، حيث بدات النساء بالعمل في سلك التعليم و التمريض و في الوظائف المكتبية .و تولت اول حركة نسوية قصيرة الامد قضية حقوق المرأة في حقبة العشرينيات من القرن الماضي

وفي اواخر الستينيات بدات حملة فكرية للحث على مشاركة المرأة في قوة العمل، ونظام التعليم ، واستناداً الى فكرة التحديث اصرت الحملة على ان تلعب المراة دوراً حيوياً في الثورة الوطنية وقد شاع هذا النوع من (الحركة النسوية في الدولة) في العديد من دول المنطقة بعد انتهاء الاستعمار ، وبعد ان اصبح تحرير المراة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية الوطنية.

ادى التناقض بين قيم الدور الجديد للمرأة من ناحية و التأكيد على بنية المجتمع الذكرية للعائلة العربية الوطنية من ناحية اخرى الى اثارة الجدل حول تحرير المرأة في العراق، و مع ذلك فان حملة التثقيف الجماعية للاناث العراقيات قد تمت في حقبة السبعينيات .و كان لبداية التعليم الاختياري في عام (١٩٧٤) و التعليم الالزامي في عام (١٩٧٩)و الى عام (١٩٨٠) الاثر الاكبر في تعليم الاناث في العراق ،كما بدات حملة وطنية لمحو الامية عند النساء في عام (١٩٧٨) وقد شملت الحملة (١,٥) مليون امرأة وازيلت الامية في معظم الاقاليم الا ان البيانات المتوفرة في درسة مسح الاحوال المعيشية في العراق تبين ان هناك مستوى عال من الامية بين النساء في الوقت الحاضر الا انه يمكن للشخص ان يلمس زيادة واضحة في مستوى التعليم بين الاناث اللواتي بدأنّ بالذهاب الى المدرسة في حقبة السبعينيات.

---

[1] مسح الاحوال المعيشية في العراق٢٠٠٤، الجزء الثاني ،التقرير التحليلي ، ط١، ٢٠٠٥ ، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، بغداد ،ص ١٠٧– ١١٧

وبحسب تقارير البنك الدولي فان التزايد السريع في مستويات الاجور الفعلية في فترة السبعينيات جعل من الممكن ان يصبح الزوج المعيل الوحيد في العائلة و بعد ذلك هبط مستوى تشجيع مشاركة المرأة في العديد من دول المنطقة و في فترة الثمانينيات و في خضم الهبوط الاقتصادي و البطالة كانت النظرة السائدة تكمن في ضرورة تفضيل الرجال لاشغال العرض المحدود من الوظائف كذلك في الوقت الذي كان فيه القطاع العام هو الموظف الرئيسي للنساء .ساهم انخفاض الاجور في القطاع العام خلال السنوات الاخيرة الى تزايد نسب انسحاب المرأة من قطاع العمل .وفي الوقت الحاضر تعتبر مشاركة المرأة في القوى العاملة و في التعليم من اكثر النسب انخفاضا في المنطقة.ان التركيز على تعليم المراة هو الخطوة الاولى نحو التنمية الاقتصادية في العراق، وفي العديد من الدول المجاورة كان هناك تركيز على تعليم المراة في السنوات الاخيرة الا انه لم يتم استغلال ذلك بشكل كامل في تحسين الاقتصاد القومي ،لانه حتى النساء اللواتي يتلقين تعليماً عالياً يخرجنّ من دائرة القوى العاملة عندما يتزوجن او يلدن.

وبالتالي فان رفع مستوى العمالة عند النساء ، والذي يبلغ تقريباً نصف مستوى الشرق الاوسط / شمال افريقيا في الوقت الحالي ، يوازي اهمية التعليم مما سيحسن من اداء الاقتصاد العراقي

الخاتمة:

من خلال بحثنا لمساهمة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج

١-المرأة عضو فاعل في المجتمع ،فهي تمتلك القدرة في تنشيط العمل التنموي في المجتمع و تستطيع ان تقوم بالاعمال التي من شانها تثقيف الجماهير و توعيتهم و بالتالي اشاعة مفاهيم التنمية في الحياة الاجتماعية .

٢-تختلف طبيعة عمل المرأة في الدول النامية و الدول العربية عنها في الدول الصناعية اذ تتوفر لدى المرأة الاجهزة التي تسهل عليها الاعمال الشاقة و كثير من الخدمات التي يتعين على المرأة العربية ان تؤديها بنفسها مما يوفر لها الوقت الكافي لأنجاز الكثير من الامور الضرورية التي تؤدي الى التقدم و التنمية .

٣-تعد البطالة ظاهرة عامة تصيب الرجال والنساء على حد سواء وهي اكثر حدة على النساء منه على الرجال بسبب تفضيل أصحاب الاعمال توظيف الرجال اكثر من النساء بسبب ظروف النساء الخاصة بالاجازات و الرضاعة وغيرها .

٤- تعد مشكلة الامية من المشكلات الازلية التي تعاني منها المرأة في غالبية الدول العربية و الدول النامية لذا لابد من تعليم المرأة لتاكيد مكانتها و ابراز لفعالية دورها في المجتمع من خلال مشاركتها في الانتاج و مساهمتها في شؤون التنمية اذ ان ارتفاع مستوى التعليم من شانه ان يخلق في المجتمع الاسري وعيا سليما بمقتضيات الانفاق و تنظيمه .

ثانياً: التوصيات

١- العمل على نشر التوعية الاعلامية بكافة اشكالها الحديثة و التقليدية لتفسير النظرة الدونية والمتطرفة حيال عمل المرأة في أي مجال من مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها .

٢- توفير مناخ عمل ملائم للمرأة العاملة بحيث تقوم بكامل واجباتها تجاه العمل دون نقصان و في نفس الوقت توفي بالتزاماتها الاسرية.

٣- الحرص على تعليم الفتيات من خلال انشاء او فتح مراكز لمحو الامية و يتم فيه تعليم الفتيات القراءة و الكتابة فضلا عن تعليمهن فن الخياطة و التفصيل و ربطها بالتكنولوجيا الحديثة وفتح مجالات التعليم(برامج الحاسوب ، قيادة السيارات) كي تواكب التطورات الحاصلة في البلدان المتقدمة .

٤- ضرورة تطوير وتوسيع دور منظمات المجتمع المدني الداعمة لدور المرأة ومشاركتها السياسية و الاقتصادية والاجتماعية لتكون اكثر فعالية و تاثيراً و استمرارية و كذلك توعية المرأة الغير متعلمة بما يدور حولها و ما وصل اليه العصر و ما يجب ان تطمح اليه باعتبارها نصف المجتمع.

مصادر الفصل الثاني

١.احسان الامين،المرأة ازمة الهوية وتحديات المستقبل ،دار الهادي للطباعة والنشر ،٢٠٠١.

٢.حسين درويش العادلي ،رسالة في قضايا المرأة،دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر،بدون سنة .

٣.سامية محمد فهمي ،المرأة في التنمية،المكتب الجامعي الحديث،١٩٩١.

٤.عادل علي عجيان ،المرأة والمشكلات الاجتماعية ،دار النخيل للطباعة والنشر ،الطبعة الاولى ،١٩٩٤.

٥.لمى العقاد ،ضرورة مشاركة المرأة في جكيع اللجان الاقتصادية مقترحات لتفعيل دور النساء في قطاع الاعمال ،الرياض ،http://www.arabiyat.com.

٦.موزة غباش ،واقع المرأة ومتطلبات التنمية البشرية في الوطن العربي ،مقال منشور على العنوان التالي http://www.bal.com.

٧.محمد ادم ،مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية على ضوء المعطيات الاحصائية في التخطيط ،مجلة النبأ،العدد ٦٠،منشور على العنوان التالي http://www.annabaa.org.

٨.مغاوري شلبي ،المرأة العربية.. اجور نقدية ام تنمية حقيقة،اسلام اون لاين _نماء منشور على العنوان التالي http:// www.islamonline.net/iol-arbie/dowalia/namaa33/namaazasn.

٩.مسح الاحوال المعيشية في العراق٢٠٠٤،الجزء الثاني والتقرير التحليلي ،الطبعة الاولى ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،بغداد ،٢٠٠٥.

١٠.نادر فرجاني ،تحسن طفيف لمؤشرات المرأة العربية في تقرير التنمية البشرية في العالم العربي،٢٠٠٥،www.yahoo.com.

الفصل الثالث : المخدرات واثرها على المجتمع والتنمية الأقتصادية

المقدمة

أن هذه الظاهرة أستفحل أمرها مؤخرا في العراق وأنتشرت بصورة خاصة بين صفوف الشباب والمراهقين،ولايخفى أن هناك من يسعى الى ترويجها داخل المجتمع العراقي لأغراض وأهداف منها تدمير المجتمع وشرائحه المختلفة حتى يصبح عاجزا لايقوى على مواجهة مشاكله. وتعد مشكلة المخدرات من المشكلات الخطيرة التي تؤثر سلباً على المجتمعات الانسانية وعلى العلاقات الاجتماعية والانتاجية ،فعلى الرغم من انها مشكلة موجودة منذ القدم الاانها مازالت حاضرة بقوة وفي تفاقم وتزايد مستمرين مدعومة بتراثها التاريخي الطويل في حياة البشر وبقدرتها على التجدد والتنوع من خلال تعدد وتطور المواد ذات الفعل المخدر او المؤثر على الحالة العقلية والنفسية ،**وتنطلق فرضية البحث من الاتي:**-

١.ان مشكلة المخدرات من ابرز معوقات التنمية الاقتصادية ،حيث انها تؤثر على الانتاج والانتاجية مما يزيد من حدة البطالة وانتشارها بين اوساط المجتمع .

٢.ان مشكلة المخدرات مرتبطة بقلة الوعي لدى الشباب باثار المخدرات على المجتمع ونقص في بعض القوانين او عدم تفعيلها مما زاد من انتشارها ،ومن ثم فأن اجراء بعض التعديلات على قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ وتفعيله وتوعية الشباب بمخاطر المخدرات على النفس والمجتمع سؤدي الى القضاء على مشكلة المخدرات او خفضها .**ويهدف البحث الى**

١. دراسة وتحليل ظاهرة المخدرات واثرها على المجتمع العراقي .

٢.دراسة وتحليل اسباب انتشار المخدرات بين صفوف المجتمع العراقي .

٣.اظهار سبل الحد من مشكلة المخدرات .

وتبدو اهمية البحث واضحة من خلال التعرف على ماهية المخدرات ومعرفة صحة الفرضية من عدمها لذا أرتأينا تقسيم البحث الى الاتي:

المبحث الأول/ ماهية جريمة المخدرات

اولاً :- التطور التاريخي لجريمة المخدرات

لم تكن جريمة المخدرات معروفة عند العرب ،ويذكر أنها ظهرت حوالي سنة ١٣٠٠م ،لذا لا نجد أي أحكام خاصة بالمخدرات في الشريعة الأسلامية قبل هذا التاريخ ،فلم تكن معروفة قبل نزول القران وفي عهد الرسول (ص) وكذلك عصر الخلفاء الراشدين والأئمة المؤسيين للمذاهب الفقهية . وبعد القرن السادس الهجري أنتشرت النباتات المخدرة وكثرت أستعمالاتها وتبين أنها لاتقل في أضرارها وأخطارها عن المسكرات بل تزيد عليها. فثارت التساؤلات هل انها محرمة شرعا أم لا حيث لاتوجد أية احكام تتعلق بأمر هذه النباتات ولم يرد عنها أي شئ في المذاهب الفقهية ، ولكن ضرورة الحد منها ومنع أضرارها حدا بالفقهاء الى الأفتاء بتحريمها قياسا على الخمر. وبعد تزايد خطورة المخدرات ذهب الفقهاء الى القول بأن حكم المخدرات في الشريعة الأسلامية هو حكم الخمر .والمخدرات نوعان طبيعية وهي نباتات وجدت في البرية منذ قديم الزمان ولها أنواع وفصائل كثيرة ومتعددة فيشمل كل منها أسما علميا خاصا فضلا عن مشتقاتها ومركباتها المختلفة مثل (نبات القنب ،ونبات الخشخاش ، الافيون ،نبات الكوكا ،والقات) وتحتوي أوراق هذه النباتات أو زهورها أو ثمارها على مواد مخدرة ومنها تصنيعية (تركيبية) والتي تصنع وتحضر من قبل الأنسان والتي ذكرها القانون العراقي في جداول ملحقة بالقانون وصرحت بصنعها للمجازين [1] وهي كما يلي :-

---

[1] صباح كرم شعبان ، السياقة تحت تأثير المسكرات او المخدرات ، دار الشؤون الثقافية العامة،ط١ ،١٩٨٧ ،ص ٤٢-٤٤

١.القنب الهندي

يعرف القنب الهندي علميا بأسم "كبابيس انديكا" او "كنابيس سلتاتيفا" وهو صنفان ذكور وأناث ،يمكن التفرقة بينهما بالعين المجردة عند أكتمال نمو النبات وظهور الزهور في نهاية الفروع ، حيث تاخذ شكلا منظما وهي صغيرة الحجم لكل منها غلاف زهري أخضر اللون.

وزهور الأناث غير ظاهرة وتحويها أوراق النبات ، أما الذكور فبارزة وظاهرة وفيها حبوب اللقاح التي تتطاير مع الرياح لتتم عملية تلقيح الأناث التي تنتج لنا بذور النبات وهذه البذور تشبه حبات القمح الأ أنها أكثر أستدارة ولونها قاتم ،والمادة المخدرة والفعالة في النبات يطلق عليها أسم "الراسخ"و "الكنابنول" وتوجد في اناث النبات بنسبة أعلى منها في الذكور ،ونسبة المادة الفعالة في النبات تختلف من بلد الى بلد وفقا لطبيعة التربة والمناخ .وقد عرف القنب الهندي منذ فجر التاريخ ،وأن كانت زراعته في بادئ الأمر للأنتفاع بأليافه في عمل الحبال ونسج الأقمشة ،كما أستعمل أحيانا كدواء مسكن .

والحشيش هو المصطلح الشعبي للمادة المخدرة المستخرجة من هذا النبات سواء من أزهاره أو ثماره أو سيقانه أوجذوره، وله عدة أسماء تختلف بأختلاف البلد الذي يستخرج فيه.وهو ليس له أي أستعمال طبي، ويؤدي أستخدامه الى الأعتلال النفسي ،وقد عرفت اليوم للحشيش أثار تظهر على متعاطيه من ربع ساعة أو أكثر ،ويسبب الحشيش أضرارا عديدة بعضها حاد ويسمى بالتسمم الحاد ،وذلك عند تعاطيه عن طريق الأستنشاق ، وهو يؤدي الى تبلد الذهن وفقد الأفعال المنعكسة وصعوبة التنفس ،مع الأسهال والرعشة والدموع ،وقد ينتهي الأمر بالوفاة ،والتعاطي المزمن له يؤدي الى التأثير على الاعضاء الهامة مثل القلب والرئتين

والجهاز الهضمي والكبد ،فهو يؤدي الى زيادة ضربات القلب والتهاب الأوعية الدموية ،خصوصا في العين والأطراف السفلى ،كما يسبب التهابات في الحلق وتهيج في الرئتين مع صعوبة التنفس وأذا تم التعاطي عن طريق الفم فأنه يسبب حدوث التهيجات بالجهاز الهضمي والتقلصات الشديدة مع فقد ملحوظ في الوزن، ومن تأثيراته أيضا أنخفاض حرارة الجسم مع تقليل نسبة هرمون الذكورة في الدم [١].

٢. الافيون :-

وهو عبارة عن العصارة اللبنية لخشخاش الأفيون ،وهي كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية (OPIUM) ومعناها العصارة ،حيث يتم أستخلاصه من نبات الخشخاش الذي ينمو في المناخات المعتدلة وشبه الأستوائية ،ويجمع عن طريق عمل شقوق رأسية في قشرة الغلاف الأخضر للبذور ،وهو يحتوي على العديد من المركبات الكيميائية التي تستخدم معظمها في الطب لمختلف الأغراض :منها معالجة الالام والتهدئة قبل وبعد العمليات الجراحية وتسكين السعال ومنع تشنجات العضلات الملساء ،ولكن جزءا كبيرا من هذا المستحضر الذي يرخص بأنتاجه للخدمات الطبية يتسرب الى سوق التجارة غير المشروعة للمخدرات حيث يباع في مناطق الشرق الأوسط وبقاع كثيرة في العالم ليستعمله الناس كمخدر. ويتعاطى المدمنون الافيون عن طريق الأكل والشرب ،او عن طريق الحقن بعد أذابة الافيون في الماء ،كما يدخن في بعض الدول مثل الصين ،كما يتم تعاطيه عن طريق بلعه على هيئة قطع مستديرة وملفوفة بالماء وأذابتها في قليل من الشاي أو القهوة

---

[1] عبد الرحمن مصقير ،الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،الكويت ،١٩٨٥ ،ص١٣٧

٣.الكوكا :–

وهو نبات يزرع في مناطق كثيرة من العالم ،خاصة في أمريكا الجنوبية عند مرتفعات الأنديز وفي الأرجنتين وبوليفيا وبيرو ،وأوراق هذا النبات ناعمة بيضاوية الشكل ،وتنموفي مجموعات من سبع أوراق على شكل ساق من سيقان النبات .وفي بعض بلاد امريكا الجنوبية تلف اوراق هذا النبات وتمضغ وأحيانا تستخدم كالشاي ،ويتم تحويل أوراق هذا النبات الى معجون يخلط بالسكائر ويتعاطاه الأفراد كما يتم تحويلها الى صورة مسحوق في صورة فضية بلورية يمكن أستنشاقها ويتم تحويلها الى محلول يتم تعاطيه عن طريق الحقن بالوريد

٤.القات:– وهو عبارة عن شجيرات تزرع في المناطق الجبلية الرطبة من شرق وجنوب أفريقيا وشبه الجزيرة العربية ،وتكثر زراعته بصفة خاصة في الحبشة والصومال وعدن واليمن ،ويبلغ ارتفاع هذه الشجيرات ما بين متر ومترين في المناطق الحارة وفي المناطق الأستوائية من ثلاثة الى اربعة امتار .

ولايدخل القات ضمن المواد المخدرة المحضورة دوليا ،ولايراقب في المطارات والموانئ ،الا انه محظور زراعته في الدول العربية بحكم القانون. وعدم أدراج القات ضمن جداول المخدرات دوليا يرجع الى ان مشكلة القات مشكلة اقليمية لا تهم الابعض دول في شبه الجزيرة العربية وشرق افريقيا[١] .

أما المخدرات المصنعة كيميائيا:–

وهذه المجوعة من المخدرات لا يتم استخراجها من نباتات طبيعية أو مشتقاتها ولكن يتم صناعتها داخل المعامل من تركيبات كيميائية ،وقد أدى التقدم العلمي

---

[1] صباح كرم شعبان ،السياقة تحت تأثير المسكرات أو المخدرات،مصدر سبق ذكره ص ٤٨–٥٠

الهائل الى أنتشار تلك المخدرات كما أدى الى صعوبة الرقابة على صناعتها ،ويمكن تقسيم هذه المجموعة الى[1] :—

١.عقاقير الهلوسة:—

ويمكن تعيين هذه العقاقير بأن لها القدرة على احداث أختلال في الأستجابات الحسية ،مع أختلال في الشخصية ،وتأثيرات مختلفة على الذاكرة وكذلك على السلوك التعليمي وبعض الوظائف الأخرى .ومن هذه العقاقير :—

١— داي ايثيل اميد حمض الليثرجيك "ال.اس.دي"

مادة تسبب الهلوسة بدرجة بالغة الشدة ،وينتج على شكل سائل عديم اللون والطعم والرائحة ،ولكنه قد يوجد على شكل مسحوق ابيض او أقراص او حبوب بيضاء او ملونة .

٢— داي ميثيل تربتابين (و.م.ت) ،ال داي ايثيل ،نربتامين (د.ي.ت)

وتنتج هذه العقاقير بالتحضير في المعامل الكيميائية على شكل مسحوق متبلور ،أو مذاب على هيئة محلول وتأثيره مشابه لتأثير (ال.اس.دي).

٣— س.ت.ب.(د.و.م)هناك الكثير من المواد التي تحمل هذا الأسم ،وتوجد على شكل مسحوق أو أقراص أو كبسولات ذات احجام واشكال ولها نفش تأثير "ال.اس.دي"

٢. المهبطات وتشمل:—

أ. المسكنات المخدرة

ب. المنومات والمهدئات

ت. المذيبات الطيارة

---

[1] مصطفى سويف ،المخدرات والمجتمع (نظرة تكاملية)، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، الكويت ،١٩٩٦ ،ص ٤٣—٥٠ .

أ.المسكنات المخدرة :-

ومنها على سبيل المثال الهيروين وهو أكثر المخدرات فعالية ،أذ تعادل فعاليته (٥-٦)مرات فعالية المورفين ،كما أنه يسبب الادمان بسرعة ولايستخدم الهيروين الا في علاج المدمنين في بريطانيا في تخفيف الام مرضى السرطان الميؤوس من شفائهم .

ب.المنومات والمهدئات:-

فالمنومات لها تأثير على وظائف المخ مثل الخمر فتضعف القدرة على التركيز والأنتباه ،وتنخفض القدرة على قيادة المركبات بكفاءة والمهارات الحركية الأخرى .

أما المهدئات فتأثيرها أن تجعل الفرد هادئا،وتخفف من الألم ويبقى الفرد غير مبالي بالمشاكل التي تعترض سبيله ،وتسبب الهزات العصبية وتنقص المقاومة المرضية وتسمى في الأسواق (حبوب السعادة).

وتشمل المنومات والمهدئات:

أ. **المهدئات العظمى :- مثل الارجاكتيل .**
ب. **مضادات الأكتئاب :-مثل التربيتزول .**
ت. **المهدئات الصغرى :-مثل الفاليوم .**

ج.المذيبات الطيارة (المشتقات):- لقد تم أدراج المذيبات الطيارة ضمن مواد الأدمان ،وذلك من قبل هيئة الصحة العالمية ،أما عن متعاطي هذه المواد فيكثر في الاحداث ومن هم في سن الشباب ،وذلك بأستنشاق الابخرة المتصاعدة منها ،ومن هذه المواد:-

- الغراء
- البنزين

- مذيبات الطلاء
- سائل القداحات
- سائل تنظيف الملابس (تراي كلورواثيلين ت.ر.م).

ثانياً / تعريف المخدرات وأسبابها

لايوجد تعريف موحد أو متفق عليه للمخدرات فهو يختلف بأختلاف النظرة اليها، وقد تفادت بعض الدول تعريف المادة المخدرة في تشريعاتها وعمدت الى حصر المواد المخدرة في جداول تلحق بالقانون، في حين ان البعض ذكرت صفة المخدر الذي يلحق بالمادة وتركت للقاضي حرية التقدير في تحديد طبيعة المادة المخدرة على ضوء ما يثبت له نتيجة لاجراء التحليلات من قبل الخبراء .وقد عرفت المادة المخدرة من قبل الفقهاء بأنها (كل مادة تحدث في جسم الأنسان تأثيرا من نوع خاص، له اعراض معينة حددتها مؤلفات الطب سواء تناولها الأنسان عن طريق الفم اوالانف او بالحقن او بأي طريقة اخرى)[١] . اما من الناحية العلمية تعرف المادة المخدرة (مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم اوغياب الوعي المصحوب بتسكين الالم)[٢]. وقانونيا المخدرات هي مجموعة من المواد التي تسبب الادمان وتسمم الجهاز العصبي ويحظر تداولها او زراعتها او تصنيعها الا لأغراض يحددها القانون ولاتستعمل الا بواسطة من يرخص له بذلك [٣].

---

[1] عوض محمد ،جرائم المخدرات والتهريب الكمركي والنقدي ، المكتب المصري للطباعة والنشر ،١٩٩٨،ص١٨ .

[2] محمد مرعي صعب ، جرائم المخدرات ،منشورات زين الحقوقية ،٢٠٠٧ ،ص٤٢

[3] محمد مرعي صعب ، جرائم المخدرات ،مصدر سبق ذكره، ص٤٣

وفي العراق فقد حصر المشرع العراقي المواد المخدرة في جداول تلحق بالقانون ولم يعمد الى تعريف المخدر في قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ وأنما نص على ان المخدر (كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الاول والثاني.[1]

ونرى ان المشرع العراقي لم يوفق بذلك بعدم تعريفه للمادة المخدرة وحصره للمواد المخدرة بجداول تلحق بالقانون ، وكان من الأفضل لو انه وصف المادة المخدرة وترك امر تحديد ما يدخل ضمن المواد المخدرة للقاضي بالأستعانة بالخبراءلأن العصر في حالة تطور فقد تظهر مادة لم تكن موجودة ضمن الجداول وبالتالي لايستطيع القاضي عده من المواد المخدرة ،وعليه كان من الاجدر تعريفها كما يلي هي كل مادة طبيعية او تصنيعية تسبب للأنسان اضطراب بالجهاز العصبي وتفقده الوعي والأدراك ويكون لها تأثير مؤذ على المجتمع والبيئة

❖ أسباب المخدرات

تتجلى خطورة مشكلة المخدرات في أنها اصبحت مأساة الأنسان في الوقت الحاضر ،لأنها استطاعت ان تنتشر في جميع انحاء العالم تقريبا ،وهي ظاهرة اخطر من الغزو الثقافي ، لأن الغزو الثقافي أنما يستهدف العقول للنيل منها والسيطرة عليها ،بينما استعمال المخدرات وترويجها انما يهدف الى القضاء على عقول الشباب وأبدانهم في أن واحد ، وهذا المرض أن حدث وأنتشر بين افراد المجتمع وخاصة الشباب ذهب

---

[1] المادة الاولى من قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

المجتمع وضاع مستقبله .لذلك اصبحت ظاهرة المخدرات من أخطر المشكلات التي تشغل بال المسؤولين في جميع أنحاء العالم ،وخاصة عالمنا الأسلامي .

ومن أهم أسباب أنتشار ظاهرة المخدرات ما يأتي[1]:-

١.أسباب أسرية :-وتشمل

- عدم وعي الأسرة بخطورة المخدرات ،وتقصير الأسرة في التحذير منها
- وجود الخلافات العائلية والتفكك الأسري
- تعاطي الأبوين أو احدهما للمخدرات أو المواد المهدئة .
- عدم قيام الأسرة بدور الرقيب المباشر على الأبن ،وترك الحرية له كما يشاء ،والخروج من المنزل والعودة اليه متى شاء .

٢. أسباب أجتماعية:- وتشمل

- عدم توافر الوعي الأجتماعي الكامل بالأضرار الناتجة عن تعاطي المخدرات .
- أنتشار المخدرات في المجتمع المحيط بالشباب .
- عدم تطهير البيئة الأجتماعية من عوامل الأنحراف وتعاطي المخدرات.
- غياب القيم الأخلاقية الأسلامية .
- تقصير بعض المسؤولين في المؤسسات الأجتماعية مثل المدرسة والجامعة الخ ،في القيام بدورهم تجاه التحذير من تعاطي المخدرات وكشف أضرارها .

٣. أسباب نفسية:- وتشمل

- وجود الأضطرابات النفسية ومسببات القلق النفسي

---

[1] نجدت صبري ناكره يى ،الأطار القانوني للأمن القومي (دراسة تحليلية) ،ط١،مطبعة زانكو – اربيل ،٢٠٠٩ ،ص٢٠٢ ،كذلك انظر

– محمد مرعي صعب ، جرائم المخدرات ،مصدرسبق ذكره ، ص ٤٣-٤٥ .

- التخلف الدراسي وكثرة الرسوب عند الفرد .
- مصاحبة رفاق السوء في كثيرمن الأماكن العامة والخاصة .
- عدم الأستغلال الأمثل لوقت الفراغ فيما يفيد الفرد ومجتمعه .
- أطلاع الشباب على المجلات التي تدعو الى الأنحراف والقيم الهابطة .

ثالثاً:- حجم مشكلة المخدرات في العراق

اصبحت بعض المناطق الحدودية في العراق مرتعاً لزراعة وتجارة هذه الآفات الفتاكة بالمجتمع واشاعة تعاطيها في المجتمع العراقي ، فقد ظهرت في عام ٢٠٠٤ م في محافظة ديالى ، وتحديداً في قرى جنوب بعقوبة واقضيتها مثل ناحية بهرز المشهورة بزراعة البرتقال ، اذ بدأت زراعة خشخاش الافيون الذي يتم تحويله الى الهيرويين تنتشر بشكل سريع بفعل ما توفره هذه الزراعة من فوائد مادية كبيرة في ظل التردي الامني والاقتصادي للمزارعين الذين وجدوا في زراعتها كسباً سريعاً يفوق ما تعود عليهم به المحاصيل الزراعية التقليدية من فوائد ربحية، وبعد عام ٢٠٠٣ بدأت المخدرات تنتشر بين الشباب منها الحشيش والافيون والهيروين والكوكايين اوالمواد التي تستنشق مثل الاسيتون والجازولين والميث او الكراك. وتتراوح ادوات ترويج السموم البيضاء الى داخل العراق بين تجار رأسماليون يطمحون للربح في مجتمع استنزفته الحروب والطائفية ،كما ان لبعض دول الجوار دور سئ في عملية وصول هذه السموم الى العراق وبعضها يهدف الى تخريب الانسان والاقتصاد العراقي[١] .

---

[1] بدون اسم ،المخدرات في العراق والمسؤولية الجنائية ،ص ١،٥ ، تقارير منوعة منشورة على شبكة الانترنت على العنوان التالي
www.amanjordan.com

رابعاً: حجم مشكلة تعاطي المخدرات في العالم العربي

تتضح خطورة تضخم مشكلة المخدرات في العالم العربي من خلال مقارنة كميات ونوع المخدرات المضبوطة في (١١) دولة عربية خلال عام ١٩٨٤ ، مع كميات ونوع المخدرات المضبوطة في (١٦) دولة عربية خلال عام ١٩٩٣ مقدرة بالكيـــــــلوغرام وكما هو موضح في الجدول (١)

جدول (١)

حجم المخدرات في العالم العربي في (١١) دولة عربية لعام ١٩٨٤ مقارنة مع (١٦) دولة عربية لعام ١٩٩٣ مقدرة بالكيلوغرامات

كغم

السنة	نوع المخدر	كمية المادة المخدرة	السنة	نوع المخدر	كمية المادة المخدرة
١٩٨٤	حشيش	48.143	1993	حشيش	165,352
١٩٨٤	افيون	779	1993	افيون	184
١٩٨٤	هيرويين	125	1993	هيرويين	510
١٩٨٤	كوكائين	1	1993	كوكائين	308
١٩٨٤	حبوب مخدرة	4,710,364	1993	حبوب مخدرة	11,484

المصدر:-

الجدول من أعداد الباحثة بالاعتماد على

أكرم نشأت أبراهيم ،مشكلة المخدرات في الوطن العربي (دراسات اجتماعية ،بيت الحكمة)،بغداد،العددالثالث والرابع ،السنة الأولى ،١٩٩٩-٢٠٠٠ ،ص٦

وكان العراق الدولة التي تم فيها ضبط أقل كمية من المخدرات خلال عام ١٩٩٣ وهي (٢ كيلو و ٧٦٠ غرام حشيش) و(٢٣٧غرام هيروين). ضبطت بحيازة اربع اشخاص عراقيين وثلاثة مصريين وسوداني وفلسطيني .علماً ان تجار المخدرات يتعاملون بالدولار الامريكي ، وان متوسط سعر كيلو الحشيش (٢٣٠٠) دولار ، وكيلو الافيون (١٣) دولار وكيلو الهيروين (١٥٠,٠٠٠) دولار وكيلو الكوكائين (٣٠,٠٠٠) دولار ومتوسط سعر الحبة المخدرة (٣) دولارات .

مما تقدم يتبين ان القيمة الاجمالية للمخدرات التي تم ضبطها في الدول العربية خلال عام ١٩٩٣ بلغت (٥٣١,٩٠٥,٦٤٨) دولار .علماً ان المعلومات المتوفرة لدى منظمة الانتربول ان ما يتم ضبطه من المخدرات يقارب ١٠٪ مما يتم تهريبه فعلاً ، فاننا نتوصل الى تقدير القيمة الاجمالية للمخدرات المهربة والمستهلكة في الدول العربية خلال عام ١٩٩٣ بخمس مليارات وثلاثمائة مليون دولار امريكي تقريباً[1] .

---

[1] أكرم نشأت ابراهيم ، مشكلة المخدرات في الوطن العربي (دراسات اجتماعية) بيت الحكمة ، بغداد ،العدد الثالث والرابع ، السنة الاولى ،١٩٩٩–٢٠٠٠ ،ص٦ .

المبحث الثاني /الأثار الأقتصادية والقانونية لجريمة المخدرات

اولاً :- الأثار الأقتصادية للمخدرات

تعد المخدرات مشكلة تصيب الفرد وكارثة تحل بأسرته وخسارة محققة لوطنه،وذلك ان التعاطي يعود بأسوء النتائج على الفرد في ارادته وعمله ووضعه الأجتماعي ،حيث انه بفعل المخدرات يصبح شخصا غير قادر على القيام بواجباته العادية .والمدمن بما ينفقه من مال على تعاطي المخدرات يقتطع جزءا كبيرا من دخل الأسرة ،وهو بذلك يمثل عبئا أقتصاديا عليها ،وبأستقطاع ذلك الجزء من الدخل تتأثر الحالة المعيشية للأسرة،ولايستطيع تلبية الأحتياجات الضرورية لأفراد الأسرة مما يدفع الأبناء الى الشروع في بعض الأعمال غير المشروعة كالتسول ،والسرقة، والدعارة وكلها من الأمراض الأجتماعية التي تفتك بالفرد والاسرة والمجتمع .

ومن أهم الاثار الأقتصادية للمخدرات الأتي :-

١.يؤدي تعاطي وأنتشار المخدرات الى خسائر مادية كبيرة في المجتمع ككل وفي انتاجيته سواء كانت في البلد الذي يقوم بزراعة المخدرات وأستهلاكها ،أي أن ذلك ذلك يعني فضلا عن أضاعة قوى بشرية عاملة ،اضاعة أراضي كان من الممكن ان تستخدم في زراعة محاصيل زراعية تفيد المجتمع والبلد ،أو في البلد الذي يقوم بأستهلاكها فقط والخسارة تتمثل في دفع تكاليف المخدرات المهربة اليه بدلا من ان تستخدم فيما يفيد المجتمع كأستيراد المواد الأولية للصناعات المختلفة

٢.تؤدي أنتشار المخدرات الى بروز ظاهرة البطالة لان تجارة المخدرات تتطلب توفير ايدي عاملة قليلة جدا ،في حين لو أستغل المال في مشاريع عامة تحقق النفع العام لاستوجب توفير ايد عاملة كبيرة مما يقضي على ظاهرة البطالة .

٣.تؤدي المخدرات الى ضعف القدرة على الابداع والبحث والابتكار ممايسبب انتهاكا لكيان الدولة الاقتصادي ،لعدم وجود الجهود العضلية والفكرية نتيجة لضياعها عن طريق تعاطي المخدرات[١].

٤.يؤدي أنتشار المخدرات الى تحمل الدولة نفقات باهضة نتيجة ماتنفقه هذه الدول في أستهلاك ،أذ ان الدول المستهلكة للمخدرات لاتستثمر نفقات المخدرات في الداخل مما يؤدي الى أنخفاض قيمة العملة المحلية خاصة وأن تجار المخدرات يتعاملون بالدولار[٢].

٥.يؤدي أنتشار المخدرات والاتجار بها وتعاطيها الى قيام الحكومات ببذل الكثير من المال والجهد بمكافحتها ،مما يكبد الدولة خسائر مالية كبيرة وهذا يعني لو لم تكن ظاهرة تعاطي المخدرات لأمكن توجيه تلك المبالغ والنفقات نحو انتاجية افضل ونواحي صحية وثقافية[٣].

---

[1] سالم الساري وخضر زكريا ،مشكلات اجتماعية راهنة (العولمة وانتاج مشكلات جديدة)،ط١ ،الاهالي للطباعة والنشروالتوزيع ،٢٠٠٤ ، ص٩٨ –١٠٢

[2] محمد مرعي صعب ، جرائم المخدرات ،مصدر سبق ذكره ، ص٤٤ .

[3] مصطفى سويف ، المخدرات والمجتمع (نظرة تكاملية)، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٥ .

ثانياً :– الأثار القانونية المترتبة على جرائم المخدرات:

تعد جريمة المخدرات موجودة وترتب آثارها القانونية في حالة توافر اركانها ، وهما الركن المادي والذي عرفته المادة (٢٨) من قانون العقوبات العراقي[1] بانه (سلوك اجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون او الامتناع عن فعل امر به القانون) والركن المعنوي (القصد الجرمي) ، ويكفي في جرائم المخدرات توافر القصد الجنائي العام .

وهذان الركنان هما لأية جريمة ، الا انه في جريمة المخدرات تتطلب توافر ركن خاص هو (المادة المخدرة) ويعد ركناً مفترضاً في جرائم المخدرات لانه بدونه لا تتحقق الجريمة وعليه ينصب السلوك الاجرامي[2] وبتوفر هذه الاركان الثلاثة تترتب المسؤولية الجزائية على جرائم المخدرات حيث وضع المشرع العراقي العقوبة عن كل سلوك يعده جريمة وهذا ما سنوضحه في هذا المحورمن بحثنا وكما يلي:

---

[1] قانون العقوبات العراقي ، رقم ١١١،لسنة ١٩٦٩ ، وتعديلاته .

[2] حميد السعدي ،قانون العقوبات الجدي ، ط١ ،دار الحرية للطباعة والنشر ، ١٩٧٦ ،ص ١٢٢

العقوبة: حيث حدد قانون المخدرات العراقي[1] العقوبة لمن تثبت مسؤوليته وكالاتي:

اولاً : يعاقب بغرامة لا تزيد على مائتي دينار او الحبس مدة لا تزيد عن سنة واحدة او بهما في الحالات التالية[2].

١.عدم التدوين في السجلات الرسمية التي تجهزها الوزارة مقابل ثمن من قبل المجازين بتعاطي المتجرة ، جميع المخدرات المستوردة او المشتراة محلياً والمسلمة والمباعة والمجهزة من قبله بوصفه طبية او بطريقة اخرى خلال ٢٤ ساعة من تسليمها او تجهيزها.

٢.عدم تقديم جدولاً سنوياً قبل نهاية شهر كانون الثاني من كل عام للسنة التقويمية السابقة على الاستمارة الرسمية التي تجهزها الوزارة مجانا،تبين فيها الكميات المستوردة والمصنوعة والمصروفة والمصدرة والمتبقية .

٣.عدم مسك سجلاً بوصفات المخدرات من قبل الطبيب المجاز .

٤.استحضار الصيادلة الوصفات الحاوية على الكوكايين اواملاحها للاستعمال في قطرة العين او للاستعمال الخارجي اذا تجاوزت كمية الكوكايين او املاحها الموجودة في المستحضر الموصوف (٣٠) سنتغم او اذا تجاوزت ٤٪ ، واذا كان المستحضر للاستعمال الداخلي وجب مزج الكوكايين او املاحه بما لا يقل عن مادتين طبيتين آخريين على ان لا تتجاوز كمية الكوكايين (٣٠) سنتغم في المستحضر كله ويجب على الصيادلة الاحتفاظ بهذه الوصفات لمدة (٣) سنوات على الاقل .

---

[1] المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

[2] نصت عليها الفقرة (أ) من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥

ويتبين لنا من خلال المادة اعلاه ان المشرع العراقي قد جعل العقوبة هنا اختيارية اما الغرامة التي لاتزيد على مائتي دينار او الحبس مدة لاتزيد على سنة او بهما معا اي انه اعطى سلطة تقديرية للمحكمة في تحديد العقوبة المناسبة .وكان على المشرع العراقي ان يتشدد في العقوبة حيث انه لم يوفق في تحديد العقوبة المناسبة ،كما ان مقدار الغرامة لايتلائم والوقت الحاضر حيث انها فرضت في وقت صدور القانون وكانت تناسب ذلك الوقت اما اليوم فأنها لاتجدي نفعا وقليلة جدا ولاتعد رادعا للمتهم مما يتطلب تعديلها .

ثانياً : الاعدام او السجن المؤبد:

حيث جعل المشرع العراقي[1] العقوبة الاعدام او السجن المؤبد ومصادرة الاموال المنقولة وغير المنقولة لمن ارتكب بغير اجازة من السلطة المختصة فعلا من الافعال التالية:

١.الاستيراد والتصدير وجلب المخدرات وانتاجها ووصفها بقصد الاتجار بها او بيعها او تسليمها للغير او تنازل عنها او توسط في اي عملية من هذه العمليات .

٢.حيازة المخدرات وافرازها او شرائها او تسليمها بقصد الاتجار بها .

٣.زراعة نبات القنب او خشخاش الافيون والقات وجنبة الكوكا او نقل نبات من هذه النباتات في اي طور من اطوار نموها هي وبذورها وكان ذلك بقصد الاتجار بها .

ثالثا/ السجن والغرامة:

جرم المشرع العراقي التعاطي او الاستعمال الخارجي للمخدرات بأن جعل العقوبة السجن مدة لاتزيد على (١٥) سنة ولاتقل عن الحبس لمدة (٣)سنين وبغرامة لاتزيد

---

[1] الفقرة (ب) من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

على الف دينار ولاتقل عن خمسمائة دينار وذلك في حالة حيازة المخدرات وزراعتها اوزراعة نبات القنب وخشخاش الافيون والقات وجنبة الكوكا لغرض التعاطي او الاستعمال الشخصي ،ويجوز للمحكمة ان تحكم بدلا من هذه العقوبة بأيداع من تثبت ادمانه على تعاطي المخدربسبب حالة مرضية تعرضت لها صحته باحدى المصحات او الاماكن الصحية لمدة لاتزيد على (٦) اشهر ولها الافراج عنه اذا ثبت شفائه بتقرير طبي قبل انقضاء هذه المدة وفقا للفقرة (سابعا) من المادة اعلاه .اي ان المشرع هنا قد اعتبر المتعاطي بسبب حالة مرضية تعرضت لها صحته بأنه مريض وليس مذنب وبالتالي وجب علاجه بدلا من معاقبته ،ونحن نؤيد هذا لان ليس للمتعاطي بهذه الحالة اي ذنب وان معاقبته لاتجدي نفعا ويجب الاخذ بيده ليعود عضوا نافعا للمجتمع .

رابعا / الحبس والغرامة او احداهما:

حيث جرم المشرع العراقي [1] السماح للغير بتعاطي المخدرات ولو كان بغير مقابل في مكان عائد له،او الضبط في مكان يجري فيه التعاطي بحضوره وبعلم منه، حيث جعل العقوبة الحبس والغرامة أواحدى هاتين العقوبتين ،ويستثنى من ذلك زوج صاحب المكان او اصوله او فروعه او ازواجهم او اخواته وازواجهم ،وكذلك حالة اغراء الحدث (لم يتم الثامنة عشر من العمر) على تعاطي المخدرات او حسن لها تعاطيها .

ونلاحظ خطورة هذا الامر وهو اغراء الحدث وتحسين اوترغيب التعاطي له،وكأن يضع له فيه قطعة من السكر او يضعه له في الحليب كما هو شائع الاستعمال في الوقت الحاضر في العراق حيث يتم اغراء الحدث باي شكل من الاشكال من اجل جعله

[1] الفقرة الثالثة من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

تابع للعصابات الاجرامية والارهابيين وجعله منفذ لتخطيطاتهم الارهابية ، مما يتطلب من المشرع ان يتشدد كثيراً في هذه الفقرة بالذات حفاظاً على شبابنا من تدميرهم لانفسهم وغيرهم .

خامساً/ الغرامة:

ولكي يشمل المشرع جميع الحالات التي لم يشر اليها سلفا فأنه نص في هذه الفقرة[1] على الغرامة في حالة مخالفة اي حكم اخر من احكام القانون وكذلك في حالة العلم بوجود المخدر وعدم ابلاغ السلطات بذلك .

سادساً/ المصادرة:

وفقاً للفقرة (خامساً) من المادة (١٤) من قانون المخدرات يتم مصادرة المخدرات المضبوطة والادوات ووسائل النقل التي استخدمت في ارتكاب الجريمة واتلاف النباتات التي زرعت خلافاً لاحكام القانون ، كذلك اغلاق كل مكان ادير او هيء لتعاطي او صنع المخدرات لمدة لا تزيد على سنة .كما ان مجلس قيادة الثورة المنحل في قراره رقم (٣٩)[2] قد جعل العقوبة على كل من ارتكب احدى الجرائم الواردة في هذا القرار او ساهم في ارتكاب (وعدل جراء تخريب الاقتصاد الوطني والجرائم المخلة بالشرف) بالاعدام او السجن المؤبد او السجن المؤقت او الحبس لمدة خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة الاف دينار ولا تزيد على مئة الف دينار ومصادرة الاموال للمحكوم عليه بما يتناسب مع جسامة الضرر في حالة اخراج الادوية والاجهزة الطبية وغيرها بطريقة غير مشروعة من المؤسسات الصحية والجمعيات ذات النفع العام. او في حالة تزوير المستندات والسجلات الرسمية الخاصة

---

[1] الفقرة (خامساً) من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

[2] نشر في الوقائع العراقية بالعدد ٣٥٠٥ ،في ١٩٩٤/٤/١١ وعدل بالقرار ١٣٥ في ١١/٢/ ١٩٩٦ .

بقصد اخفاء التصرفات غير القانونية في هذه المواد . وكذلك حيازتها بقصد المتاجرة بها اذا كانت هذه المواد غير مجهزة من مصدر معترف به رسمياً بموجب قوائم اصولية ويسري ذلك على المجاز بالتعامل في هذه المواد وغير المجاز . وكذلك حيازتها من قبل المؤسسات الصحية غير الحكومية .

كما اوجب مسؤولية الطبيب والمسؤول عن المؤسسة الصحية والرسمية وكل من له علاقة وفقاً للفقرة الثانية من القرار بالحبس وبغرامة لا تزيد على عشرة الاف دينار ولا تقل عن خمسة الاف دينار ، فيساءل الطبيب وفقاً لهذه الفقرة في حالة تحديده وصفة وهمية او مبالغ في الكمية الموصوفة فيها وكان ذلك لحاجة غير حقيقية لغرض الاستفادة غير المشروعة . وغلق المؤسسة الصحية نهائياً في حالة تكرار المخالفة .

وبالنسبة للمسؤول وكذلك المدقق والمفتش اواي موظف او مكلف بخدمة عامة عن هذه المؤسسة الصحية الرسمية فأنه تتحقق مسؤلية في حالة عدم قيامه بأتخاذ الاجراءات اللازمة او عدم اخباره السلطات المختصة عند حصول هذا التلاعب في الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية في مؤسسته[1].

ثانيا / الظروف المشددة:

لم يكتف المشرع العراقي بتحديد العقوبة لمن تثبت مسؤوليته عن احدى جرائم المخدرات بل شدد العقوبة في بعض الحالات منها ما يلي:

اولا: جعل عقوبة الاعدام[2] اذا عاد المتهم على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (ب-١) بعد ان سبق الحكم عليه في جريمة عنها وهي (الاستيراد والتصدير

---

[1] الفقرة ب/ ثانيا من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٣٩ السابق ذكره .

[2] وفقا للفقرة (ج/اولا) من المادة (١٤) من قانون المخدراترقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

والجلب والانتاج والصنع بقصد الاتجار بها او البيع والتسليم للغير والتنازل عنها ولو بغير مقابل او التوسط في عملية من هذه العمليات).

ثانيا: الاعدام او السجن المؤبد وبغرامة لا تتجاوز عشرة الاف دينار ولا تقل عن ثلاثة الاف دينار[1] اذا كان المتهم يتراس جماعة لارتكاب الافعال التي حددتها المادة (١٤) في الفقرة ب/(١،٢،٣) . واذا كان المتهم من موظفي او مستخدمي الكمارك او الموظفين والمستخدمين العموميين المنوط بهم المكافحة والرقابة على تداول او حيازة المواد المخدرة او كان لهم اتصال بهذه المواد من اي نوع . وايضاً اذا كان المتهم من افراد القوات المسلحة العراقية او مستخدماً فيها او كان يعمل معها او لمصلحتها .

ثالثا/ السجن المؤبد:

شدد المشرع العراقي[2] العقوبة لجريمة حيازة او احراز المخدرات او زراعتها بقصد التعاطي او الأستعمال الشخصي أذا كان المتهم من أفراد القوات المسلحة أو مستخدما فيها أو كان يعمل معها او لمصلحتها ، بأن جعل العقوبة السجن المؤبد او لمدة لا تقل عن عشرة سنوات والغرامة التي لاتتجاوز الفي دينار، اما اذا وقعت وقت مجابهة العدو فتكون الأعدام .

كما شدد المشرع العراقي العقوبة وفق المادة (٦١) من قانون العقوبات العراقي[3] في حالة اذا تناول المجرم المخدر بغية ارتكاب الجريمة التي وقعت منه حيث نص على (اذا كان فقد الادراك والارادة ناتجاً عن مواد مسكرة و مخدرة تناولها المجرم

---

[1] وفقا للفقرة (د/اولا) من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

[2] الفقرة (ثانيا) من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

[3] قانون العقوبات العراقي نرقم ١١١ ،لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته .

باختياره وعلمه عوقب على الجريمة التي وقعت ولو كان ذلك قصد خاص كما لو كانت قد وقعت منه بغير تخدير او سكر . فاذا كان قد تناول المسكر او المخدر عمداً بغية ارتكاب الجريمة التي وقعت منه عد ذلك ظرفاً مشدداً للعقوبة) .

٣/ حالات انتفاء المسؤولية الجزائية:

يكفي في جناية المخدرات جميعها توافر القصد الجنائي العام فليس للبواعث والغايات اثر على مبدأ التجريم ، وان كان القانون لا يعتد بالبواعث بالنسبة لوقوع الجريمة ، غير انه يقيم لبعض البواعث وزناً كبيراً عند تقدير العقوبة ، ويتكون القصد الجنائي من عنصرين هما العلم والارادة[1] وبوجودهما يتوافر القصد الجنائي وبانتفائهما ينعدم وبالتالي تنتفي المسؤولية الجزائية من ذلك ما نص عليه المشرع العراقي [2] (لا يسأل جزائياً من كان وقت ارتكاب الجريمة فاقداً للادراك والارادة لجنون او عاهة في العقل بسبب كونه في حالة ..... مخدرة اعطيت له قسراً وعلى غير علم منه بها او لاي سبب اخر يقرر العلم انه يفقد الادراك او الارادة اما اذا لم يترتب على .... او المخدرة او غيرها سوى النقص او ضعف الادراك وقت ارتكاب الجريمة عد ذلك ظرفاً مخففاً)

يتضح من النص اعلاه ان انعدام الادراك والارادة ينفي المسؤولية الجزائية اما نقصهما او ضعفهما فأنه ييخفف العقوبة .ان الدفع بأنتفاء القصد الجنائي في جرائم المخدرات من المسائل الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع من مختلف الظروف التي تعرض عليه وتستدل المحكمة بتوافر القصد الجنائي من عدمه بمختلف السبل مستعينة بكل عناصر الواقعة وما احاط بها من ظروف[3] .

---

[1] ابراهيم المنجي ، الدفوع الجنائية في جرائم المخدرات ،ط١ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ،١٩٩٩، ص ٣٦٠.

[2] المادة (٦٠) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته .

[3] ابراهيم المنجي ، الدفوع الجنائية في جرائم المخدرات ن المصدر السابق ،ص٣٦٣ .

المبحث الثالث/ دراسة ميدانية (الجانب العملي)

تعد المخدرات من ابرز مشكلات العصر، لاشك وأنها ترتبط بالعديد من التغيرات التي طرأت على المجتمع ،خاصة في ظل الظروف التي واجهها البلد بعد عام ٢٠٠٣، ولقد اجرت الباحثة دراسة على عينة من (٣٩٠) فردا من أقليم كوردستان في كل من جامعة صلاح الدين وجامعة كوية وكلية دجلة الجامعة حول التأثير الأقتصادي والقانوني للمخدرات على المجتمع، وكانت نتيجة هذه الدراسة كما يلي:-

أن ازدياد استعمال المخدرات بعد عام ٢٠٠٣ يعود الى العديد من العوامل يأتي تدخل دول الجوار في محل الصدارة وتعد المشاكل الأقتصادية أقلها خطورة ،أما الفساد الأداري والمشاكل الأجتماعية وضعف الاداء الحكومي لمكافحة المخدرات وضعف تطبيق القانون فتعد قليلة الأعتقاد بحدوثها كما هو مبين في الجدول (٧) ملحق (١). لذا يتعين على الدولة ان يكون لها دور الوقاية من تفشي هذه الظاهرة عن طريق معالجة هذه العوامل، وكذلك تشديد الرقابة على الحدود وتوفير الأمن لمنع توفرها بسهولة ،مما يسهل من عملية تناولها والتعامل بها ،كما وان عدم توفر فرص العمل لكثير من الشباب ساعد في أنتشار ظاهرة المخدرات .فالبطالة تؤدي الى هز القيم الأخلاقية في المجتمع،كما تعني اللجؤ الى كل الأساليب غير القانونية للكسب المادي ، وبهذا فأن اهمال الأهتمام بالوضع الأقتصادي ووضع الحلول للقضاء على البطالة بشكلها العام، وأهمال مكافحة الفساد هو أهمال لمشكلة عميقة في المجتمع وهي مشكلة خاصة بالتنمية.

كما ويجب تفعيل قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ حيث أنه لم ينجح في تحقيق أهدافه بحسب النسبة المشار اليها في جدول (١١) ملحق (١) حيث أن

72,31٪ من العينة أقروا بضرورة تفعيل القانون ،فضلا عن توجيه الشباب وأعلامهم بمضمار المخدرات ونشر التوعية بأستمرار في شبكات الأعلام وتقوية الوازع الديني لديهم .وترتبط المخدرات أرتباطا وثيقا بزيادة جرائم العنف حيث ان تعاطي المخدرات يؤدي الى السلوك العدواني وأن الأستعمال المباشر لها يرتبط مع نمط مستمر وثابت من الأساءة الى المجتمع وبحسب الدراسة فأن نسبة تأثير المخدرات على زيادة جرائم العنف قد بلغت 54,36٪ كما هو واضح في جدول (١٣) ملحق (١).

كما وتعد الأسرة النواة الأساسية في المجتمع وهي التي تحدد تصرفات الأفراد بما تضفي عليهم من خصائص وصفات فهي مصدر العادات والتقاليد ،وهي التي تنمي جانب الصدق لديهم وتشرف على أختيار أصدقائهم ،لذا فأن الشباب الذين يعيشون في أسر مفككة هم اكثر عرضة لتناول المخدرات كما وتشير الدراسة الى أن٧٩,٧٤٪ أقروا بأن مجاراة أصدقاء السوء لها الأثر الكبير في تناول وتداول المخدرات كما مشار اليه في الجدول (١٥) ملحق (١) حيث يعتبر الصديق كمركز تدريب لصديقه فينقل اليه كل ما لديه من طباع وقيم وعادات ،لذلك على الدولة أن تراعي مصالح المجتمع ورعاية الأسرة .

الخاتمة:

توصلنا من خلال بحثنا هذا الى عدة نتائج وتوصيات وهي كالأتي

أولا:– النتائج

١. يؤدي أنتشار المخدرات الى صعوبة مراقبة العملة المحلية من قبل الدولة خاصة وأن تداول المخدرات يكون بالعملة الأجنبية مما يعني أخراج العملة الى خارج البلد ومن ثم الأضرار بالنشاط الأقتصادي للبلد المستهلك للمخدرات .

٢. يؤثر تداول المخدرات سلبا على الميزانية العامة للدولة من خلال أنخفاض الأيرادات لأن الدولة ستنفق مبالغ مالية كبيرة لمكافحة المخدرات ومعالجة المدمنين .

٣. يؤدي تداول المخدرات الى أنتشار البطالة بسبب سوء توجيه الموارد الأقتصادية وضياع الجهود العضلية والفكرية ،كما ان المتعاطي الذي ينفق أمواله على المخدرات لايكون مقدرا للمسؤولية الملقاة على عاتقه ،ومن ثم لايستطيع تلبية الأحتياجات الضرورية لأبنائه .

٤. لم يعرف المشرع العراقي المادة المخدرة وأنما حصر المواد المخدرة في جدول ملحق بقانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

٥. منح المشرع العراقي وفقا للفقرة السادسة من المادة ١٤ من قانون المخدرات ،اكرامية الى المخبرين والمصادرين للمخدرات ومن كانو اليد العاملة في أكتشاف جريمة تهريب المخدرات وحسنا فعل حيث في ذلك تسهيل لعملية القبض على المتاجرين بالمخدرات وتشجيع للمخبرين والمصادرين والذين قد يكون هناك خطورة على حياتهم جراء عملهم هذا .

٦. يستقل قاضي الموضوع بتقدير اذا كان القصد الجنائي في جرائم المخدرات متوفر أم لا بمختلف السبل وبالأستعانة بكل عناصر الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

٧. عد المشرع العراقي المدمن على المخدرات مريض بدلا من معاقبته اي أنه لم يعد مجرم.

ثانيا :– التوصيات

١.يجب وضع المتهمين بجرائم المخدرات في سجون خاصة بعيدة عن المتهمين بجرائم أخرى قد تكون بسيطة الأأنهم قد ينجرفوا وراء متاجر بالمخدرات والمروجين لها فتكون عملية اغوائهم سهلة بالأضافة الى توافر المخدرات بكميات كبيرة وبالتالي تزايد عدد متعاطي المخدرات ويزداد عدد مرتكبي جرائم المخدرات .

٢.تشديد الرقابة على السجون لمنع أنتشار المخدرات داخلها حيث تعد السجون من أكثر الأماكن نفعا ماديا لتجارة المخدرات وتكون ارباحها باهضة وذلك بوضع مفتشين خاصيين للمخدرات وتقوم بأعمالها يوميا .

٣.زيادة القيمة المالية (الغرامة) المفروضة على مرتكبي جرائم المخدرات وبما يقارب ما تنفقه الدولة على مكافحة المخدرات ،ليلمس الأضرار المالية التي تنتج عن فعله .

٤.تأمين الحدود وتشديد الرقابة عليها ووضع حماية خاصة لمنع دخول المخدرات .

٥. توعية المجتمع بالتأثير السلبي للمخدرات لايكون على الأنسان فحسب وأنما يتعدى تأثيرها على الأقتصاد ايضا حيث أنها تدمر الأقتصاد وتزيد الأعباء المالية للدولة

مصادر الفصل الثالث

١.اكرم نشأت ابراهيم، مشكلة المخرات في الوطن العربي (دراسات اجتماعية)،بيت الحكمة ،بغداد ،العدد الثالث والرابع نالسنة الاولى ،٢٠٠٠.

٢.ابراهيم المنجي، الدفوع الجنائية في جرائم المخدرات ،الطبعة الاولى،منشأة المعارف ،الاسكندرية، ١٩٩٩.

٣.المادة الاولى من قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

٤.المادة ١٤ من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

٥.الفقرة (ب) من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥

٦.الفقرة الثالثة من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥ .

٧.الفقرة (خامساً) من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥.

٨.الفقرة (ثانياً) من المادة ١٤ من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥.

٩.المادة ٦٠ من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ وتعديلاته .

١٠. بدون اسم، المخدرات في العراق والمسؤولية الجنائية ، تقارير منشور على شبكة الانترنت www.amanjordancom.

١١.حميد السعدي، قانون العقوبات الجديد ،الطبعة الاولى ، دار الحرية للطباعة والنشر ،١٩٧٦.

١٢.سالم الساري وخضر زكريا، مشكلات اجتماعية راهنة (العولمة وانتاج مشكلات جديدة) الطبعة الاولى، الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع ،٢٠٠٤.

١٣.صباح كرم شعبان، السياقة تحت تأثير المسكرات او المخدرات ،دار الشؤون الثقافية العامة ، الطبعة الاولى ،١٩٨٧.

١٤.عبد الرحمن مصقير ، الشباب والمخدرات في دول الخليج العربي ،شركة الربيعان للنشر والتوزيع ،الكويت، ١٩٨٥.

١٥. عوض محمد ،جرائم المخدرات والتهريب الكمركي والنقدي ،المكتب المصري للطباعة والنشر ،١٩٩٨.

١٦.قانون العقوبات العراقي رقم ١١١،لسنة١٩٦٩وتعديلاته .

١٧.مصطفى سويف ، المخدرات والمجتمع (نظرة تكاملية)،سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ،١٩٩٦

١٨.محمد مرعي صعب ،جرائم المخدرات ،منشورات زين الحقوقية،٢٠٠٧.

١٩.نجدت صبري ئاكره يي ،الاطار القانوني للامن القومي (دراسة تحليلية) الطبعة الاولى ،مطبعة زانكو– اربيل ،٢٠٠٩.

٢٠. نصت عليها الفقرة (أ)من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥

٢١.نشر في الوقائع العراقية بالعدد ٣٥٠٥،في ١٩٩٤/٤/١١ وعدل بالقرار ١٣٥ في ١٩٩٦/١١/٢.

٢٢.وفقا للفقرة (ج/اولا)من المادة (١٤)من قانون المخدرات رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥

٢٣.وفقا للفقرة (د/اولا)من المادة (١٤) من قانون المخدرات العراقي رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٥

ملحق (١)

جدول(١)

الجنس		عدد	٪
١	ذكر	٢٤١	61.79
٢	انثى	١٤٩	38.21
مجموع الكلي		٣٩٠	٪100

جدول (٢)

العمر		عدد	٪
١	١٨–٢٢ سنة	١٧٧	٤٥,٣٨
٢	٢٣–٢٧ سنة	١١٤	٢٩,٢٣
٣	٢٨–٣٢ سنة	٣٨	٩,٧٤
٤	٣٣–٣٧ سنة	٢٦	٦,٦٧
٥	٣٨–٤٢ سنة	١٣	٣,٣٣
٦	٤٣ سنة واكثر	٢٢	٥,٦٤
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (٣)

التحصيل الدراسي		عدد	٪
١	بكالوريوس	٣٩٠	١٠٠,٠٠
		٣٩٠	٪١٠٠

جدول (٤)

الحالة الأجتماعية		عدد	٪
١	اعزب	٢٨٠	٧١,٧٩
٢	متزوج	١١٠	٢٨,٢١
مجموع الكلي		٣٩٠	٪١٠٠

جدول(٥)

الحالة الأقتصادية		عدد	٪
١	جيد	١٢٦	٣٢,٣١
٢	متوسط	٢٢٢	٥٦,٩٢
٣	غير جيد	٤٢	١٠,٧٧
مجموع الكلي		٣٩٠	٪١٠٠

جدول (٦)

	بأعتقادك ،بعد حملة تحرير العراق في ٢٠٠٣ أزداد أستعمال المخدرات في أقليم كوردستان ام لا؟	عدد	٪
١	ازداد	٣١٢	٨٠,٠٠
٢	لم يزداد	٣٩	١٠,٠٠
٣	لاعلم	٣٦	٩,٢٣
٤	بدون جواب	٣	٠,٧٧
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (٧)

اذا كان الجواب ب(نعم) فما هو السبب وراء ذلك ؟		عدد	٪
١	تدخل دول الجوار	١٤٧	٣٧,٦٩
٢	الحزب مقصر في تطبيق القانون	٥٨	١٤,٨٧
٣	الفساد الاداري	٤٠	١٠,٢٦
٤	المشاكل الاقتصادية	١٦	٤,١٠
٥	المشاكل الاجتماعية	٢٧	٦,٩٢
٦	ضعف الاداء الحكومي لمكافحة المخدرات	٧٨	٢٠,٠٠
٧	بدون جواب	٢٤	٦,١٥
مجموع الكلي		٣٩٠	٪١٠٠

جدول (٨)

بأعتقادك ماهي اكثر انواع المخدرات استعمالا ؟		عدد	٪
١	حبوب	١٩١	٤٨,٩٧
٢	شروب	٦٥	١٦,٦٧
٣	حشيش	٨٤	٢١,٥٤
٤	سيكوتين	٣١	٧,٩٥
٥	مشروب	٢	٠,٥١
٦	بدون جواب	١٧	٤,٣٦
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (٩)

	بأعتقادك هل تستعمل المخدرات في داخل السجون ؟	عدد	٪
١	نعم	١٣٧	٣٥,١٣
٢	كلا	٤١	١٠,٥١
٣	بدون جواب	٢١٢	٥٤,٣٦
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (١٠)

	اذا كان الجواب ب(نعم)من الشخص المسؤول عن دخوله ؟	عدد	٪
١	أهل السجين	٥٩	١٥,١٣
٢	مسؤولين السجون	٥٩	١٥,١٣
٣	حراس السجون	٢٩	٧,٤٤
٤	عمال مطبخ السجن	٩	٢,٣١
٥	لا أعلم	١٢٦	٣٢,٣١
٦	بدون جواب	١٠٨	٢٧,٦٩
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (١١)

هل قانون المخدرات العراقي المخصص بمكافحة جرائم المخدرات نجح في تحقيق اهدافه		عدد	٪
١	نعم	٣٠	٧,٦٩
٢	كلا	٢٨٢	٧٢,٣١
٣	لااعلم	٧٦	١٩,٤٩
٤	بدون جواب	٢	٠,٥١
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (١٢)

اذا كان الجواب ب(كلا) ماالشيء الصحيح الذي يجب ان تقوم به الحكومة		عدد	٪
١	تنشيط الحكومة لقانون مكافحة المخدرات ومعاقبة مدمنيها	٢٠٩	٥٣,٥٩
٢	توجيه الشباب وأعلامهم بمضاره	٥٧	١٤,٦٢
٣	تقوية الوازع الديني لدى الشباب وتوضيح المخاوف لديهم	٣٨	٩,٧٤
٤	شرح مضار المخدرات في المدارس	١٣	٣,٣٣
٥	نشر التوعية بأستمرار في شبكات الأعلام	٢٠	٥,١٣
٦	بدون جواب	٥٣	١٣,٥٩
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (١٣)

	ما هو تأثير المخدرات على المجتمع	عدد	٪
١	زيادة جرائم العنف	٢١٢	٥٤,٣٦
٢	تدمير طاقات الشباب	١٣٢	٣٣,٨٥
٣	تدمير أقتصاد البلد	٢٢	٥,٦٤
٤	بدون جواب	٢٤	٦,١٥
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول(١٤)

	ما هو العامل أو الحافز لتناول المخدرات	عدد	٪
١	تتوفر بسهولة	١٢٥	٣٢,٠٥
٢	مشاكل أجتماعية	٦٧	١٧,١٨
٣	مشاكل عاطفية	٣١	٧,٩٥
٤	مشاكل اقتصادية وعدم توفر العمل	٨٧	٢٢,٣١
٥	ضعف الوازع الديني	٧٣	١٨,٧٢
٦	بدون جواب	٧	١,٧٩
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

جدول (١٥)

من هو الاكثر تأثيرا على الشباب لتناول المخدرات او الادمان عليها ؟		عدد	٪
١	الأصدقاء	٣١١	٧٩,٧٤
٢	الأسرة	٢٨	٧,١٨
٣	لا أعلم	٤٨	١٢,٣١
٤	بدون جواب	٣	٠,٧٧
	مجموع الكلي	٣٩٠	٪١٠٠

الفصل الرابع: الوعي الضريبي واثره على التنمية الاقتصادية

المقدمة

تمثل الضريبة أمرا ضروريا وأداة مهمة من أدوات الاصلاح الاقتصادي ، ذلك ان الدولة لم تعد وظيفتها مقتصرة على الانفاق وتوفير الخدمات الاساسية بل انها تسعى لتحقيق تنمية شاملة ،ولذلك فأن الضرائب تمثل مصلحة عامة على الجميع الاسهام بها وفق أطار قانوني حديث ينظم هذه العملية ، فمثلما هنالك التزامات على الدولة تجاه المواطن، هناك بالمقابل التزامات على المواطن ان يشعر بمسؤليتها ويلتزم بها حيث يمثل التزاماً وطنياً تجاه الدولة وهنا تكمن اهمية الوعي الضريبي للمواطن والمسؤول على حد سواء كجزء من الوعي العام ، وكلما كان الوعي عاليا لدى الافراد كلما شهدت العملية الضريبية اقبالاً من قبل المواطنين على دفع الضرائب برغبتهم ،وهذا يأتي من الادراك الصحيح لدور الدولة الذي يؤدي الى فهم لطبيعة الالتزامات الضريبية التي تترتب على الافراد تجاه الدولة لأن هذا الالتزام يمثل نقصا متبادلاً للمواطن والدولة .لذا يجب ان يعي المكلف أهمية الضريبة وأن تتضافر الجهود لخلق وعي ضريبي أمثل من خلال فهمنا كأفراد في المجتمع ان الضريبة ليست جباية أموال تفرض بقوة القانون وأنما هي أداة من ادوات السياسة المالية المستخدمة لتحقيق أهداف اقتصادية وتنموية وعلينا ان نبتعد عن المفهوم الخاطئ للضريبة المرتبط بالتعسف والاضطهاد ومثلما نرغب بتحقيق وعي ضريبي لدى المواطن فلابد من قيام الدولة بأتباع الاساليب الحديثة لجباية الضريبة التي تعمل على توجيه النشاط الاقتصادي من حيث تأثيرها على مستوى الاسعار والأنتاج فضلاً عن دور صافي تشجيع الأستثمار وبالتالي يكون لها تأثير على مباشر في عملية التنمية الأقتصادية .

ومشكلة البحث تتمحور في أنه على الرغم من التطورات التي حدثت في شتى المجالات والانفتاح الذي حدث في الأسواق ومن خلال ما توفر من بيانات ومعلومات والدراسة الأستطلاعية فأن المكلف الخاضع للضريبة ما يزال يستخدم شتى الطرق والأساليب من أجل التهرب والتجنب من دفع الضريبة وعدم مراجعة دائرة الضريبة الا في الحالات الأضطرارية مما ينعكس ذلك على الحصيلة النهائية للضريبة وبالتالي يحول دون تحقيق التنمية الأقتصادية للبلد .**وأكدت أهمية البحث** على التطورات الكبيرة التي حدثت في شتى المجالات (تكنولوجية ، صناعية ، تجارية) وعلى مستوى الشركات والأفراد والذي أنعكس على الأسواق بدخول الشركات العديدة والمتنوعة وتحقيق الأرباح والمضي قدما في أعمالها ، الأ ان المكلف الخاضع للضريبة لازال يجهل أهمية الضريبة ومدى مساهمتها في التنمية الأقتصادية أذ ان اغلبهم يحاول عدم دفع الضريبة حتى وأن استخدم الطرق غير القانونية ،أذ ترجع أهمية ترجع أهمية البحث بعد التعرف على الضريبة الى الوقوف والتعرف على الوعي الضريبي لدى المكلف والعوامل التي تقلل أو تزيد هذا الوعي من أجل أضعاف العوامل الاولى وتفعيل العوامل الثانية لتعمل على زياة الكفاءة لدائرة الضريبة بأعتبارها أحد مؤسسات الدولة التي تساهم في خلق الايرادات وبالتالي أستخدام المصادر التي تخلق الايرادات للدولة استخدام امثل .

كما ويهف البحث الى

١.التعرف على مفهوم الضريبة والتطورات التي حدثت للضريبة في الدول العربية وفي العراق خاصة

٢.التعرف على الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق.

٣.التعرف على أهمية الوعي الضريبي في التنمية الأقتصادية .

٤.التعرف على العوامل التي تقلل وتزيد الوعي الضريبي .

تم أستهداف مجتمع البحث من مجموعة من المكلفين الخاضعين للضريبة في العراق .كما وتتكون عينة البحث من مجموعة أحتمالية عشوائية من المكلفين في دوائر الدولة ،شركات القطاع الخاص و المشاريع الفردية .

وانطلق البحث من فرضية مفادها توجد علاقة ذات دلالة أحصائية بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية .أما بالنسبة للأساليب الاحصائية المستخدمة فقد تم أستخدام الأسلوب الأحصائي الوصفي التحليلي والمتمثل بأستخدام برنامج التحليل الأحصائي للقيام بعملية التحليل والتوصل الى الأهداف الموضوعة لهذه الدراسة .وقد تم أستخدام الأساليب الأحصائية التالية :

- أستخدام برنامج التحليل الأحصائي spss لأستخراج النتائج المتعلقة بالدراسة وذلك بأستخدام نتائج أختبار T-test
- أستخدام معامل المصداقية ألفا كرنباخ ألفا لقياس درجة الاعتمادية على أسئلة الأستبانة .
- أستخدام التوزيعات التكرارية لتحليل الأجابة على أسئلة الأستبانة والذي يخص الجزء الثاني منها أيجاد الوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ،والنسب المئوية أعلى وأدنى ن ودرجة الأهمية .

المبحث الأول :ماهية الضريبة والوعي الضريبي

أولاً: تعريف الضريبة

تعد الضريبة احد الموارد الرئيسة التي تعتمد عليها الدول في تغطية نفقاتها العامة ولكن أخذ هذا المورد ينضب بسبب عملية التهرب التي هي الظاهرة السلبية المؤثرة على فعالية الضريبة ،وقد سادت في المجتمع العراقي ثقافة مناهضة لأي جبايات تقوم بها الدولة وبالخصوص جباية الضرائب ،ويرجع ذلك الى أمرين[1]

الأول : يتعلق بخاصية الضريبة من أنها تجبى بدون مقابل مباشر أنما يجعل التفكير بأقناع المجتمع بمشروعيتها في غاية التعقيد والصعوبة .

الثاني: ما نسميه رد الفعل من الحكومة ،فقد توارث مجتمعنا (كما في بقية شعوب الدول المتخلفة) ردود أفعال مسبقة أتجاه كل ما تقوم به الحكومة وحالة من عدم أرضاء أزاء ما يصدر عنها وترسخت عبر العقود عقائد وثقافات لدى المجتمع ورثتها مؤسسة الضريبة وان الخلاص من كل تلك العقائد يتطلب وقتاً وجهداً يتناسب كلياً مع مستوى تطور الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع ومع مستوى تحسن الوعي الضريبي بين الناس وبين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع الاخرى . ولا تأتي أهمية الضرائب من كونها أهم الأيرادات العامة للدولة فحسب بل لأنها اداة لتحقيق أغراض السياسة الأقتصادية والأجتماعية فالضريبة أصبح لها دور هام في تحقيق

---

[1] أحسان شمران الياسري ،الضرائب ،تعريف الضرائب ،مفاهيمها الأساسية ،بدون سنة ،ص٢،منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي www.google.com

الاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل القومي فهي في الدول المتقدمة تساهم في حماية أقتصادياتها من الأثار السلبية أثناء التضخم والكساد . كما أنها من بين الادوات التي تستعين بها الدول النامية من التغلب على مشاكلها الأقتصادية وتحقيق أملها في الرفاهية والتقدم ،وتتجلى أهمية الضرائب في جانبين[1]

الجانب الأول : يتمثل في كونها تسعى الى تحقيق أهداف مالية وأقتصادية وأجتماعية عديدة والتي تشكل بمجموعها أهداف السياسة المالية وهذا التطور في دور الضريبة وتغييره قد جاء منسقاً مع تطور دور الدولة وتغيير أهدافها على مر العصور وتشير أحدى الدراسات الى التطور التي طرأت على وظائف الحكومة الأقتصادية حيث تم تقسيمها الى اربع وظائف أساسية هي (تخصيص الموارد الأقتصادية ،أعادة توزيع الدخل ،المحافظة على الأستقرار في أداء النشاط الأقتصادي ،وحفز النمو الأقتصادي)

الجانب الثاني :يتمثل في كونها أحدى الوسائل التي تجسد العلاقة بين الفرد والدولة عبر معادلة الحقوق والواجبات. وقد وردت تعاريف عديدة للضرائب فمنهم من وصفها على أنها تحويل أجباري ولكنها ليست غرامة – للتحويل من القطاع الخاص الى القطاع العام (من الملكية الخاصة الى الملكية العامة) تفرض وتجبى على أساس معايير مقررة مسبقاً من دون أستلام منصفة محددة مباشرة بنفس القيمة ،لتحقيق بعض الأهداف الأقتصادية والأجتماعية والوطنية)[2] كما وتعرف بانها(مبلغ من النقود تجبيه الدولة جبراًمن الافراد دون مقابل لغرض تمويل نفقاتها العامة وتحقيق

---

[1] عياد محمد علي باش ،الأثار الأقتصادية والأجتماعية للفساد الأداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ،المؤتمر العلمي الضريبي الاول،١٧– ١٨ /١٠/٢٠٠١،ص٤٨.

[2] أسماعيل خليل رمضان ،المحاسبة الضريبية ، جامعة بغداد ،٢٠٠١،ص٢٩.

الأهداف النابعة من فلسفة الدولة السياسة والأقتصادية والأجتماعية)[1] وفي تعريف أخر هي(فريضة مالية نقدية تستحصلها الدولة جبراً من الأفراد وبدون مقابل بهدف تمويل النفقات العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية)[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن توصيف الضريبة على أنها مبلغ مالي نقدي تحصل عليه الدولة بصورة الزامية من الأفراد لتغطية نفقاتها العامة وتحقيق اهدافها في شتى المجالات الأقتصادية والأجتماعية والسياسية .

ثانيا: النظريات المفسرة لحق الدولة في فرض الضريبة

يذهب فقهاء المالية الى أسناد حق الدولة في فرض الضرائب والزام الأفراد بهذا الحق الى مجموعتين من النظريات [3]

١.**نظريات العقد المالي** :جوهر هذه النظرية يقوم على أساس فكرة –العقد الأجتماعي– التي جاء بها– روسو – والتي تتمحور حول وجود عقد ضمني بين الافراد والدول يلتزم بموجبه الأفراد بدفع الضرائب الى الدولة مقابل التزام الأخيرة بتحقيق منفعتهم العامة .وقد أتخذ هذا العقد صور عديدة منها(عقد بيع خدمات ،عقد تأمين ،عقد شراكة).وقد تعرضت تلك النظريات الى أنتقادات عديدة.

٢.**نظرية التضامن الأجتماعي والسيادة** : وجوهر هذه النظرية يقوم على أساس فكرة جوهرية مفادها أن الأفراد يسلمون بوجود الدولة كضرورة سياسية وأجتماعية

---

[1] رضا صاحب ابو حمد ال علي ، المالية العامة ،الدار الجامعية ،٢٠٠٢،ص١٦٩.

[2] عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي ،الدار الجامعية ،٢٠٠٢،ص٨٣.

[3] عياد محمد علي باش ، الاثار الأقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ،مصدر سبق ذكره ،ص٤.

تقوم على تحقيق مصالحهم العليا وأشباع حاجاتهم العامة في كافة المجالات ،لذلك فالتضامن الأجتماعي بين الأفراد يقترن بالسيادة التي تمارسها الدولة عليهم ويؤسس التزاماتهم الضريبية تجاههم سواء كانت تلك العلاقة مابين الأفراد والدولة التي تقوم على أساس رابطة التبعية السياسية(الجنسية) أو رابطة أجتماعية (الأقامة والمواطنة) أو رابطة أقتصادية (ممارسة نشاط أقتصادي أو التمتع بملكية ثروة أوتحقيق دخل معين في أقليم الدولة) وترجح النظرية الثانية في مدى أحقية الدولة في فرض الضرائب على الأفراد لكونها تتناسب مع جوهر الضريبة في توزيع الاعباء العامة بين أفراد المجتمع كل حسب مقدرته التكليفية وتحققا للعدالة الضريبية وبالشكل الذي يجعل تحقيق أهداف الضريبة ممكناًوبخاصة أعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق عدالة التوزيع على الرغم مما يتصف به مفهوم العدالة من نسبية

ثالثا : تطور الضرائب

نظراً للأهمية المتزايدة للضرائب في الأقتصادات الحديثة ،فقد أقتضى الأمر أن نبحث عن الوسائل الممكنة لمد جسور الثقة بين المواطن والضريبة والتعامل بشفافية وبسلوك أخلاقي عالٍ وبمهنية راقية معهم خصوصا في العراق فقد شهد النظام الضريبي تطوراً مهماً في أغلب النواحي التنظيمية والأجرائية أهمها تخفيض السعر الضريبي وزياة السماحات القانونية .وتعد مؤسسة الضريبة العراقية من أقدم المؤسسات الضريبية في العالم العربي ، فقد شرع العراق أول قانون لضريبة الدخل بعد تأسيس الحكومة الوطنية عام (١٩٢٠) أذ صدر قانون ضريبة الدخل عام (١٩٢٧) بالقانون رقم (٥٢)وتأسست مديرية ضريبة الدخل وبهذا يكون العراق اسبق الدول العربية في تطبيق ضريبة الدخل فقد فرضت هذه الضريبة في مصر عام (١٩٣٩) بعد أن تخلص من ظلم الامتيازات الأجنبية ، أما في فلسطين فلم تفرض

ضريبة على الدخل الا في عام (١٩٤١) وتبعتها سوريا (١٩٤٢) ثم لبنان عام (١٩٤٤) واذا كان التشريع المصري قد تأثر بالقوانين الفرنسية ، فأن قانون ضريبة الدخل في العراق فقد بني في الأصل على أساس القانون الأنكليزي ولكنه صيغ بالشكل الذي يلائم أوضاع العراق [١] الأمر الذي يدعونا للقول بأن العراق يتمتع بتاريخ تشريعي في ميدان الضرائب يمتد لقرون .وفي عام (١٩٨٢)تم دمج مديرية ضريبة الدخل العام ومديرية الواردات العامة بموجب نظام الهيئة العامة للضرائب كواحدة من مؤسسات الدولة ذات الصلة المباشرة بالكثير من أبناء الشعب العراقي فضلاً عن العشرات من الشركات والمواطنين من جنسيات مختلفة [٢] لذا فأن مؤسسة الضريبة تسعى لرفع مستوى العمل الضريبي وتنمية الاستجابة الطوعية للقانون والأمتثال الواعي لأحكامه لدى عموم الجمهور والمكلفين بشكل خاص ،وتحاول هذه المؤسسة رفع مستوى الوعي لدى الجمهور من خلال تقديم صورة عن العمل الضريبي المقارن في دول الجوار ففي الاردن هناك (٧٤) نوعا من الضرائب والرسوم التي تتقاضاها الحكومة ودوائرها المختلفة من المواطن الأردني فضلاًعن (١٠) أنواع من الضرائب والرسوم الأخرى التي تتقاضاها أمانة عمان الكبرى والبلديات الأخرى مما حقق تقدما في الأيرادات الضريبية سنة بعد أخرى وتعتمد الصين على الأيرادات الضريبية وخصوصا على الضرائب غير المباشرة (V.A.T.) ففي الاعوام المنصرمة شهدت الأيرادات الضريبية زيادة سعرية عكست النمو في الأقتصاد الوطني والأرتفاع الكبير في الجدوى الأقتصادية للمؤسسات، وفي العراق ظلت المؤسسة الضريبية تعنى

---

[1] نعمان عيدان علي ،دراسة تطور السماحات والاعفاءات من الضرائب المباشرة في نظام الضرائب العراقي ،جامعة بغداد ،١٩٧٧،ص٧١.

[2] أحسان شمران الياسري ،الضرائب ، تعريفها ،مفاهيمها الاساسية ،مصدر سبق ذكره ،ص٢.

بالضرائب المباشرة فقط ومن ثم محدودية ايراداتها والتي لا تساهم الابنسبة ضئيلة في الانفاق العام .لذا نستطيع القول بأن الحصيلة الضريبية في العراق لا ترقى الى مستوى حصيلة الضرائب في الدول الاخرى بالقياس الى حجم الدخل القومي او الناتج المحلي الأجمالي اذا ما قورن بالضرائب والرسوم العديدة التي تنفذها الادارات الضريبية في دول عديدة اخرى حيث ان الوضع الأمني وضعف الوعي الضريبي في العراق يجعل من الصعب فرض ضرائب جديدة وأستحصال الضرائب المباشرة من المكلفين بطريقة كفوْة اذا ما قورن بالمؤسسات الضريبية التي تعمل في بيئة عمل مريحة وأمنة [1] .وبعد معرفة أهمية الضرائب ودورها والأساس القانوني لفرضها ،ومن أجل أن تؤدي الضرائب دورها المرسوم وتحقيق أهدافها ، فلابد من وضع سياسة ضريبية فعالة وملائمة تأخذ بنظر الأعتبار الأمور الاتية :

١.تأكيد وضمان ان يدفع كل فرد نصيبه من الضريبة كاملاً طبقاً لما تهدف اليه سياسته المالية ووفقاً للتشريعات الضريبية وبيانات الميزانية .

٢.تأكيد وضمان أن الضرائب المدفوعة تجد طريقها كاملاً وبطريقة مباشرة الى الخزانة العامة ويتوقف ذلك بطبيعة الحال على النظام الضريبي المتبع ،وبالمثل تتوقف كفاءة هذا النظام أو ذاك على درجة تحقيقه للأغراض المشار اليها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن سلامة النظام الضريبي تتوقف على منع التهرب الضريبي والحيلولة دون محاولة أي شخص تفادي دفع نصيبه كاملا من الأعباء العامة .والتهرب الضريبي (محاولة المكلف القانوني التخلص من عبء الضريبة (كليا او جزئيا) دون ان ينقل عبئها الى شخص أخر ،وفي هذه الحالة لا تحصل

---

[1] طالب محسن ابو جميلة ،الضرائب في العراق ،منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي www.google.com ،ص١

الادارة على اي ضريبة)[1]. ومن أهم أسباب التهرب الضريبي وخصوصا في العراق ضعف الوعي الضريبي ووجود المكلف غير الواعي .

رابعا : عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق

قبل التحدث عن جملة العوامل التي أدت الى ضعف الوعي الضريبي في العراق ، نرى من الضروري التطرق الى مفهوم الوعي بشكله العام والوعي الضريبي بشكله الخاص ، فالوعي ضرورة من ضرورات المجتمع ،بل في الواقع ضرورة أساسية لقيام المجتمعات ،ذلك لأن المجتمع لايمكن أن يتقدم الأ اذا تحقق لأفراده الوعي والأدراك لحاجات النوع الأنساني وظروفه وامكاناته ،والمجتمع الذي ينعدم فيه الوعي اما ان يكون مجتمعا بدائيا لم يكتمل نضجه بعد واما ان يكون مجتمعا تسوده حالة من التفكك والتملك بفعل دوافع غير طبيعية ويعرف الوعي بأنه حصيلة مالدى الانسان من افكار ووجهات نظر ومفاهيم عن اهمية الضريبة وكيفية أدائها[2]. كما ويعرف بأنه حصيلة ما لدى الأنسان من افكار ووجهات نظرومفاهيم عن الحياة من حوله في مختلف مستوياتها (الوعي الشامل) .وقد يكون الوعي وعيا جزئيا عندما تكون افكار الأنسان ووجهات نظر مقتصرة على ناحية او مستوى واحد في الحياة غير شاملة لكل النواحي والأصعدة المترابطة والتي تؤثر بعضها ببعض كالوعي الضريبي والاجتماعي والسياسي[3]. ومع ان الوعي ينشأ في النهاية نتيجة لتأثير العوامل المادية في الحياة على الأنسان،فأنه من الممكن ان ينشأأحيانا وخلال فترات الأنتقال التاريخية نتيجة لأنعكاس أفكار ووجهات نظر

---

[1] عياد محمد علي باش ،مصدر سبق ذكره ،ص٥١.

[2] بكر ابراهيم محمود ،ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل معالجته ،جريدة الصباح الأقتصادي ،ص١،منشور على شبكة الانترنت على العنوان التالي www.google.com

[3] توفيق المراياتي ،عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق وبعض السبل لمعالجته ،جريدة المدى ،العدد ٣٣٢،الحلقة الاولى ،١٨–اذار– ٢٠٠٥ ،ص١٣.

ومفاهيم تاريخية على الفرد ومن هنا يمكن القول ان الوعي ما هو الامعطيات مراحل تاريخية وحقب زمنية متتالية ،شارك الفكر الانساني بصنعها عبرتجارب مختلفة فرقتها الممارسات والتعاون اليومي مع الحياة بكل ما فيها من تناقض وتعقيدات تبرز بظهور بوادر التطور والتقدم والتحول في مجمل الحياة العامة .ويستهدف نشر الوعي الضريبي بين افراد المجتمع تحفيزهم على اداء واجباتهم الضريبية وفقا لأحكام القانون بشكل طوعي ،وتهيئة الفرصة لهم لتلافي الموضوع تحت طائلة العقاب والجزاءات القانونية .ومن الجدير بالذكر انه لنجاح اي برنامج للاصلاح الضريبي ان يدرك الافراد ان الضرائب التي يدفعونها ستصرف لتزويدهم بالخدمات العامة .اذن هناك ضرورة ملحة لنشر الوعي الضريبي ربين المكلفين حتى وهم يجلسون الى مقاعد الدراسة لكيي ينشأالمواطن وهو على بينة من الالتزامات المستقبلية التي يجب ان يوفيها تجاه دولته وهي الالتزامات التي تقابل بالتأكيد ما يطالب به دولته من حقوق وخدمات عامة [١] ويمكن ان نعرف الوعي الضريبي بأنه الادراك الكامل من قبل الافراد لمسؤلياتهم ازاء المجتمع والدولة[٢]. وكلما نضج شعور اولئك الافراد بواجباتهم نحو المجتمع وكلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة كلما اقبلوا على دفع الضرائب مختارين ،ولهذا الوعي قيمته الكبرى في ميدان الضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل وان ضعف الادراك لدى المواطنين لمسؤلياتهم المالية تجاه المجتمع والدولة ليس وليد اليوم ،وانما بل نتيجة عوامل عديدة ومعقدة ومتشابكة

---

[1] عروبة معين عايش الراوي ، العوامل التي تؤدي الى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق ، بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٨،ص٥٨.

[2] توفيق المراياتي ،عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق وبعض السبل لمعالجته ،مصدر سبق ذكره ص١٣.

ببعضها ،حيث تمتد جذورها الى قرون سايقة عاش فيها العراق ابشع صور الأستغلال والظلم والأضطهاد .لهذا لا يمكن فهم حقيقة ضعف الوعي الضريبي من دون الرجوع الى جذورها والاوضاع المختلفة التي مرت بها .

اهم العوامل التي ادت الى انخفاض الوعي الضريبي في العراق هي ما يأتي [1]

١.العوامل الأقتصادية والمالية

تؤثر كل من الظروف الأقتصادية العامة للبلد والظروف الأقتصادية الخاصة بالمكلف بدفع الضريبي على الوعي الضريبي ومن ثم تساعد على التهرب الضريبي وزيادة نطاقه ،فسوء المركز الأقتصادي والمالي وزيادة العبء الضريبي عن الحد المعقول يولد لدى المكلف شعوراً بالظلم مما يدفعه الى محاولة التهرب من دفع الضرائب او كذلك تعميق الكراهية ضد الطبقة المسيطرة أقتصادياً من جهة والنفرة من المجتمع والدولة ومؤسساتها من جهة اخرى . وقد عاش العراق هذه الظروف الأقتصادية المتدهورة من الاحتلال العثماني فالبريطاني ومابعدهما مما ادى الى تولد الشعور بالاضطهاد ولعدم تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع

٢.العوامل الاجتماعية والنفسية :-

تتكون عبر المراحل التاريخية مجموعة من التقاليد الضريبية التي تضفي على النظام الضريبي نوعا من الجمود وتجعل من تغييره عملية صعبة للغاية ، وكثيراً ما تؤدي هذه التقاليد الى تردد المشرع في ادخال تعديلات جذرية على النظام الضريبي مما يجعل النظام الضريبي في كثير من الدول ومنها العراق متخلفاً عن احتياجات التطور الأقتصادي والأجتماعي .

---

[1] . بكر ابراهيم محمود ،ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل معالجته،مصدر سبق ذكره،ص١.

٣.العوامل الثقافية والخلقية :-

ان افراد الشعب المتعلم والمثقف يكونون اقدر من غيرهم على فهم ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات ومنها واجب دفع الضرائب ،لذلك فأن الانانية وضعف العقلية الضريبية ما هي الا امور مازالت تؤثر الى اليوم تأثيراً كبيراً في مختلف فئات المجتمع وقد تمكنت من نفوسهم بحيث جعلتهم يثيرون مغارضة شديدة ضد كل تضحية ومنها التضحية المالية .

٤. العامل الأداري :-

ان مستوى كفاءة وتنظيم الجهاز الأداري وطبيعة علاقته بالجمهور يلعب دوراً مهماً في تحديد درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين ،اذ كلما ارتفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وكانت العلاقة بينه وبين الجهاز الأداري مبنية على اسس انسانية وديمقراطية كلما زاد استعداد الافراد لدفع الضرائب .

٥.العامل السياسي :-

كلما كان نظام الحكم وطنياً وقائما على أساس دستوري وديمقراطي سليم يدعي مصالح الافراد ويمثل رغباتهم الحقيقية ،ادى ذلك الى نشوء وتطور الوعي الضريبي .

ومن كل ما تقدم يمكن ان نلمس وبوضوح تأثير الاوضاع السيئة الاجتماعية منها الاقتصادية والمالية والثقافية والخلقية والادارية والسياسية التي عاش فيها العراق خلال القرون الماضية على انخفاض الوعي الضريبي في العراق ،مما يتطلب الأمر معالجة انية وسريعة وذلك بتكاتف جميع الجهود من خلال نشر الوعي الضريبي واعتبار الضريبة دعامة اساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع .

خامساً:- سبل معالجة ضعف الوعي الضريبي في العراق [1]

لغرض معالجة انخفاض الوعي الضريبي لابد من القيام بحملة توعية واسعة ومكثفة موجهة الى جميع فئات المجتمع عن طريق وسائل الاعلام المختلفة والتنظيمات السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية تهدف الى تحقيق الاتي:-

١- توعية المواطنين بأهمية دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وما يترتب على وظائفها المختلفة من نفقات لأشباع الحاجات العامة .

٢- تنمي لدى المواطنين انطلاقاً من مبدأ التضامن الأجتماعي روح المشاركة في تحمل الأعباء العامة عن طريق دفع الضرائب لتمكن الدولة من القيام بواجباتها تجاه الافراد

٣- ان عوائد النفط لا تمثل دخلاً بالمعنى المعروف لأنها غير قابلة للتجدد تلقائياً الى ما لانهاية ويترتب على ذلك انه لايجوز تخصيص هذه العوائد لمواجهة النفقات الجارية وانما توجهه نحو النفقات الرأسمالية وان المصدر الرئيسي لتمويل النفقات الجارية هي الضرائب .

٤- توجيه وارشاد موظفي الجهاز الضريبي لنيل ثقة المكلف بدفع الضرائب واشعارهم بالتنائج السلبية والخطيرة التي تترتب على تقصيرهم في اعمالهم .

اخيراً اذا اردنا التغلب على مشاكلنا الضريبية في العراق واصلاح النظام الضريبي بكامله فعلينا ان ننظر للنظام الضريبي نظرة كلية شاملة لكل مقوماته من المواد القانونية والسلطة التنفيذية مع التركيز بالدرجة الاولى على المكلف بدفع الضريبة ومايترتب عليه من وعي ضريبي والذي يكون العامل الحاسم والمهم في نجاح او فشل السياسة الضريبية في البلاد.

---

[1] بكر ابراهيم محمود ،ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل معالجته،مصدر سبق ذكره،ص٩.

المبحث الثاني :– اثر الوعي الضريبي على التنمية الاقتصادية

تشكل الضرائب الأداة الرئيسة للسياسة المالية،وهي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الأستهلاك الخاص ،وتوفير الموارد الى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة اهداف التنمية الأقتصادية . ويتعين ان لايكون الهدف الأساسي من الضرائب الحصول على أكبر قدر من الأيرادات بل تستخدم ايضا كمحفز للأدخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الأقتصادي نحو النشاطات التنموية وتجدر الأشارة الى ان قدرة البلدان النامية على جمع الضرائب لتمويل برامج الأنفاق العام لا تعتمد على التشريعات الضريبية الجيدة فحسب ، بل تعتمد كذلك على كفاءة ونزاهة السلطة الضريبية. ويعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية الاقتصادية والتي يشكل الأستثمار جوهرها ،ذلك لأن مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة أقتصاديا هو الأستثمار وأن ذلك يحتاج الى وجود أدخارات حقيقية ،أي عمال ومواد لأغراض الأنتاج . والتمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية (القروض والمساعدات والأستثمارات الاجنبية). وتعد الضرائب من مصادر التمويل المحلية وهي الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات الى الحكومة والتي بدورها تستخدمها لأغراض الأنفاق الجاري وكذلك لأغراض الأستثمار والذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم رأس المال[١].

---

[1] مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)، دار وائل للنشر والتوزيع ،ط١ ، ٢٠٠٧ ،ص١٩٢ .

ولبيان اثر الوعي الضريبي على التنمية الأقتصادية فأن للضرائب هدفين في البلدان النامية وهما:-

١.الأمتيازات الضريبية والحوافز المالية والتي كانت تمثل وسائل لتحفيز المشروعات الخاصة، حيث تقدم الحوافز الضريبية للمستثمرين الأجانب لحثهم على توطين مشروعاتهم في هذه الدول،والتي تزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية اي بهدف تشجيع الأستثمار . وهذا هو الجانب الأستثماري للضرائب.

تعبئة الموارد المالية لتمويل الأنفاق العام ،فأيا كانت الأيدلوجية السياسية او الأقتصادية في الدول الأقل نموا فأن التقدم الأجتماعي والأقتصادي فيها يعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الحكومات على توفير العوائد الكافية لتمويل برامجها للأنفاق على الخدمات العامة[1] ان التقدم الأقتصادي والأجتماعي في البلد يعتمد على قدرة الحكومة على توليد ايرادات كافية لتمويل برنامجها الأنمائي والذي يشمل تقديم الخدمات العامة (كالصحة والتعليم والنقل والأتصالات وبقية البنى الأرتكازية). فالضرائب بنوعيها المباشرة وغير المباشرة تمكن الحكومة من تمويل نفقاتها الرأسمالية والجارية اضافة الى تمويل نفقات المنشآت العامة ،والتي يعاني معظمها من الخسائر المالية في العديد من البلدان النامية . وفي السنوات الأخيرة واجهت العديد من البلدان مشكلات أزدياد العجز المالي ،أي تفوق الأنفاق العام على الأيرادات العامة ،بسبب برامجها التنموية الطموحة ،وبسبب الصدمات الخارجية غير المتوقعة. لهذا أضطرت هذه البلدان لتخفيض أنفاقها المالي وزيادة عوائدها من الضرائب أضافة الى محاولة جعل طرق جباية الضرائب أكثر كفاءة.

---

[1] ميشيل ب. تودارو،التنمية الأقتصادية ،تعريب محمود حسن حسني ،محمود حامد محمود عبد الرازق ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،٢٠٠٩،ص٧٦٦

المبحث الثالث :- الاطار التطبيقي والتحليل الاحصائي

التنائج : لقد تم استخدام كل من الاحصاء الوصفي والاحصاء التحليلي لعرض التنائج واختبار الفرضيات .

اولاً : الخصائص الديموغرافية

جدول رقم (١)

يمثل توزيع عينة البحث حسب فئات العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
٢٥-٣٠ سنة	٢١	١٧,٥٪
٣١-٤٠ سنة	٣٣	٥،٢٧٪
٤١-٥٠ سنة	٣٦	٣٠٪
٥١ فأكثر	٣٠	٢٥٪
المجموع	١٢٠	١٠٠٪

يلاحظ من بيانات الجدول (١) بأن النسبة الأكبر من عينة الدراسة تقع اعمارهم في الفئة العمرية ٤١- ٥٠ سنة حيث بلغت نسبتهم (٣٠٪)، وفي الدرجة الثانية الفئة العمرية ٣١ - ٤٠ سنة بنسبة (٢٧،٥٪) ، اما الفئة العمرية (٥١) فأكثر تأتي بالدرجة الثالثة وبنسبة (٢٥٪) اما ادنى نسبة تمثيل فكانت للفئة العمرية (٢٥- ٣٠) سنة بنسبة (١٧،٥٪) .

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوية عامة	١٨	٪١٥
دبلوم	٢٤	٪٢٠
الشهادة الجامعية الاولى	٧٢	٪٦٠
دراسات عليا	٦	٪٥
المجموع	١٢٠	٪١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول (٢) بأن النسبة الاكبر من عينة الدراسة للحاصلين على الشهادة الجامعية الاولى حيث بلغت نسبتهم (٦٠٪) ،وفي الدرجة الثانية درجة الدبلوم بنسبة (٢٠٪) وفي الدرجة الثالثة الحاصلين على الثانوية العامة وبنسبة (١٥٪) ، اما ادنى نسبة تمثيل فكانت الدراسات العليا بنسبة (٥٪) .

جدول رقم (٣)

توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
١–٥	٣٦	٪٣٠
٦–١٠	٤٥	٪٣٧،٥
١١–١٥	٢٤	٪٢٠
١٦ فأكثر	١٥	٪١٢،٥
المجموع	١٢٠	٪١٠٠

يلاحظ من بيانات الجدول (٣) بأن النسبة الاكبر خبرتهم من عينة الدراسة في الفئة ٦–١٠ سنوات حيث بلغت نسبتهم (٣٧،٥٪) ، وفي الدرجة الثانية الفئة ١–٥ سنوات بنسبة (٣٠٪) والدرجة الثالثة الفئة (١١– ١٥) سنة بنسبة (٢٠٪) اما ادنى نسبة تمثيل فكانت للفئة ١٦ سنة فأكثر (١٢،٥٪) .

جدول رقم (٤)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع نشاط المؤسسة

نوع نشاط المؤسسة	العدد	النسبة المئوية
تجاري	٥٤	٤٥٪
صناعي	٢٧	٢٢،٥٪
خدمي	٢١	١٧،٥٪
اخرى	١٨	١٥٪
المجموع	١٢٠	١٠٠٪

يلاحظ من بيانات الجدول (٤) بأن النسبة الاكبر من عينة الدراسة من مؤسسات نوع نشاطها الاقتصادي تجاري اذ بلغت نسبتهم (٤٥٪)، وفي الدرجة الثانية صناعي بنسبة (٢٢،٥٪) ،وفي الدرجة الثالثة الخدمي بنسبة (١٧،٥٪) اما ادنى نسبة تمثيل فكانت للاخرى بنسبة (١٥٪) .

ثانياً :– قياس الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق.

جدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الوعي الضريبي للمكلف الخاضع للضريبة.

الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاهمية النسبية
يتم استحصال المبالغ الضريبية من جميع المكلفين لضريبة الدخل بشكل عادل	١,٤٢	٠,٧١	٤٧,٣٣
لا ابلغ عن الاشخاص الذين يتهربون من دفع مبلغ الضريبة	١,٨٣	٠,٨٧	٦١,٠٠
ان الايرادات الضريبية لا تنفق بشكل سليم من قبل الدولة	٢,٠٠	٠,٨٦	٦٦,٦٧
لا ابلغ دائرة الضريبة عندما انشئ مشروعاً اقتصادياً جديدا الا عندما اجبر على ذلك	١,٩٨	٠,٨٩	٦٦,٠٠
ان الضرائب المفروضة لا تعود بأي منافع اقتصادية للبلد	٢,٠٢	٠,٨٩	٦٧,٣٣
ان استخدام الطرق القانونية في يقليل مبلغ الضريبة يعد هدفا يسعى اليه اغلب المكلفين من اصحاب الشركات او المشاريع من اجل التجنب الضريبي	٢,١٣	٠,٩	٧١,٠٠
ان استخدام الطرق غير القانونية في تقليل مبلغ الضريبة المستحقة على المكلف لايواجه اي انتقاد من قبل المجتمع	٢,٣٢	٠,٨٤	٧٧,٣٣

اراجع دائرة الضريبة سنويا لغرض التحاسب الضريبي عندما اكون مطالبا بذلك من جهات رسمية اخرى	٢,٠١	٠,٨٧	٦٧,٠٠
ان اجراءات التحاسب الضريبي غير واضحة ومعقدة	٢,٠٤	٠,٨٧	٦٨,٠٠
بأعتبارك مكلف خاضع للضريبة هل تعد الضريبة تأخذ عنوة من ارباحك السنوية	٢,٢٥	٠,٨١	٧٥,٠٠
اعتقد ان الضريبة واجبة كوجوب الخمس والزكاة	١,٣٠	٠,٦٨	٤٣,٣٣
عندما تكون الضريبة مجزية عن الحقوق الشرعية الخمس والزكاة سيتم دفعها في الوقت المحد لها ويتم الافصاح عن جميع الارباح المتحققة فعلا خلال السنة	٢,٤	٠,٧٩	٨٠,٠٠
ان القانون الضريبي عادل بحد ذاته ولكن الاشخاص القائمين على تنفيذه يسيرونه لمصلحتهم الشخصية	٢,٠٨	٠,٨٨	٦٩,٣٣
عندما يتم استحصال الضريبة من قبل شخص نزيه وكفوء سيتم دفعها بدون اي تردد	٢,٢٢	٠,٨٥	٧٤,٠٠
لا يتم دفع الضريبة لانها ستذهب الى جهات انفاق غير مؤهلة	٢,٠٤	٠,٨٧	٦٨,٠٠
ان معرفة المكلف بمبادئ وقواعد واهمية الضريبة والمجالات التي تنفق فيها يساعد على دفع الضريبة	٢,٦١	٠,٥٠	٨٧,٠٠
الكلي	٢,٠٤	٠,٨٧	٦٨

توضح بيانات الجدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية لأجابات عينة الدراسة على فقرات مقياس الوعي الضريبي للمكلف الخاضع للضريبة أذ اوضحت نتائج الاهمية النسبية الى ارتفاع مستوياتها قياسا بما هو متحقق عند

نقطة عتبة القطع [*] وعلى عموم الفقرات كافة اذ بلغ اعلى مستوى (٨٧٪) عند فقرة (ان معرفة المكلف بمبادئ وقواعد واهمية الضريبة والمجالات التي تنفق فيها يساعد على دفع الضريبة)اما ادنى مستوى فقد بلغ (٤٣,٣٣٪) عند فقرة (اعتقد ان الضريبة واجبة كوجوب الخمس والزكاة.

ثالثا:— تحليل الفرضيات

لأختبار فرضيات البحث تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (one- sample test)

● الفرضية الاولى:

Ho: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية

Ha: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية

(*) تم احتساب نقطة عتبة القطع كالاتي

الاهمية النسبية = (متوسط القياس) / (عدد مستويات القياس) * ١٠٠٪،نقطة عتبة القطع = ٢/٣٪ ١٠٠% =٦٦,٦٦% .

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة لأختبار العلاقة بين الوعي الضريبي وزيادة ايرادات الحصيلة الضريبية

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
٢,٠٤	٠,٨٧	٨٥,٩٧٠	١١٩	٠,٠٠٠

يتبين من بيانات الجدول بأن متوسط الاجابات بشكل عام قد بلغ (٢,٠٤) مما يدل على ان هناك علاقة بين الوعي الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية ، واثبت اختبار (T) وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة (٩٥٪) بين متوسط الاجابات ومتوسط المقياس أذ بلغت قيمة (T) المحسوبة (٨٥,٩٧٠) والدلالة الاحصائية لها (٠,٠٠٠) وبناء عليه نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha.

- **الفرضية الثانية:**

Ho: لاتوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

Ha: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار (T) للعينة الواحدة لأختبار العلاقة بين زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(T) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
٢,٠٦	٠,٩٠	٧٨,٥٣٦	١١٩	٠,٠٠٠

يتبين من بيانات الجدول بأن متوسط الاجابات بشكل عام قد بلغ (٢,٠٦) مما يشير الى ان هنالك علاقة بين الوعي الضريبي والتنمية الاقتصادية ،واثبت اختبار (T)وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة (٩٥٪) بين متوسط الاجابات ومتوسط المقياس حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة (٧٨,٥٣٦) والدلالة الاحصائية لها (٠,٠٠٠)وبناء عليه نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha.

ان اثبات الفرضية الفرعية السابقة الذكر يؤيد ثبات فرضية البحث الرئيسة والتي نصت على ان (هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين الوعي الضريبي وزيادة ايرادات الحصيلة الضريبية مما يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية) .

الخاتمة:

توصلنا من خلال بحثنا هذا الى عدة نتائج وتوصيات

اولاً :- النتائج

١.تعد الضريبة من اهم الايرادات العامة للدولة في تحقيق اغراضها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢. هناك انخفاض في الوعي الضريبي في العراق وبشكل ملحوض الذي جعل المكلف يستخدم شتى الطرق والاساليب القانونية وغير القانونية من اجل التجنب والتهرب الضريبي .

٣.هناك العديد من العوامل الاجتماعية ،الثقافية ،ادارية وسياسية ساعدت على التهرب الضريبي.

٤.ان الايرادات الاخرى للدولة والمهمة منها (النفط) تعد من الايرادات التي ينبغي ان توجه الى التخطيط الاستراتيجي وليس للنفقات الجارية للدولة اذ لابد من الاعتماد على ايرادات الضريبة بالدرجة الاساس في تمويل هذه النفقات.

٥.اثبتت النتائج انه كلما كان المكلف ذات معرفة بالقواعد والمبادئ والاهمية الضريبية فأنه يكون على استعداد تام من اجل دفع الضريبة اذ بلغت الاهمية النسبية لهذه الفقرة ٨٧٪ مما يدل على ان المكلف يكون مستعد لدفع الضريبة بدون تردد.

٦.يعتقد المكلف الخاضع للضريبة في العراق ان الضريبة غير مجزية عن الحقوق الشرعية (الخمس والزكاة) بالمقارنة مع بعض الدول العربية اذ تعد الضريبة مجزية عن تلك الحقوق وان نسبة عالية من المكلفين الخاضعين للضريبة سيدفعون الضريبة ويدلوا بمعلومات صحيحة ودقيقة .

٧.لا يراجع المكلف الخاضع للضريبة دائرة الضريبة الا عندما يكون مطالبا بذلك وهذ يتضح من الاهمية النسبية لهذه الفقرة اذ بلغت ٦٧٪.

ثانياً : التوصيات

١.تشجيع المكلف على دفع الضريبة من خلال تقديم وسائل التشجيع المختلفة مثل (الخصم ، المنح ، الكافأت ، الامتيازات العينية ، وغيرها) لمن لايتأخر عن دفع الضريبة .

٢.القيام بحملات اعلانية مكثفة في جميع وسائل الاعلان لنشر الوعي الضريبي بين الموطنين واقناعهم بأن الضريبة هي جزء من المواطنة وانها تستخدم لتقديم الخدمات العامة للمجتمع.

٣.ينبغي ان توكل عملية جمع الضرائب الى اشخاص ذوي خبرة ومهارات عالية ومتدربين تدريب جيد في مجال العلاقات العامة للتعامل مع شرائح المجتمع المختلفة ، اذ كلما تمكنت الدوائر الضريبية من اقامة علاقات طيبة مع المواطنين مبنية على الثقة والتفاهم والتعاون والاقناع بأحقية المبالغ المدفوعة من قبلهم على شكل ضرائب على الدخل ولم يشعروا بأنها اجبارية كلما قل الدافع لديهم على التهرب الضريبي.

مصادر الفصل الرابع

1.أحسان شمران الياسري،الضرائب ،تعريف الضريبة ،مفاهيمها الاساسية ،بدون سنة ،منشور على الانترنت،www.google.com.

٢.اسماعيل خليل اسماعيل رمضان ،المحاسبة الضريبية ،جامعة بغداد ،٢٠٠١.

٣.بكر ابراهيم محمود ،ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل معالجته ،جريدة الصباح الاقتصادي ،منشور على الانترنت www.google.com

٤.توفيق المراياتي ،عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق وبعض السبل لمعالجته ،جريدة المدى ،العدد ٣٣٢،ا ١٨اذار / ٢٠٠٥.

٥.رضا صاحب ابوحمد ال علي ،المالية العامة، الدار الجامعية ،٢٠٠٢.

٦.طالب محسن ابو جعيلة ،الضرائب في العراق ،منشور على النترنت .www.google.com

٧.عياد محمد علي باش،الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الاداري والتهرب الضريبي في الدول النامية ،المؤتمر العلمي الضريبي الاول ،٢٠٠١.

٨.عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي،الدار الجامعية ،٢٠٠٢.

٩.عروبة معين عايش الراوي ،العوامل التي تؤدي الى تهرب مكلفي ضريبة الدخل في العراق ،بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب ،جامعة بغداد ،٢٠٠٨.

١٠.مدحت القريشي،التنمية الاقتصادية(نظريات وسياسات وموضوعات)،دار وائل للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى ،٢٠٠٧.

١١.ميشيل ب.تودارو،التنمية الاقتصادية،تعريب محمود حسن حسني ،محمود حامد محمود عبد الرزاق،دار المريخ للنشر ،٢٠٠٩.

١٢.نعمان عيدان علي ،دراسة تطور السماحات والاعفاءات من الضرائب المباشرة في نظام الضرائب العراقي ،جامعة بغداد ،١٩٧٧.

الملاحق:

السادة المشاركون في الاستبيان المحترمين

تهدف هذه الاستبانة الى دراسة الوعي الضريبي لدى المكلف الخاضع للضريبة في العراق ،يرجى التكرم بالاجابة على الاسئلة بدقة وامانة ، علماً بان المعلومات التي تقدمونها ستعامل بسرية وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي .

مع فائق الشكر والاحترام

اسئلة الاستبيان

الجزء الاول : المعلومات الديموغرافية

١.العمر

من ٢٥–٣٠ سنة	☐	من ٣١– ٤٠ سنة	☐
من ٤١–٥٠ سنة	☐	من ٥١ سنة فأكثر	☐

٢.المؤهل العلمي

اعدادية	☐	دبلوم	☐
بكلوريوس	☐	دراسات عليا	☐

٣.سنوات الخبرة

١– ٥	☐	٦– ١٠	☐
١١– ١٥	☐	١٦ فما فوق	☐

٤.نوع نشاط الشركة

تجاري	☐	صناعي	☐
خدمي	☐	اخرى	☐

مقياس الوعي الضريبي للمكلف الخاضع للضريبة في العراق

الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لااتفق بشدة
يتم استحصال المبالغ الضريبية من جميع المكلفين لضريبة الدخل بشكل عادل					
لا ابلغ عن الاشخاص الذين يتهربون من دفع مبلغ الضريبة					
ان الايرادات الضريبية لاتنفق بشكل سليم من قبل الدولة					
لا ابلغ دائرة الضريبة عندما انشئ مشروعاً اقتصادياً جديداً الا عندما اجبر على ذلك					
ان الضرائب المفروضة لاتعود بأي منافع اقتصادية للبلد ان استخدام الطرق القانونية في تقليل مبلغ الضريبة يعد هدفاً يسعى اليه اغلب المكلفين من اصحاب الشركات او المشاريع من اجل التجنب الضريبي					
ان اسنخدام الطرق غير القانونية في تقليل مبلغ الضريبة المستحقة على المكلف لا يواجه اي انتقاد من قبل المجتمع					
اراجع دائرة الضريبة سنوياً لغرض التحاسب الضريبي عندما اكون مطالباً بذلك من جهات رسمية اخرى					

العبارة					
ان اجراءات التحاسب الضريبي غير واضحة ومعقدة					
بأعتبارك مكلف خاضع للضريبة هل تعد الضريبة تأخذ عنوة من ارباحك السنوية					
اعتقد ان الضريبة واجبة كوجوب الخمس والزكاة					
عندما تكون الضريبة مجزية عن الحقوق الشرعية الخمس والزكاة سيتم دفعها في الوقت المحدد لها ويتم الافصاح عن جميع الارباح المتحققة فعلاً خلال السنة					
ان القانون الضريبي عادل بحد ذاته ولكن الاشخاص القائمين على تنفيذه يسيرونه لمصلحتهم الشخصية					
عندما يتم استحصال الضريبة من قبل شخص نزيه وكفوء سيتم دفعها بدون اي تردد					
لايتم دفع الضريبة لانها ستذهب الى جهات انفاق غير مؤهلة					
ان معرفة المكلف بمبادئ وقواعد واهمية الضريبة والمجالات التي تنفق فيها يساعد على دفع الضريبة					
الكلي					

الفصل الخامس: الازمة المالية العالمية واثرها على التنمية الاقتصادية

المقدمة

يواجه العالم اليوم أزمة مالية خطيرة مصدرها قلب النظام الرأسمالي نفسه وهي الولايات المتحدة الأمريكية أكبر دول العالم أقتصاديا،أن هذه الأزمة هي ثالثة من نوعها على أقتصادها،وبالتالي هز الأقتصاد العالمي من وراءها وكانت الأزمة الأولى في عام ١٩٢٩ والتي سميت بأزمة الكساد الكبير،والأزمة الثانية عام ١٩٨٧تحت أسم (الأسبوع الأسود) عندما أنهارت سوق (وول ستريت)في نيويورك الذي سرعان ما أنتشرت الى بورصات لندن، باريس،هونغ كونغ، طوكيو،سدني، سنغافورة وغيرها من أسواق الأسهم.وينطلق البحث من مشكلة مفادها (توسعت المؤسسات المالية الامريكية في منح القروض السكنية بصورة لم يسبق لها مثيل من ناحية ،وأزدادت نسبة القروض الى قيمة الممتلكات (المساكن)من ناحية اخرى،وقد قدمت المؤسسات المالية تلك القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب رؤوس الاموال الصغيرة او القدرة الأئتمانية الرديئة،اي الذين تكون قدرتهم على سداد القروض متدنية وبالتالي يتعثرون عند حلول مواعيد سداد القروض، مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض ،ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء بألتزاماتها وأنهيارها) ، اما فرضية البحث (ففي ظل تزايد أنفتاح الأسواق المالية العالمية وتحريرها،فأن كل ازمة مالية جديدة ستأتي بقوة اكبر وتترك اثارا أسوءعلى "الأقتصادالحقيقي".)

المبحث الاول :ـ ماهية الأزمات

اولاً : تعريف الازمات المالية

لا يوجد تعريف او مفهوم محدد للأزمة المالية،ولكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة الماليةهو أن الأزمة المالية هي أضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الأقتصادية يتبعه أنهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد اثاره الى القطاعات الأخرى[١]. كما يمكن تعريفها بأنها "عبارة عن أضطراب في أسواق المال والذي يكون فيه سوء الأختيار والمخاطر المعنوية(MORAL HAZARDS) سيئة لدرجة ان سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة الى هؤلاء الذين يكون لديهم افضل الفرص الاستثمارية[٢]. كما وتعرف أزمة الأسواق المالية (FINANCIAL MARKETECRISIS) التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة او لمجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتهاهو فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسة والذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة وفي اسعار الاسهم وبالتالي الأثار السلبية على قطاع الانتاجوالعمالة وما ينجم عنها من اعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الاسواق المالية الدولية[٣] .

وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي سببها الرئيسي تدفق رؤوس اموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط وسريع في

---

[1] أسود قادر ، الازمة المالية الامريكية ، اسبابها ، تداعياتها ، خطورتها على الاقتصاد ، مجلة سامان ، عدد١، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٤ .

[2] عبد النبي اسماعيل الطوخي ، التنبؤ المبكر بالازمات المالية بأستخدام المؤشرات المالية القائدة ، بحث منشور ،جامعة اسيوط ،بدون سنة ،ص٢ .

[3] عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي ، الطبعة الثانية ،٢٠٠٢ ،ص٢٠٠ .

الأقراض دون التأكد من الملائمة الأئتمانية (SOLVENCY) للمقترضين وعندها يحدث أنخفاض اسمي في قيمة العملة المحلية ازاء العملات القيادية حتى يصبح سعر الصرف الحقيقي اقرب الى سعر العملة المنخفض، مؤديا ذلك الى حدوث موجة من التدفقات الرأسمالية للخارج.

وقد عرف الأقتصاد الدولي باكورة ازماته المالية ابان فترة الكساد العظيم خلال الفترة (١٩٢٩ـ ١٩٣٣) حيث ارتبطت اسباب هذه الازمة بالظروف العالمية التي سادت فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى وبالفكر الأقتصادي (الكلاسيكي) الذي كان سائدا آنذاك الى جانب ماتعرضت له بورصة نيويورك للأوراق المالية من تدهور في اسعار الأسهم في يوم الثلاثاء المصادف ٢٩ أكتوبر عام ١٩٢٩ والذي أطلق عليه يوم الثلاثاء الاسود (BLACK TUSEDAY)، نظرا للأحداث التي صاحبت هذا التاريخ الى غاية (١٩٣٣)، حيث تعرضت دول العالم ما عدا الأتحاد السوفيتي الى كساد أقتصادي لم تشهد له مثيلا في تاريخها الأقتصادي وترجع أسباب هذا الكساد بالدرجة الأولى الى أمريكا،نظرا للمركز الأقتصادي الكبير الذي كانت تتمتع به في الأقتصاد العالمي[١].وبسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة بفاعلية،وتراجع أهمية التحليل الكلاسيكي ظهرت الى الوجود النظرية النقدية الكنزية التي تولت تشخيص هذه الأزمة ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها من خلال الربط بين جانبي الدخل والأنفاق، وأعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في سوق النقد يتم بتعادل كمية النقود المطلوبة القائمة على اساس التفضيل النقدي الذي يتحدد

---

[1] قيصر الهيتي ، اساليب الاستثمار واثرها على الاسواق المالية (البورصات) ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٦، ص٢١٠.

بدوافع الدخل والأحتياط والمضاربة وقد كان هذا الأسهام الفكري الكبير من خلال كتابه"النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" والذي ظهر عام ١٩٣٦ وأحداث تغيرات جوهرية وعميقة في الفكر الأقتصادي[١].

ثانياً:ـ أسباب الأزمات المالية

أجريت دراسة دولية معمقة شملت (١٠٢) أزمة مالية ل(٢٠) بلدا خلال العشرين الماضية، أستخدمت مؤشر مزدوج من درجة أنخفاض قيمة العملة ونسبة الخسارة في الأحتياطيات، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتيجة مفادها أن اكثر بلدان العينة عرضة للأزمات المالية هي تلك التي شهدت تحرير في اسواقهاالمالية،وأزمات مصرفية والتي أدت بدورها الى أزمة العملات نظرا للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة مع المشاكل التي تواجه ميزان مدفوعات البلد المعين وهي بالتأكيد احدى سلبيات العولمة وقد ترافقها تداعيات أخرى في مجال أرتفاعات للأسعار وخاصة المواد الغذائية لكن ما يشيع التفاؤل خلال هذه الأزمة هو صمود أسواق النفط وعدم تأثرها ورغم الهبوط في الأسعار وأرتفاع ملحوظ بأسعار الدولار فأن الوضع بالنسبة للدول النفطية ومنها العراق سوف لن يتأثر والسبب في ذلك هو أن العراق لايملك أستثمارات خارجية وليست لديه تجارةخارجية بالمعنى المطلوب . ومهما كان فأن نسب التأثير تبقى متفاوتة حسب درجة علاقة اقتصاد أية دولة بالنظام الأقتصادي العالمي[٢] . وتعود أسباب الأزمة المالية العالمية الراهنة الى عام ٢٠٠٦ ونشوب ما سمي "بأزمة القروض العالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والأضطرابات ، وذهب ضحيتها مئات الالاف من المواطنين الامريكيين.

---

[1] عقيل جاسم عبد الله ، النقودوالمصارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٩، ص٢٠٩ .

[2] هشام ياس ، الازمة المالية العالمية هزة تضرب معظم انحاء العالم بدرجات متفاوتة ، جريدة الصباح ، بدون سنة ، ص١ ، منشور على الانترنت www.google.com

وقد ساعد على هذا الوضع المأزوم عدد من الأسباب او العوامل يمكن تلخيصها بما يلي:ـ

١. تطبيق مفهوم التخصيص وهو مبدأ رأسمالي وقد نتج عنه كارثة طبيعية لايمكن تجاوزها .

٢. تركز السلطة في أيدي مجموعة من رجال الأعمال الدوليين[1]

٣. ضعف الرقابة من قبل السلطات النقدية على العمل المصرفي والأسواق المالية الأمريكية، وأندفاع الكثير من مديرياتها لتحقيق الأرباح بأقصى درجات المخاطرة، خاصة ان اكثر من اربعة أخماس هذا العمل كان يتم "خارج بنود الميزانية" وبالتالي لايخضع رسميا للرقابة[٢].

٤. سيطرة الجانب المادي على الجانب السياسي.

٥.فساد في الأدارة العليا في كثير من المؤسسات النقدية، مما جعلها لا تهتم كثيرا بالقواعد المصرفية قدر أهتمامها بالمرتبات الخيالية التي كانت تتقاضاها.

٦.المضاربات ـ اي المقامرةـ المحمومةفي"وول ستريت" والتي تتصاعد بلا ضابط ،كلما تقلصت "الثقة" في السوق وفي الأقتصاد.

٧.التعاملات المالية التي تطبق من قبل البنوك،فالتعامل مع المشتقات المالية عبارة عن قبول ودائع ومنح القروض والمشتقات المالية كلها عقود ربوية .

---

[1] خالد السهلاوي ، الحل الامثل للازمة الراهنة يتمثل في البنوك الاسلامية ،٢٠٠٨ ،ص٢.

[2] محمود القصاص ، اثار واسعة للأزمة المالية الامريكية .بدون سنة ، ص١ ، مقال منشور على الانترنت www.google.com

٨.مسايرة الأقتصاد للسياسة بخطى واحدة، فالفشل في الأنظمة السياسية يؤدي الى الفشل في المجال الأقتصادي[١]. ولاتقتصر الأزمة في الولايات المتحدة على قيم الأسهم بل تشمل الأقتصاد الحقيقي برمته فهي أزمة أقتصادية بدأت منذ عدة سنوات ولا تزال في طور الأستفحال. انها ليست حكومية فقط بل تمتد لتشمل الشركات والأفراد. اذ يمكن ابراز اهم معالمها بعجز الميزانية وأختلال الميزان التجاري، وتفاقم المديونية الخاصة والعامة فضلا عن الأرتفاع المستمر لمؤشرات البطالة والتضخم والفقر.

ثالثاً:أنواع الأزمات

شهد العالم أكثر من (١٩) أزمة أقتصادية منذ عام (١٩٤٥) ، الا أن أخطر الأزمات هي أزمة الكساد والذي يعني أنهيار الأقتصاد[٢]. حيث من المعروف ان هناك نوعين من الأزمات المالية[٣] :ـ

النوع الأول:ـ يؤثر بصورة كبيرة على الأقتصاد الحقيقي (قطاع الأنتاج) ويؤدي الى حالة كساد أقتصادي

النوع الثاني:ـ يكون تأثيره على الأقتصاد الحقيقي محدودا للغاية وبالتالي لايؤدي الى كساد أقتصادي.

---

[1] محمود القصاص ، اثار واسعة للأزمة المالية الامريكية ، المصدر السابق نفسه .

[2] حسن بن رفدان الهجهوج ،الازمة المالية العالمية ،الاسباب والتوقعات ،ص١ ، منشور على الانترنت www.google.com

[3] نبيل حشاد ، الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي ،الجزء الاول ،بدون سنة ،ص٢ ، منشور على الانترنت www.google.com

ويمكن تصنيف الأزمة المالية الأمريكية التي يشهدها الأقتصاد العالمي اليوم من النوع الأول، اي مرحلة الركود الأقتصادي، وقد أتفق خبراء الأقتصاد على تعريف دخول دولة ما مرحلة"ركود اقتصادي" بأنه يعني أن أقتصاد تلك الدولة شهد نموا عكسيا اي بأتجاه التراجع، خلال فصلين متتاليين[١]. لذا قامت أمريكا بدعم بنوكها بأكثر من (٣٠٠) مليار دولار، فيما قامت أوربا بدعم بنوكها بأكثر من (٦,٢)تريليون دولار حتى لايتكرر الكساد الكبير الذي تعرضت له عام ١٩٢٩ وأستمر حتى عام ١٩٣٢ ،الذي أرعب أمريكا وأوربا ونتج عنه أفلاس نحو تسعة الآف مصرف تمثل نصف رأس المال المصرفي للولايات المتحدة، أنخفض الناتج المحلي خلال اربع سنوات الى (٣٢٪) وهذا يعني أنهيار اقتصادي .

والأزمات المالية بصورة عامة تصنف الى الأنواع التالية[٢]

١. **الأزمات المصرفية :ـ** تظهر الأزمات المصرفية عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع. فبما أن البنك يقوم بأقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه ويحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الأستجابة لطلبات المودعين اذا ما تخطت تلك النسبة وبالتالي يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى البنك، وأذا حدثت مشكلة من هذا النوع وأمتدت الى بنوك أخرى، فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية (BANKING CRISIS SYSTEMATIC) وعندما يحدث العكس، اي تتوافر الودائع لدى البنوك

---

[1] بدون اسم مجلة الاوقات العراقية ، مجلة اسبوعية اقتصادية جامعة ،العدد العاشر ،٢٠٠٩ ، ص٣٠.

[2] اسود قادر ، الازمة المالية الامريكية ،اسبابها،تداعياتها ،خطورتها على الاقتصاد ،مصدر سبق ذكره ،ص١٠٦ .

وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب فتحدث أزمة في الأقراض، وهو ما يسمى بأزمة الأئتمان. وقد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا لبنك (OVEREND AND CURNEY) وما حدث في الولايات المتحدة عندما أنهار بنك الولايات المتحدة (STATES BANK OF UNITED) في عام ١٩٣١ وبنك (BEAR STEARNS) .

٢.أزمة العملة وأسعار الصرف:ـ تحدث عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك تسمى الأزمة ايضا بأزمة ميزان المدفوعات (PAYMENT CRISIS BALANCE) وتحدث تلك

٣.الأزمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار يخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة،وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي لأنهيار سعر تلك العملة وهو شبيه بما حدث في تايلند وكان السبب المباشر في أندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا عام ١٩٩٧. وعلى الرغم من ان قرار تعويم او خفض سعر الصرف للعملة الوطنية قد يبدو قرارا تطوعياً من السلطة النقدية، الأانه في أغلب الحالات يكون قرارا ضروريا تتخذه في حال وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزايد في التدفقات الخارجية. بعض تلك الأزمات لها أثر محدود على القطاع غير المالي .اما البعض الأخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الأقتصادي وحدوث الأنكماش بل قد تصل الى درجة الكساد.

٤.أزمات أسواق المال(حالة الفقاعات):ـ تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف أقتصادياً بظاهرة الفقاعة(BUBBLE)حيث تتكون الفقاعة

عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادية، على نحو أرتفاع غير مبرر،وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل كالاسهم على سبيل المثال،هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس سبب قدرة الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهاً قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط ،ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار ويمتد هذا الاثر نحو أسعار الأسعار الاخرى سواء نفس القطاع او القطاعات الاخرى.

رابعاً:ــ جذور الأزمات

أن أزمة البنوك الامريكية ليست أزمة سمعة ولكنها أزمة مالية ونعني أن هناك أئتمان غير جيد بمحافظ هذه البنوك،كما أن تعاملات السوق العقارية لها ضوابط وضعها البنك المركزي منذ سنوات طويلة تتمثل في سقف للأقراض العقاري لايزيد عن (٥٪) من محفظة أئتمان أي بنك.وقد أصدر البنك المركزي ضوابط لعمل الشركات الخاصة بالتنمية العقارية وتنظيم نشاط التمويل العقاري،وهي الضوابط التي أشادت بها المؤسسات الدولية وبالتالي فمخاطر التمويل العقاري بالبنوك المصرية تكاد تكون منعدمة أو قليلة جداً. حيث أن هناك نوعين من التمويل العقاري:ــ

الأول:ـ تجاري خاص بتمويل الشركات الخاصة بأقامة المشروعات أي شركات التنمية العقارية.

الثاني:ـ الرهن العقاري الخاص بأقامة الأفراد لشراء وحدات سكنية[1]

---

[1] طارق عامر ،الازمة الاقتصادية الامريكية تتفاقم "وليمان" يشهر افلاسه ، الجزء الثالث ، ٢٠٠٨،ص ١٧

ولغرض الحصول على أقصى ربح وأسرعه، أفرطت المؤسسات النقدية في تقديم كميات كبيرة للغاية من القروض للأفراد،وبالذات في مجال الرهن العقاري،دون الأخذ بنظر الأعتبار السيولة وكفاية رأس المال، مما أدى الى تعثر الكثير من المقترضين عن السداد في الوقت الذي انخفضت فيه أسعار العقارات،ومن ثم غرق المواطنون في الديون وأصبحت المؤسسات النقدية على مشارف الأفلاس[1]. وبما أن سبب حدوث الأزمة هو التمويل أو الرهن العقاري الذي منح للمستهلكين أو الأفراد الذين لم يستطيعوا سداده، لذا لا بد من أعطاء صورة موجزة عن تطور التمويل العقاري، أذ ستساعد في معرفة كيفية حدوث الأزمة.

خامساً :ـ تطورات التمويل العقاري

شهدت نظم التمويل العقاري تغيرات كبيرة في العديد من الأقتصادات المتقدمة فحتى الثمانينيات كانت أسواق الرهن العقاري تخضع لدرجة عالية من التنظيم ، وكان الأئتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الأقراض المتخصصة التي واجهت قدرا محدودا من التنافس في الأسواق المجزأة . وقد وضعت القواعد التنظيمية حدودا قصوى لأسعار الفائدة وحدودا للقروض العقارية وفترات السداد، وأسفرت هذه القواعد التنظيمية عن ترشيد أستخدام الأئتمان في أسواق الرهن العقاري وأدت الى صعوبة حصول المستهلكين (القطاع العائلي) على القروض العقارية. ومع تحرير أسواق الرهن العقاري الذي بدأفي أوائل الثمانينيات في العديد من الدول المتقدمة ظهرت الضغوط التنافسية من جهات الأقراض غير التقليدية، وكانت النتيجة أن

---

[1] عبد الحميد الغزالي ،الازمة المالية العالمية ،..التشخيص والمخرج ،٢٠٠٨، ص٢ منشور على الانترنت
www.google.com

أصبحت الأسعار اكثر تفاعلا وأتسع نطاق الخدمات المتاحة، مما أدى الى زيادة فرص المستهلكين للحصول على القروض العقارية.

غير أن عملية التحرير أتخذت أشكالاً متعددة في الدول المتخلفة. ففي الولايات المتحدة تزامنت عملية تحرير أسواق التمويل العقاري مع الألغاء التدريجي للقيود على أسعار الفائدة في أوائل الثمانينيات. وفي الوقت ذاته ترتب على نشأة سوق ثانوية للرهن العقاري سهولة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق أسواق رأس المال،فأدى ذلك الى تشجيع مجموعة كبيرة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على دخول سوق الرهن العقاري.وفي بريطانيا كان رفع قيود الائتمان هو المدخل الأساسي للتحرير في عام ١٩٨٠، مما كشف الضغوط التنافسية في سوق الرهن العقاري. وفي كندا وأستراليا ودول شمال أوربا،كان تحرير أسواق التمويل العقاري يسير بخطى بطيئة نسبيا وأكتمل تقريبا في أواسط الثمانينيات[١].

وفي كل هذه الدول كان الغاء الحد الأقصى للأقراض ولأسعار الفائدة على الودائع والغاء القيود على الائتمان وراء فتح المجال امام زيادة التنافس في قطاعات جديدة بسوق الائتمان. ففي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا أرتفعت نسب أجمالي قروض المستهلكين (الأفراد) من المؤسسات المالية غير المصرفية في عام (٢٠٠٧) الى ما يزيد عن ضعف ما كانت عليه في الثمانينيات،وأقترن هذا التحول بأستحداث أدوات جديدة مرتبطة بالقروض العقارية وسياسات أقراض أكثر مسايرة للتطورات، وأسهمت كل هذه التغييرات في سرعة الائتمان العقاري في هذه الدول بعد تحرير أسواق الرهن العقاري،أتجهت جميع الأقتصادات المتقدمة الى أعتماد نماذج أكثر

---

[1] محمد عبد الوهاب العزاوي ،عبد السلام محمد خميس،الازمات المالية،اثراء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى،٢٠١٠،ص٤٧و٤٨.

تنافسية من التمويل العقاري تفسح المجال أمام المستهلكين للحصول على القروض المرتبطة بالمساكن بسهولة أكبر،بفضل زيادة تنوع مصادر التمويل[1]. وتجدر الأشارة الى ان الأزمات المالية الدولية الراهنة ،كانت مسبوقة بحدوث نوع من تراخي القيود التنظيمية regulatory controls على النظم المالية في الأسواق الصاعدة فيما عرف بأسم عمليات التحرير المالي financial liberalization. والتحرير المالي يبنى على أعتقاد مفاده ،ان الوسطاء الماليين والأسواق،سوف تقوم بتخصيص الموارد المالية بشكل يتسم بالكفاءة أذا تم السماح لها بذلك. ويستند هذا الأعتقاد على أفتراض أن الوسطاء الماليين والأسواق المالية في الأسواق الصاعدة ،سوف تكون على مستوى المسؤولية في التكيف مع المشاكل المتعلقة بالمعلومات ،مثلما هو الحالفي الاسواق المالية الناضجة مثل تلك الموجودة في امريكا الشمالية والأتحاد الأوربي[2].

سادساً :ـ خصائص أسواق الرهن العقاري

يمكن الأشارة الى الخصائص الرئيسة المرتبطة بأسواق الرهن العقاري وكما يلي[3]:ـ

---

1 . نبيل حشاد ،الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي،الجزء الاول،مصدر سبق ذكره،ص٣.

2 سي بول هالوود،رونالد ماكدونالد ،تعريب محمودحسن حسني ،مراجعةونيس فرج عبد العال،النقود والتمويل الدولي ،دار المريخ للنشر،٢٠٠٧،ص٤٥٢.

3 نبيل حشاد ،الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي،الجزء الاول،مصدر سبق ذكره،ص٤.

١.نسبة القرض الى القيمة(اي نسبة القرض العقاري الى قيمة المساكن) ومدة القرض المعتادة:ـ

فأرتفاع نسبة القرض الى القيمة يفسح المجال أمام المقترضين لأقتراض المزيد بينما تسمح فترات السداد الأطول بالمحافظة على نسبة خدمة الدين(المقصود بخدمة الدين سداد القسط مضافاً اليها الفائدةالمستحقة) الى الدخل في حدود يمكن أستيعابها.

٢.أمكانية تكرار الأقتراض بضمان قيمة المسكن والسداد المبكر للقرض بدون رسوم:ـ

فأمكانية الأقتراض بضمان القيمة المتراكمة للمساكن تسمح للمستهلكين بالأستفادة مباشرة من ثرواتهم السكنية والحصول على المزيد من القروض عند أرتفاع أسعار المساكن ،وتتسبب رسوم السداد المبكر في تقييد قدرة المستهلكين على أعادة تمويل قروضهم العقارية في حالة أنخفاض أسعار الفائدة.

٣..أنشاء أسواق ثانوية للقروض العقارية:ـ

فكلما أزداد تطور أسواق القروض العقارية الثانوية سيجد المقرضون سهولة أكبر على التمويل عبر أسواق رأس المال وتقديم القروض للمستهلكين،أذا ما تساوت الشروط الأخرى.

المبحث الثاني :ـ اثر الازمة المالية العالمية على الدول العربية

أنعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم أقتصادات دول العالم حتى أنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الأقتصاد العالمي فأنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة،بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل .ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الأقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي .

ويمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة،وهي[1]:

المجموعة الأولى:ـ الدول العربية ذات درجة الأنفتاح الأقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.

المجموعة الثانية:ـ الدول العربية ذات درجة الأنفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.

المجموعة الثالثة:ـ الدول العربية ذات درجة الأنفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

بالنسبة للمجموعة الأولى فأن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعد النفط هو المصدر الرئيسي للدخل الوطني، اذ يزداد الأحتياطي النفطي العربي يوما بعد يوم فقد أرتفع من(٥٠)مليار برميل عام (١٩٥٠) الى (١٢٠)برميل عام (١٩٦٠)، ثم تضاعف الى (٢٥٠)مليار عام (١٩٧٠) وزاد الى (٣٧٠)مليار عام(١٩٨٠)،

---

[1] نبيل حشاد،الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي،الجزء الثاني،ص٤،بحث منشور على الانترنت www.google.com

والى (٦٥٠)مليار برميل عام (١٩٩٠)،ثم بلغ (٧٠٠)مليار عام (١٩٩٣)،والى أكثر من (٨٠٠)مليار عام (٢٠٠٧)، الأحتياطي السعودي بمفرده يصل الى نحو (٢٧٧)مليار برميل،ليساوي بذلك أكثر من ثلاثة أمثال الأحتياطي النفطي لدى الولايات المتحدة والمكسيك مجتمعين،وأكثر من أربعة أمثال أحتياطي فنزويلا، أحد أهم البلدان المصدرة للنفط بالنسبة للولايات المتحدة.

وأيضا أكثر من أربعة أمثال الأحتياطي النفطي لروسيا ودول أوربا الشرقية معا. فضلاًعن ان كمية المخزون الأستراتيجي من النفط في الولايات المتحدة في نهاية عام (٢٠٠٦)تصل الى (٨٠٠)مليون برميل، الأمر الذي يؤكد على الأهمية الأستراتيجية الفائقة للنفط العربي[١] . أما بالنسبة للبورصات فأن حالة الخوف والفزع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله أبتداءاً من أمريكا، حيث أنهارت بورصة وول ستريت الى بورصة أندونيسيا التي أغلقت أبوابها مروراً بالبورصات في معظم دول العالم ومنها الى البورصات العربية وخصوصاً الخليجية والمصرية.

أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فأن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الاولى بأستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى .

اما بالنسبة لدول المجموعة الثالثة، وهي ذات درجة الأنفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة فسيكون التأثير عليها محدودا أيضاً.

---

[١] غازي الصوراني،الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة..جذورها والمتغيرات السياسية والاقتصادية المترتبة عليها،محاضرة القيت امام مجموعة من الكادر الجبهاوي ،مدينة غزة،٢٠٠٨،ص٧،منشور على الانترنت www.google.com

أما بالنسبة لتأثير الأزمة على الأقتصاد العراقي فلها أثار أيجابية وسلبية ،فقد تفيد العراق أذأن أسعاربعض السلع والخدمات التي يستوردها العراق من الشركات الأمريكية سوف تنخفض حيث أن أسعار السلع في السوق تتحدد بالعرض والطلب وبما أن الطلب حاليا أقل من مستوى العرض فأن ذلك يؤدي الى أنخفاض أسعار السلع المستوردة، وخير دليل على ذلك أنخفاض سعر الذهب الذي حصل في السوق أنذاك. أما الأثار السلبية فالبلدان النامية مرتبطة وبشكل مباشر بالبلدان المتقدمة فأي خلل أو أزمة في أقتصاد هذه الدول المتقدمة يؤثر في أقتصاد الدول النامية وبما أن العراق من البلدان النامية فلا بد أن تؤثر هذه الأزمة على المستوى المعاشي وعلى توجهات الدولة بشأن الأعمار وخطة التنمية ومعدلات الرواتب والتأثير سيكون غير مباشر عن طريق أسعار النفط فقط بأعتباره السلعة الوحيدة التي يصدرها العراق وسيكون لأنخفاض سعر النفط تأثيرات سلبية[1].

يمكن بيان أهم مؤشرات التراجع على المستوى العربي هي كما يلي[2]:-

١. أستمرار تراكم عوامل العجز في توفير مقومات الأكتفاء الذاتي الغذائي العربي، فالمعروف أن الطلب على الغذاء ينمو بمعدل ٦٪ سنويا في حين أن الأنتاج لا تزيد نسبة نموه عن ٢ـ ٣ ٪فقط، ففي عام ٢٠٠٦ زاد العجز التجاري الزراعي العربي عن (٢٧) مليار دولار، كما زاد العجز التجاري الغذائي عن (٢٠)مليار دولار.

---

1 .بدون اسم ،الازمة المالية العالمية رؤية عراقية،جريدة الجامعة ،السنة الثالثة،العدد١٨،تشرين الثاني،٢٠٠٨،ص٣.

2 غازي الصوراني ،الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة..جذورها والمتغيرات السياسية والاقتصادية المترتبة عليها،مصدر بسق ذكره،ص٨.

٢. الأمية والتخلف في بلادنا يتنافى مع مفهوم "الأستثمار في رأس المال البشري" فلا تعليم جامعي وفق منهجية علمية معاصرة، ولا كفاءة في التخطيط والهندسة والادارة لدى قوة العمل العربية التي ظلت متخلفة، وهذه أشكالية أو مفارقة كبرى تتجلى في توفر الثروات المالية من ناحية وأفتقارنا للثروات البشرية من ناحية ثانية، فبالرغم من أن العرب ينتجون الفوائض المالية، والغرب الرأسمالي ينتج العجز والأزمات، الا أن تبعية بلادنا للغرب ستحول دون أستفادة شعوبنا من ثرواتها، وأبقاء تطورنا محتجزاً ومتخلفاً

٣. أنخفاض وهشاشة - حجم التجارة البينية العربية- بحيث لا تتجاوز نسبة(١١,٣٪)من أجمالي التجارة العربية الخارجية لعام ٢٠٠٦ البالغة (١٠٣٢,٦) مليون دولار. وتجدر الأشارة الى أن حجم التجارة البينية في الأتحاد الأوربي وصل الى (٨٥٪)من أجمالي التجارة الأوربية.

٤. تفاقم مشكلة البطالة في الوطن العربي لتصل الى حوالي (١٧,٨) مليون عاطل بنسبة(١٥٪) من مجموع القوى العاملة .

٥. فشل كافة مشاريع التكامل الأقتصادي العربي ،وكذلك فشل الخطة الأمريكية - الأسرائيلية لأنشاء السوق الشرق أوسطية، أذ تم عقد عدة مؤتمرات في الدار البضاء ١٩٩٤،وفي عمان ١٩٩٥،القاهرة١٩٩٦، الدوحة ١٩٩٧، وأخيراً مشروع الشرق الأوسط الكبير .

٦. تزايد الأعتماد في تأمين المواد الغذائية الأساسية على الغرب ووفق شروط منظمة التجارة الدولية، فالوطن العربي يعتمد على الخارج بنسبة (٧٠٪) من أحتياجاته من القمح،و(٧٤٪)من السكر و(٦٢٪)من الزيوت ،ففي السودان حوالي (٦٥٠)مليون دونم صالحة للزراعة لايزرع فيها سوى (٣٠)مليون فقط مما يدلل على ضعف النظام العربي.

الخاتمة:

من خلال بحثنا توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج

١. أن العالم بحاجة الى نظام أقتصادي عالمي جديد أكثر أمنا يستند على أسس ومفاهيم ومبادئ تختلف عن مبادئ النظام المالي الرأسمالي المتسبب في حدوث الأزمات لأنه نظام مأزوم اصلاً، ليستفيد صناع القرار السياسي والخبراء الأقتصاديين والماليين على حد سواء من تجاربها وليبحثوا عن الأفضل والأجدى والأكثر عدالة.

٢. صعوبة تجديد الثقة لدى الجمهور أذ من المعروف أن هذه الأزمة هي (أزمة ثقة) وهو ما يستدعي بالضرورة التزاماً رسمياً من قبل المؤسسات المالية بأجراء الأصلاحات الأقتصادية.

٣. أنخفاض قيمة العملة المحلية للبلدان التي ارتبطت عملتها بالدولار الأمريكي.

٤. من المعلوم أن الأقتصاد العراقي هو بالأساس اقتصاد ريعي وتابع بالمفاهيم الأقتصادية، حيث يعتمد كليا على عوائد النفط. وعوائد النفط هي المصدر الاساسي لتمويل موازنة الدولة بما يقارب (٩٦٪)،فأن أي تذبذب لسعر النفط في الأسواق العالمية سيؤثر بشكل فادح على موازنة العراق.

٥. بناءاً على ما تقدم فأن عدم وضع خطط عمل مستقبلية مرنة على الرغم من وجود مقومات التخطيط المتعددة وعناصر التخطيط الكفوءة وأهمال القطاع الزراعي الذي لو تم الأهتمام به سيغطي جزءاً كبيراًمن الأستهلاك المحلي فضلا عن عدم فسح المجال أمام المستثمرين للعمل على أن لايكون العمل عشوائيا قائم على

تحقيق الربح البحت وأنما يكون أستثمار على أساس تحقيق المنافع والمكاسب لجميع افراد المجتمع ،أن عدم وجود كل ذلك سيزيد من أحتمال تعرض الأقتصاد العراقي لخطر الأزمة المالية العالمية .

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة زيادة الأدخار القومي وتشجيع الأستثمار في القطاع الأنتاجي والخدمي والعمل على زيادة القدرة التنافسية للأقتصاد القومي.

٢. ضرورة تطبيق النظرية الأسلامية البعيدة عن سعر الفائدة الربوي والقائمة على معدل الربح كأداة لأدارة النشاط الأقتصادي المعاصر والذي يستند على أستثمار حقيقي لتوسيع القاعدة الأنتاجية وليس على أساس أستثمار مالي أساسه المضاربات أي المقامرات والأستغلال والفساد.

٣. وقف المضاربات وبالذات في التعامل في المشتقات التي هي عبارة عن قبول الودائع ومنح القروض والتحوط من تغييرات سعر الفائدة.

٤. تشديد رقابة السلطات النقدية وخاصة البنك المركزي على العمل المصرفي بصورة عامة ومنح الأئتمان بصورة خاصة، وتفعيل السياسات المصرفية خاصة فيما يتصل بأدارة السيولة والعائد ،ومخاطر الائتمان وكفاية رأس المال.

٥. منح السيولة بشكل مستمر في كافة مجالات الأقتصاد حتى لا تنهار أساسيات القاعدة الأنتاجية .

٦. ضرورة الدعوة الى نظام أدارة عالمية للأقتصاد وللأزمة في آن واحد وذلك عن طريق أصلاح المؤسسات المالية العالمية القائمة واعادة صياغتها مثل (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

مصادر الفصل الخامس

١.اسود قادر، الازمة المالية الامريكية، اسبابها، تداعياتها، خطورتها على الاقتصاد،مجلة سامان ،عدد٢٠٠٩،١.

٢.بدون اسم، الاوقات العراقية، مجلة اسبوعية، اقتصاديةجامعة، العدد العاشر ، ٢٠٠٩.

٣.بدون اسم، الازمة المالية العالمية رؤية عراقية، جريدة الجامعة، السنة الثالثة، العدد ١٨، ٢٠٠٨.

٤.حسن بن رفدان الهجهوج، الازمة المالية العالمية نالاسباب والتوقعات ،بدون سنة www.google.com.

٥.خالد السهلاوي ،الحل الامثل للازمة الراهنة يتمثل في البنوك الاسلامية، ٢٠٠٨ .

٦.سي بول هالوود،رونالد ماكدونالد، تعريب محمود حسن حسني ،مراجعة ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٧.

٧.طارق عامر ،الازمة الاقتصادية الامريكية تتفاقم "وليمان"يشهر افلاسه ،الجزء الثالث ،٢٠٠٨.

٨.عبد النبي اسماعيل الطوخي، التنبؤ المبكر بالازمات المالية بأستخدام المؤشرات المالية القائدة ، بحث منشور، جامعة اسيوط ،بدون سنة .

٩.عرفان تقي الحسيني ،التمويل الدولي ،الطبعة الثانية،٢٠٠٢.

١٠.عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، ١٩٩٩.

١١.عبد الحميد الغزالي، الازمة المالية العالمية..التشخيص والمخرج، ٢٠٠٨، www.google.com.

١٢.غازي الصوراني، الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة.. جذورها والمتغيرات السياسية والاقتصادية المترتبة عليها ،محاضرة القيت امام مجموعة من الكادر الجبهاوي ،مدينة غزة ، ٢٠٠٨، www.google.com.

١٣.قيصر الهيتي، اساليب الاستثمار الاسلامي واثرها على الاسواق المالية(البورصات)،الطبعة الاولى ،٢٠٠٦.

١٤.محمود القصاص ،اثار واسعة للازمة المالية الامريكية ،بدون سنة ،مقال منشور على الانترنت www.google.com .

١٥.محمود عبد الوهاب العزاوي، عبد السلام محمد خميس، الازمات المالية، ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، ٢٠١٠.

١٦.نبيل حشاد ،الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، الجزء الاول ،بدون سنة ،منشور على الانترنتwww.google.com.

١٧.نبيل حشاد،الازمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي، الجزء الثاني ،منشور على الانترنت www.google.com.

١٨.هشام ياس، الازمة المالية العالمية هزة تضرب معظم انحاء العالم بدرجات متفاوتة ،جريدة الصباح، بدون سنة،منشور على الانترنت www.google.com.

ابوعلي الكردي

amany amin

مطبعة الثقافة